جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك الخليج (AGB) وكالة الجلفة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الطالبتين:

✓ لعجال أميرة مريم

✓ بوعنيقة خديجة

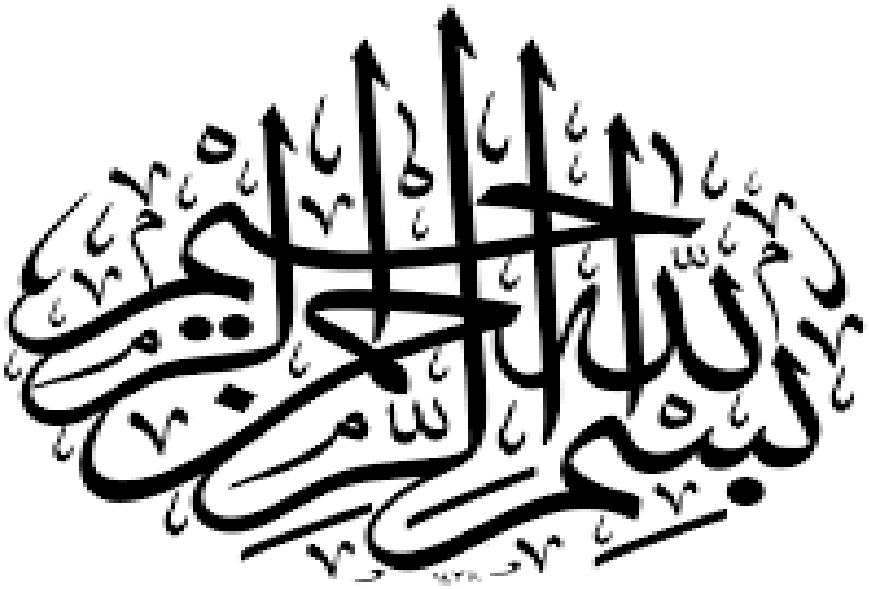
تحت اشراف:

د. كحلة عبد الغني

لجنـــــــــة المناقشـــــــة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
بولصنام محمد	أ/د.أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
كحلة عبد الغني	د.أستاذ محاضر	جامعة يحي فارس بالمدية	مشرفا ومقررا
غزازي عماد	أ/د.أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس بالمدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022



قال الله عز وجل :يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ]

{المجادلة: ١١}

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله "رواه الترميذي

نشكر الله العلي القدير على توفيقنا باتمام هذا العمل، و الذي ندعوه ان يجعله عملا متقبلا لوجهه الكريم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من علمنا حرفا، الى كل اساتذتنا الكرام، نخص بالذكر الأستاذ الدكتور "كحلة عبد الغني" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة،و على ما اهدانا إياه من توجيهات ونصح و مساعدة قيمة.

الشكر الموصول الى كل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على الوقت الذي منحونا اياه، للمناقشة و تقديم الملاحظات و التوصيات القيمة .

"و الله ولي التوفيق"

اهداء

لم تكن الرحلة قصيرة، ولم يكن الحلم قريبا ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها

اهدي هذه المذكرة الى التي وسعها قلبي و لم يسعها حبر قلمي و لو كان مداده بميزان ماء البحر، الى من جنتي تحت أقدامها "امي الغالية "...جزاك الله خيرا .

الى الذي شجعني دوما و سهل لي طريق العلم "والدي الحبيب ".

الى اخوتي و اخواتي.

الى من كانت سندا و عونا لي في انجاز هذا العمل الى خالتي العزيزة "مشتاوي الجابرية ".

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
-كلمة شكر	-
-اهداء	-
-مستخلص	-
-قائمة الأشكال	-
-قائمة الجداول	-
-مقدمة	أ-د
الفصل الأول عمومبات حول البنوك التجارية	
-المبحث الاول : ماهية البنوك وتطورها التاريخي	2
-المطلب الاول: نشأة البنوك ومفهوم البنوك و أنواعها	3
-المطلب الثاني : مفهوم الخدمات البنكية وأنوعها	8
-المطلب الثالث :المخاطر البنكية و ادارتها	11
-المبحث الثاني : الاطار العام للبنوك التجارية	14
-المطلب الاول : تطور و تعريف البنوك التجارية	16
-المطلب الثاني :ا لهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	18
-المطلب الثالث : وظائف البنوك التجارية	20
-المبحث الثالث : النظام المصرفي الجزائري	22
-المطلب الاول : مفهوم الجهاز المصرفي و أهميته	23
-المطلب الثاني : تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	24
-المطلب الثالث: الاصلاحات المصرفية خلال قانون النقد و القرض 10/90 ومبادئه	34
-خلاصة الفصل الاول	40
الفصل الثاني :المشاريع الاستثمارية	
-المبحث الاول :ماهية الاستثمار و المشاريع الاستثمارية	42
-المطلب الاول : تعريف الاستثمار و المشاريع الاستثمارية ,أنواعها و اهدافها	43

-المطلب الثاني: خصائص و مراحل المشاريع الاستثمارية	46
-المطلب الثالث :الدراسة الفنية و الاقتصادية و المالية للمشاريع الاستثمارية	49
-المبحث الثاني : تمويل المشاريع الاستثمارية	54
-المطلب الاول : مفهوم التمويل, أهميته و أهدافه	55
-المطلب الثاني : أنواع و مصادر التمويل	56
-المطلب الثالث: مخاطر التمويل	59
-المبحث الثالث : دراسة جدوى المشاريع	60
-المطلب الاول : مفهوم دراسة جدوى و تحليل المشاريع	61
-المطلب الثاني : أهمية و اهداف دراسة جدوى المشروعات وخصائصها	63
-المطلب الثالث : أنواع دراسة جدوى المشروعات	65
خلاصة الفصل الثاني	68
الفصل الثالث : دراسة و تحليل مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع الاستثمارية (الصناعية)	
-المبحث الاول : تقديم عام لبنك الخليج الجزائر AGB	70
-المطلب الاول :نشاة و تعريف بنك الخليج الجزائر AGB	71
-المطلب الثاني: استراتيجية بنك الخليج الجزائر و امتيازاته	72
-المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر و وظائفه	73
-المبحث الثاني :الخدمات المقدمة من بنك الخليج الجزائر و وكالة الجلفة	76
-المطلب الاول : تعريف وكالة الجلفة و هيكلها التنظيمي	73
-المطلب الثاني : الخدمات البنكية التي يقدمها بنك الخليج الجزائر AGB	75
-المطلب الثالث : الخدمات البنكية المقدمة من بنك الخليج الجزائر AGB وكالة الجلفة	78
-المبحث الثالث :دراسة حالة تحليلية لمساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل الاستثمار (قطاع الصناعة)	80
-الطلب الاول : بيانات و معطيات الدراسة	80
-المطلب الثاني : حجم القروض الخاصة و الأداء التمويلي لبنك الخليج الجزائر	84
-المطلب الثالث : مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل الاستثمار (القطاع	91

الصناعي)بولاية الجلفة	
خلاصة الفصل الثالث	95
الخاتمة	97
قائمة المراجع	100

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	**19**
2-1	الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي قبل الاستقلال	**30**
3-1	الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي بعد الاستقلال	**34**
	مراحل تنفيذ المشاريع الاستثمارية	**49**
1-2	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB	**75**
2-2	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر وكالة الجلفة	**77**
1-3	تمثيل بياني لمختلف مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام	**83**
2-3	تمثيل بياني للوضعية النقدية للبنوك التجارية و البنك المركزي من خلال القروض الموجهة للاقتصاد للفترة 2020/2017	**85**
3-3	تمثيل بياني لتقسيم القروض حسب نمطية القطاع للفترة 2021/2018	**87**
4-3	تمثيل بياني لمقارنة نسبة قروض البنوك التجارية الى قروض بنك الخليج الجزائر للفترة 2020/2018	**90**
5-3	تمثيل بياني لمقارنة نسبة قروض البنوك التجارية الى قروض بنك الخليج الجزائر للفترة 2020/2018	**91**

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1-3	مؤشرات قياس دور التمويل المصرفي لبنك الخليج الجزائر في القطاع الصناعي	**81**
2-3	مساهمة قطاع الصناعة في النانج الداخلي الخام للفترة-2020 (2017	**82**
3-3	الوضعية النقدية للبنوك التجارية و البنك المركزي من خلال القروض الموجهة للاقتصاد للفترة(2017-2020)	**84**
4-3	تقسيم القروض حسب نمطية القطاع للفترة (2018-2021)	**86**
5-3	مقارنة نسبة قروض البنوك التجارية الى قروض بنك الخليج الجزائر للفترة (2018-2020)	**89**
6-3	مقارنة نسبة قروض البنوك التجارية الى قروض بنك الخليج الجزائر للفترة (2018-2020)	**90**
7-3	القيمة التقديرية للمشاريع الصناعية في ولاية الجلفة	**92**
8-3	القيمة التقديرية للمشاريع الصناعية بولاية الجلفة	**93**
9-3	قيمة القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر في الفترة (2016-2019)	**94**

مستخلص:

هدفت الدراسة الى بحث دور البنوك التجارية في تقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية و ذلك لغرض زيادة كفاءة النشاط الاقتصادي و دعم عملية التنمية الاقتصادية، و تمت الدراسة بالاسقاط على بنك الخليج وكالة الجلفة باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة الى اعتبار أن القروض البنكية هي الآلية الوحيدة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، و رغم ضآلة حصة دور بنك الخليج في تمويل المشاريع مقارنة بالبنوك العمومية، إلا أنه استطاع تعبئة قدرا كبيرا من المدخرات و توجيهها لاستثمارات تنموية خاصة في القطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية :البنوك التجارية، القروض البنكية، تمويل المشاريع، بنك الخليج.

Abstract :

The study aims to examine the role of commercial banks in evaluating and fiancing investment projects for the purpose of increasing the efficiency of economic activity and supporting the economic development process .

The study concuded that bank loans are the only mechanism for financing investment projects in Algeria, Despite the small share of the role of Gulf Bank in financing projects compared to public bank, it was able to moblilize a large amount of savings and direct them to private development investments in the industrial sector.

Key words:commercilal banks, bank loans, project financing, Gulf bank.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الإستثمارية من اهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ اهداف التنمية الاقتصادية للدول كما تساهم في تحقيق التوازن المالي و تحقيق تنمية أفضل و أشمل و إنعاش النشاط الاقتصادي و ذلك بإعتبارها أحسن وسيلة لإستغلال الطاقات البشرية و الطبيعية و المالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل و الأزمات الإقتصادية التي يواجهها الأفراد و المؤسسات، فالإستثمار يوفر الإنتاج و يحقق الإكتفاء الذاتي، و يخلق مناصب شغل جديدة و يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة كما أنه يبعث على الإستقلال السياسي، الذي يتجسد في حرية إتخاذ قرارات تحديد المصير.

كما يمثل الجهاز المصرفي شريان الحياة المصرفية في مختلف الدول لمساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الهادفة التي تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني. و لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز البنكي تهدف إلى تطويره، لتتماشى مع التغير الحاصل في الإقتصاد من الموجه إلى الحر، إضافة إلى انها خلقت أجهزة مالية، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و الصندوق الوطني للقضاء على البطالة، و غيرها من الأجهزة الأخرى التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الإستثمار

و تفتح بها أبواب التشغيل و تساهم بذلك بجزء من تمويل المشاريع الإستثمارية إضافة إلى البنوك و تقلل من عبء القروض المتمثلة في الفائدة التي تتحملها بدل المستثمر.

حيث تقوم البنوك التجارية بتمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق مصدرين للتمويل فلديها مصدرين التمويل الذاتي الداخلي و التمويل الخارجي اذ تلجأ للبنوك التجارية باعتبارها وسيط مالي.

لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك التجارية من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك التجارية إلا وفقا لمنهجية و إجراءات محددة لإتخاذ قرار تمويل الاستثمارات.

وتأتي دراستنا هذه للبحث في موضوع القروض الموجهة لتمويل المشاريع الإستثمارية قطاع الصناعة من طرف البنوك التجارية و التعرف على آلياتها و ما لها من أثر في المشاريع الاستثمارية و في النظام المصرفي و الاقتصاد ككل بشكل عام.

بناءا على ما سبق، و للتطرق إلى موضوع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية يمكن طرح الإشكالية التالية.

1- إشكالية الدراسة:

الى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر؟

خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ماهي الآليات التي تتبعها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟
- ✓ ماهي القنوات المثلى لتمويل المشاريع الاستثمارية ؟
- ✓ ماهو دور بنك الخليج في تعبئة المدخرات و توجيهها لاستثمارات تنموية ؟

2- الفرضيات

و للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تعتبر القروض البنكية أهم أساليب تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ تفضل المشاريع الاستثمارية اللجوء الى البنوك التجارية أكثر من الأسواق المالية.
- ✓ يعمل بنك الخليج على تمويل المشاريع الاستثمارية بكفاءة كبيرة خاصة في القطاع الصناعي.

3- اهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على البنوك التجارية و كيفية تمويلها للمشاريع الاستثمارية وبالتالي تحريك و تفعيل عجلة النشاط الاقتصادي، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

4- أهداف الدراسة

إن الأهداف التي نتطلع للوصول إليها من خلال هذا البحث هي :

- ✓ إلقاء الضوء على البنوك التجارية، و واقعها في الجزائر و اهم مستجداتها.
- ✓ التعرف على مختلف مصادر التمويل المتاحة امام المشاريع الاستثمارية.
- ✓ الربط بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي فيما يخص دراسة المشاريع.

5- دوافع إختيار الموضوع :

- **الأسباب الشخصية :**

-يدخل الموضوع ضمن تخصص الدراسة.

– الميول الشخصي للموضوع و المتمثل في الفضول العلمي فيما يخص التعرف على واقع تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنوك التجارية.

– التعرف على كيفية إشاء المشاريع الاستثمارية، و آثارها على الاقتصاد الوطني.

- **الأسباب الموضوعية :**

-توضيح أعمال البنوك خاصة البنوك التجارية و ذلك للوصول إلى التقنيات و الشروط التي يتخذها هذا الأخير في تمويل المؤسسات و المشاريع الاستثمارية.

6- حدود الدراسة

- **لحدود الزمانية** :كانت خلال 2020/2017.
- **لحدود المكانية** : وكالة بنك الخليج (الجلفة).

7- المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف الاطار النظري للبنوك التجارية و تقنيات تمويل المشاريع الاستثمارية، تم تحليل دور البنك الخليج في تعبئة المدخرات و تمويل المشاريع الاستثمارية.

8- صعوبات الدراسة

خلال فترة إنجاز بحثنا واجهنا عدة صعوبات منها

- ✓ صعوبة الحصول على التقارير من المؤسسات المصرفية الجزائرية لانعدام الشفافية و الافصاح و اعتبار أن هذه التقارير معلومات سرية.
- ✓ عدم التفصيل في البيانات المالية المتعلقة بالخدمات المصرفية لبنك الخليج الجزائر وكالة الجلفة.

9- الدراسات السابقة

-دراسة (معاريف محمد، طاوش قندوسي) بعنوان:

واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ولاية سعيدة

- **هدفت إلى:** إبراز واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث قامت الجزائر بوضع إجراءات تهدف إلى تشجيع و ترقية الاستثمار من خلال إنشاء هياكل داعمة للمؤسسات، بحيث نال الشباب القسط الأوفر منها.
- **توصلت إلى:** نتيجة مفادها عدم وجود القدرة و الكفاءة اللازمة لتسيير المشاريع و هذا بسبب عدم وجود أفكار حول الأسس الجوهرية لتقييم هذه المشاريع كالربح المتوقع و القيمة الخالية الصافية.

-دراسة (بن شاعة وليد، علماوي أحمد، بن أوذنية بوحفص عنوان) بعنوان دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية.

- **هدفت إلى** :تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى لنجاح المشاريع الاستثمارية، بحيث تحتوي هذ الدراسة على سلسلة من الدراسات الدقيقة و المفصلة الغرض منها تحقيق صورة المشروع الاستثماري على أرض الواقع قبل إنطلاقه.
- **توصلت هذه الدراسة الى :**

تحتل دراسات الجدى الاقتصادية مكانة هامة في مراحل بناء المشروع الاستثماري القائم على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية و له دور هام كبير في نجاحها و منها نجاح المشروع الاستثماري.

تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب و العوامل المتعلقة (التسويقية، البيئية، الفنية، ...إلخ)بالمشروع الاستثماري.

-دراسة(سهام بن الشيخ، معاذ ميمون 2016) بعنوان

دور البنوك الجزائرية في تطوير حركة المشاريع الاستثمارية (دراسة ميدانية على فروع البنك الوطني الجزائري في منطقة الجنوب الشرقي خلال فترة2014-2016)

- **هدفت الدراسة إلى:** معرفة مدى مساهمة البنوك الجزائرية في تطور حركة المشاريع الاستثمارية في الإقتصاد الوطني من خلال جذب المستثمرين سواء بفتح حسابات جارية تستغل في المعاملات المالية او من خلال منح قروض استثمارية لتمويل مشاريعهم.
- **توصلت إلى:** أن المساهمة الضعيفة التي يقدمها البنك المدروس في تطوير حركة الاستثمار خلال فترة الدراسة، خاصة من حيث الدور الأساسي للبنك و هو منح الإئتمان، حيث تبين أن العدد الأكبر من المستثمرين يستفيدون من العمليات البنكية الأخرى غير القروض الإستثمارية.

10- هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة و تعقبها خاتمة :

يتناول الفصل الأول الاطار النظري للبنوك التجارية من خلال ثلاثة مباحث، يتطرق المبحث الأول الى مفهوم البنوك و خدماتها و مخاطرها و يعالج المبحث الثاني البنوك التجارية، هيكلها التنظيمي و وظائفها، و يختص المبحث الثالث في النظام البنكي الجزائري و تطوره و إصلاحات قانون النقد و القرض 10/90

ويضم الفصل الثاني المشاريع الاستثمارية من خلال ثلاث مباحث.

تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار و المشاريع الإستثمارية والمبحث الثاني تمويل المشاريع الاستثمارية و المبحث الثالث دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، أما بالنسبة للفصل الثالث فيدرس حالة بنك الخليج وكالة الجلفة و ينقسم الى ثلاث مباحث الميحث الاول يتضمن تقديم عام لبنك الخليج الجزائر و المبحث الثاني الخدمات التي يقدمها بنك الخليج الجزائر وكالة الجلفة أما بالنسبة للمبحث الثالث فيقوم بدراسة تحليلية لمساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل الاستثمار في قطاع الصناعة.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد :

تعتبر البنوك نوعا من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الإئتمان الذي يمكنها من التوسط بين المقترضين و المقرضين و قد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الإقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي و صدور القوانين المشجعة للإستثمار بوجه عام و لم تعد أهمية البنوك كمؤسسات إقتصادية منحصرة في العمليات الإدخارية و إنما أصبحت لها دور في العمليات الإئتمانية و الإستثمارية بمختلف أنواعها.

من خلال ما ذكر سابقا يمكن أن نتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : ماهية البنوك و تطورها التاريخي

المبحث الثاني : الإطار العام للبنوك التجارية

المبحث الثالث : النظام المصرفي الجزائري

المبحث الاول : ماهية البنوك و تطورها التاريخي.

المطلب الاول : التطور التاريخي للبنوك و مفهومها و أنواعها.

تؤدي البنوك دورا هاما في الإقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، التي تخدم بموجبها عمل الإقتصاد بنشاطاته المختلفة و الإسهام بتطوير هذه النشاطات و تنويعها و من خلال هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة البنوك و تعريفها و خدماتها و مخاطرها.

اولا :البنوك وتطورها التاريخي [1]

ظهرت البنوك في الفترة الاخيرة من العصور الوسطي حيث قام بعض التجار و المرابين و الصاغة في اوروبا و خاصة في مدن البندقية و جنوة، بقبول اموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل اصدار شهادات إسمية، حيث قامت هذه المؤسسات بتحويل الودائع من حساب مودع لآخر حيث يقيد التحويل في سجلات المؤسسة ويتم في حضور كل من الدائن و المدين.

و منذ القرن الرابع عشر سمح التاجر لبعض عملائه بالسحب علي المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز ارصدتهم الدائنة مما سبب في النهاية إفلاس عدد من هذه البيوت.

و قد دفع الأمر بعدة مفكرين من الربع الاخير من القرن 16 الى الرغبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها، حيث تم تأسيس أول بنك حكومي في البندقية عام 1587م، و جاء بعد ذلك بنك امستردام عام 1609م، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد من البنوك يزداد تدريجيا اما البنوك المركزية فقد تأخر ظهورها نسبيا (بنك السويد 1668- انجلترا 1694- فرنسا 1800)، وهكذا نشأت البنوك من الحاجة لتسهيل المعاملات على اساس الأجل و الثقة و هكذا واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيرا في ظهورها و تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية.

ثانيا :تعريف البنوك

في البداية و قبل تعريف البنك سوف نحاول معرفة مصدر كلمة بنك حيث اصلها هو كلمة [2] ايطالية banco و تعني banc و كان يقصد بها في البدئ المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعني فيما بعد لكي يقصد به المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، ثم اصبحت في

[1] وادي عبد المالك سرين خالد، **دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة آكلي محند أولحاج 2020/2019 ص 6.

[2] فلاح الحسيني، عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك و المصرف**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13.

النهاية تعني كلمة البنك المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود، أما بالعربية فيقال صرف، و صارف واصطراف اي دنانير بدلها بالدراهم او بدنانير سواها، و الصرف او الصيرفي، و جمعها صيارفة و هو بياع النقود بنقود غيرها.

البنوك هي مؤسسات مالية وسيطية، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء او خلق نقود الودائع، أو اشكال أخرى، قابلة للسحب بالصكوك، عند الطلب أو لآجال محددة، و يتم إستخدام هذه الودائع في عمليات الخصم و الإقراض للآخرين، وبذالك تساهم في إنشاء المشروعات و تنمية الإدخار و الإستثمار المالي، و تطوير القطاعات الإقتصادية.

كما يمكن تعريف البنك على أنه مكان إلتقاء الأموال بالطلب عليها بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع في الأموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الإستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمرها.

فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول ان البنك :هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين[1] رئيسيتين من العملاء تحتاج الى الاموال لأغراض اهمها الاستثمار او التشغيل او كلاهما.

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر الي البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب او آجال محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته ما يحقق اهداف خطة تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج مما في ذالك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية و مالية و يمكن تعريف البنك على انه المنشأة التي تصب عملياتها علي تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الاعمال او الدولة لغرض قراضها للآخرين وفق اسس او استثمارها في اوراق مالية محددة. إلا انه تشابهت مختلف تعاريف الاقتصاديين في ذلك.

حيث عرفت الولايات المتحدة الأمريكية البنك او المصرف على انه منشأة حصلت علي تصريح للقيام بأعمال المصرف و يسمى سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية او يعتبر الاهتمام بالمشاريع الإستثمارية من اهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ اهداف التنمية الاقتصادية للدول كما تساهم في تحقيق التوازن المالي و تحقيق تنمية أفضل و أشمل و انعاش النشاط الاقتصادي و ذالك بإعتبارها

[1] وادي عبد المالك، سيرين خالد،(**مرجع سبق ذكره)ص 7** .

أحسن وسيلة لإستغلال الطاقات البشرية و الطبيعية و المالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل و الأزمات

و عرفه المشرع المصري في المادة التاسع عشر 19 من القانون رقم 57 سنة1951 المصرف بأنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور، و تدفع تحت الطلب او بعد أجل. أما المشرع الفرنسي فقد عرف البنوك بأنها المؤسسات التي تقوم على سبيل الإحتراف وتتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع او ما في حكمها، و تستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و الائتمان او العمليات المالية.

إلا انه يمكن تعريف البنك على انه مؤسسة مهمتها الأساسية الحصول على الأموال من الجمهور في شكل ودائع، ثم تستخدمها لحسابها الخاص في عملية القرض. [1]

ثالثا :انواع البنوك :[2]

1–من حيث طبيعة النشاط : و تنقسم إلى

1–1 البنك المركزي : و يعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف و الرقابة على باقي البنوك، و بنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، و بنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب و العملات الأجنبية ، و توجيه السياسة النقدية في الدولة.

1–2البنوك التجارية : و هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد و الهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، و إعادة إستثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات إئتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر و ذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية و من أمثلة هذه الإستثمارات القروض و السلف، و تحصيل الأوراق التجارية و خصمها أو التسليف بضمانها، و شراء و بيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان، و فتح الإعتمادات المستندية، و غيرها من الخدمات المصرفية.

1–3**البنوك الإسلامية** : و هي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية و ممارسة أعمال التمويل و الإستثمار القائمة على غير أساس الفائدة، أخذا أو إعطاء في جميع الصور و الأحوال و تقوم بإجتذاب الأموال

[1] عثماني محمد، ويس عائشة، **دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة الطاهر مولاي 2016/2015 ص3.

[2] الدكتور خالد أمين عبد الله، اسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، دار وائل للنشر الطبعة 2006 ص22، 23، 24، 25، 26.

والمدخرات وتوجهها نحو المشاركة في الإستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة، و تقديم التمويل اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذالك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة و بيع المرابحة للآمر بالشراء و غيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.

1-4 **البنوك الصناعية** : و هي بنوك تهدف بصفة خاصة إلي تقديم العديد من التسهيلات المباشرة و غير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة و طويلة الأجل، كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج عن مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة.

1-5البنوك العقارية : وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء و الإسكان مقابل رهونات عقارية. و بما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

1-6البنوك الزراعية : و هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل و شراء البذور والتقاوي و الأسمدة و المبيدات، و إستئجار الآلات الزراعية، و المساهمة في تنمية الثروة و بما أن الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية تكون فترات التمويل قصيرة الأجل و متوسطة الأجل و مرتبطة بالمواسم الزراعية.

1-7بنوك و صناديق التوفير : و هي البنوك و الصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، و تقوم بمنح القروض الصغيرة (السلف) أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

1-8البنوك التعاونية : هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية والاستهلاكية و الحرفية و غيرها.

1-9 **الوحدات المصرفية الخارجية** :و هي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه و قد انتشرت في البحرين و قبرص و سنغافورا.

2-من حيث شكل الملكية : و تنقسم إلى مايلي :

2-1البنوك الخاصة : تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

2-2البنوك المساهمة : وتأخذ هذه البنوك شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال (مساهمة عامة محدودة) و تطرح أسهمها للإكتتاب العام و يجري تداولها في الأسواق المالية و جميع البنوك التجارية.

2-3 **البنوك التعاونية** :و تعود ملكية هذا إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها

3-**من حيث علاقتها بالدول** : و تنقسم إلى مايلي :

3-1 **بنوك القطاع العام** : و تعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة.

3-2 **بنوك القطاع الخاص** : و تعود ملكية هذه البنوك كلية للقطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين و الإعتباريين سواءا كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

3-3**بنوك مختلطة** :و يشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام و القطاع الخاص.

4-من حيث جنسيتها :و تنقسم إلى مايلي :

4-1 **البنوك الوطنية** : و هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى اشخاص طبيعيين أو إعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على ارضها.

4-2البنوك الأجنبية :و هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.

4-3البنوك الإقليمية : و هي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي.

4-4البنوك و الصناديق الدولية : و هي البنوك و الصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

5 **-من حيث تفرعها** : و تنقسم إلى مايلي :

5-1 البنوك المفردة : و هي بنوك ذات المركز الواحد تمارس منه و فيه كافة أنشطتها المصرفية، أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال.

5-2البنوك المتفرعة محليا : و هي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

5-3البنوك المتفرعة إقليميا : وهي تلك البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة اضم أكثر من بلد واحد.

5-4 البنوك المتفرعة عالميا : و هي البنوك الكبيرة المسموح لها بإنتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم ومن الجدير بالذكر أن نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة (محليا و إقليميا و عالميا) هو السائد في معظم بلدان العالم نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة و ازدياد الفرص أمامه لإجتياز الأزمات المحلية لإتساع قاعدة عمله و خفض تكاليفه الثابته و الكلية.

المطلب الثاني: مفهوم الخدمات البنكية.

تعد الخدمات البنكية اخد عناصر مزيج التسويق المصرفي و أحد الركائز التي يعتمد عليها في وضع الاستراتيجية التسويقية للبنك بل في وضع الاستراتيجية العامة للبنك، و هي على غرار السلع المادية وباقي الخدمات الاخرى تتصف بخصائص تميزها و تجعلها تحدد المعالم الرئيسة للبنك.

و قد عرفت مجالا كبيرا من التغير و التطور بفضل التكنلوجيا الحديثة و التي تبنتها البنوك و التي اضافت لها العديد من المميزات.

اولا :مفهوم الخدمات البنكية:

لقد تطورت الخدمة المصرفية من شكلها التقليدي إلى الحديث بتطور وظائف المصارف، و تعددها [1] وتنوعها حسب طلب العميل بعد أن اصبح سيد السوق من الصعب اعطاء او حجر مفهوم دقيق للخدمة المصرفية التي تفرض على المستهلك و هذا ما يفسر وجود عدد كبير من المفاهيم في هذا المجال

فحسب الجمعية الامريكية : الخدمة المصرفية تظهر على شكل نشاطات منافع أو اشباع حاجة اثناء بيع السلع و من هذا التعريف يتضح ان :

- ✓ الخدمة تعني منافع أو اشباع حاجة ناتجة عن بيع الخدمات المستقلة كخدمات البنوك و التأمينات.
- ✓ الخدمة تعني: منافع أو اشباع حاجة تحقق مباشرة من خلال استهلاك سلعة معينة او خدمة.
- ✓ أما فيليب كوتلر فيعرف الخدمة علي انها : نشاط او اداء قابل للتبادل غير ملموس و يؤدي إلى نقل الحيازة و قد تكون الخدمة مرتبطة بالمنتج المادي، كما يمكن ان تكون مستقلة بذاتها.
- ✓ ويرى ستانتون علي انها: وضع القائمة بالأنظمة التي تعبر عن الخدمات و يتم تقديمها للعملاء، سواء نهائيين او غير نهائيين، و تتصف هذه القائمة بخدمات النقل، خدمات علاجية، خدمات استشارية.

و من هذا المنطلق فإن الخدمة المصرفية تعتبر مصدرا للعملاء في اشباع رغباتهم و حاجاتهم اما من وجهة نظر البنك فهي مصدرا للربح، حيث تحقق الاهداف الاستراتيجية له، و المفهوم الحديث للخدمة المصرفية له يرتبط بالقيمة او جوهر المنفعة المترتبة عنها في التجربة التي يعيشها العميل.

[1] زيان حورية، **اثر إصلاحات القطاعات المصرفية على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2017/2016 ص 2.

و تعتبر الخدمات المصرفية عن أداء او نشاط غير مادي يقدم من قبل المصارف للعملاء، فهي مصدر للطرفين البنك و العميل و تعد مصدرا لإشباع حاجاته و عليه الخدمة المصرفية مصدرا للربح و إشباع رغبات العميل فالخدمة تطلب لذاتها و لجوهرها.

و تمثل الخدمات المصرفية و المالية مجموع الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها و نرتبط هذه الخدمات بالوظائف الاساسية للبنوك، وهي الإيداع و الائتمان و خدمات الاستثمار، فالخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المستحدثة، وخدمات متعلقة بإدارة الاموال و الاستثمار في الاوراق المالية.

الخدمات المصرفية التقليدية هي تلك الخدمات المتعلقة بخدمات الإيداع والسحب وتسيير الحسابات للزبائن والتحويلات المالية واصدار الشيك و التعامل بالنقد الاجنبي و وضع القروض و الإئتمان و فتح الاعتمادات المستندية و اصدار خطابات الضمان و غيرها.

اما خدمات الاستثمار فهي الخدمات المتعلقة بإدارة محافظ الاوراق المالية و تقدم الاستشارة و النصح والهندسة المالية، و تقديم التمويلات العقارية و خدمات أمناء الاستثمار في حين الخدمات المستحدثة هي تلك الخدمات التي اصبحت تقدمها البنوك باستخدام تكنلوجيا الصناعة المصرفية و خاصة تكنلوجيا الإتصالات كخدمات البطاقات البنكية و خدمات الصراف الآلي و خدمات الهاتف المصرفي، و البنك المنزلي و خدمات البنوك عبر شبكة الانترنت، حيث اصبحت هذه الخدمات محل المنافسة الشديدة بين البنوك علي المستوي العالمي.

و عليه يحمل تعبير الخدمة المصرفية مفهومين اساسيين :

المفهوم الاول: تسويقي كونها مصدر لإشباع احتياجات و رغبات الزبائن.

المفهوم الثاني: منفعي و يتمثل في مجموعة المنافع التي يسعي الزبون لتحقيقها من جراء استخدامه للخدمة المصرفي.

ثانيا :انواع الخدمات البنكية [1]

1-الخدمات المصرفية التي تمارسها المصارف لصالح العملاء : يقوم المصرف بتقديم خدمات عدة في هذا المجال، منها تحصيل الشيكات و الحوالات و الكمبيالات بالإضافة إلى تقديم خدمات تتوخى منها الكسب عن طريق بيع و شراء الأوراق المالية و غيرها، و فيما يلي عرض أهم الخدمات.

[1] مرابط مراد، **أثر تكنلوجيا المعلومات على جودة الخدمات المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص 26.

1-1**خدمات قبول الودائع المصرفية** : يقبل المصرف الودائع من عملائه و يصنفها إما على أساس مدى فترة المودع على سحبها كودائع تحت الطلب و ودائع لأجل أو على اساس ودائع التوفير كخدمات فتح الحساب الجاري من هلال الايداع و السحب.

1-2**خدمات التحصيل** : تكون خدمات التحصيل إنا داخلية، حيث تمارس المصارف من خلالها تسوية الديون عن طريق المخالصة أو الترحيل في الحساب و تتمثل هذه المستويات في التحصيل الشيكات والكمبيالات أو تكون خارجية كأن يتم الإتفاق بين المصدر و المستورد على ارسال البضائع دون فتح إعتماد مستندي لصالح المصدر حيث يقوم المصرف بنقل جميع المعلومات و الوثائق إلى المستورد.

1-3خدمات حفظ الأوراق المالية : قد يودع العملاء لدى المصرف أوراقهم المالية للمحافظة عليها و القيام بخدماتها فتهيئ المصارف خزائن محكمة لحفظ تلك الأوراق نظير أجر يتقاضاه المصرف من مودعي تلك الأوراق.

1-4**خدمات بيع و شراء العملات الأجنبية** : تهتم المصارف بصورة عامة بعمليات بيع و شراء العملات الأجنبية، لغرض توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة العملاء، لأجل الحصول على ربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع، و حتى اذ تساوت الأسعار فإن عذا يوفر للبنك فرصة الشراء بدون خصم على أقل تقدير.

2-خدمات تقديم القروض و التسهيلات لمنظمات الأعمال.

تقوم المصارف إلى جانب خدماتها السابقة بتسهيلات مصرفية و تقديم القروض، و تشمل هذه التسهيلات ما مان قبيل الكفالات و الضمانات إلى أن تنتهي بقرض، و تتمثل أهم هذه الخدمات في :

2-1**خدمات تقديم القروض و التسهيلات** : تقسم القروض المصرفية إلى تسليفات طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل و تتخذ عملية التسليف هذه تارة صورة قرض عادي يتقدم العميل بطلبه إلى المصرف و يتسلم بموجبه مقدارا محددا من النقود، و تتخذ أخرى صورة فتح إعتماد، و يقصد به وضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغا معين من النقود لمدة محددة، و يكون للعميل حق السحب منه.

2-2**خدمات خصم الأوراق التجارية** : و هي شكل من أشكال تسليف المصرف، اذ يتقدم المستفيد من الورقة التجارية ذات الأجل المحدد قبل موعد إستحقاقها إلى المصرف، ليحصل على قيمتها مسبقا مع حصول المصرف على خصم تعجيل الدفع.

2-3**خدمات خصم الكمبيالات على اساس البيع** : يقوم المستفيد بتقديم الكمبيالات إلى المصرف طالبا خصمها، اي بيع الدين الذي يمثل الورقة، فيملك المصرف بموجب هذا البيع الدين الذي كان المستفيد يملكه في ذمة محرر الكمبيالة لقاء الثمن الذي يدفعه فعلا إليه.

3-الخدمات المصرفية الحديثة :

لقد حدث تطور هام في أسلوب و مجال نشاط المصارف خلال السنوات الأخيرة، قد تعددت و تنوعت الخدمات التي أصبحت تقدمها المصارف و بالتالي أسلوب تقديمها للعملاء، و يرجع ذالك لعدة أسباب أهمها الإستفادة التطورات الهائلة في مجال المعلومات و الحاسبات الآلية، التزايد المستمر في إحتياجات ورغبات العملاء، التحول في فلسفة العمل المصرفي و التسويق المصرفي حيث أصبحت المصارف تستهدف شريحة واسعة من العملاء و لا تقتصر على شريحة أو فئة محدودة منه، و تحول الإهتمام من التركيز على اداء الخدمات المصرفية إلى التركيز على وسائل الدفع الإلكترونية كبطاقات الإئتمان و آلات الصراف الآلي ATM و نظم التحويل الإلكتروني للأموال و الخدمات المصرفية عن بعد و الخدمات عن طريق الأنترنت او ما يسمى الصيرفة الإلكترونيه.

المطلب الثالث : المخاطر البنكية و ادارتها.

لقد تنوعت و تعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، و أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك و تحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها، و عليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف و إعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر و تعريفها، و ذالك بهدف إدارتها، و معالجتها أو التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين أثر هذه المخاطر و العوائد التي تسعى إلى تحقيقها.

اولا :مفهوم المخاطر البنكية

يمارس البنك بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال، حيث يرتكز نشاطه على قبول الودائع و منح الإئتمان. وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة و اولئك ذوي الحاجة إليها. و بالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية و ملازم لها، حيث يقصد به احتمال أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأ، بما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه.

و عموما فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، و اختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، و الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، و للزاوية التي ينظر منها للمخاطرة، و من أهم هذه التعاريف مايلي :

التعريف 1: المخاطرة هي سلوك مرفق بإحتمال تحقق خسائر مالية و بشرية بسبب عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد، و الخطر رفيق ملازم لرجل الأعمال و بالتالي يجب أن يعرفه جيدا و يعرف كيفية التعامل معه.

التعريف2: المخاطرة هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول علي عائد أو من حجمه أو من أو من انتظامه أو من هذه الأمور المجتمعة [1]

التعريف3: المخاطر هي درجة الإختلاف في التدقيق النقدي الفعلي للمقترح الإستثماري عن التدقيق النقدي المقدر أو المتوقع. [2]

التعريف 4: كما يقصد المخاطر بالمخاطر البنكية هي الإنخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة (البنك) و ينتج هذا عن تغيرا تطرأ على البيئة التي يعمل و ينشط البنك فيها [3]

و مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر البنكية يدل على إحتمالية تعرض البنك إلي خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على إستثمار معين.

ثانيا: إدارة المخاطر البنكية :[4]

هي كافة الاجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة و المحافظة عليها من أدنى حد ممكن و تحليل المخاطر و تقييمها و مراقبتها بهدف التقليل والتخفيض من آثارها السلبية على البنوك

كما عرفت coso سنة 2004 إدارة المخاطر بأنها :عملية تتم من جانب مجلس إدارة المنظمة، و الإدارة وغيرهم من الموظفين، و تطبق في بيئة إستراتيجية داخل المنظمة، بهد تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنظمة و إدارة المخاطر لتكون ضمن المخاطر المقبولة، لتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمة.

---

[1] سمية بركاني، **إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة أم البواقي 2016/2015 ص 34.

[2] حياه نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 2014/2013 ص 49.

[3] رميسة كلاش، **المخاطر المالية في البنوك التجارية و أثرها على الأداء المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة المالية جامعة العربي بن مهيدي ام بواقي 2021 /2022 ص 23.

[4] سمية خلاف، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة أم البواقي 2014/2013 ص 28.

كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA إدارة المخاطر على أنها : هيكل متناسق، و عمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد و تقييم و التقرير عن الاستجابات و الفرص و التهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف.

ثالثا :خطوات إدارة المخاطر [1]

توجد العديد من الخطوات التي يمكن إتباعها في إدارة المخاطر و التي تتمثل عموما في :

1_ **تحديد المخاطر** :لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر منها : خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة، و خطر التشغيل.

2_قياس الخطر : إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث تتمثل مبادئ قياس المخاطر في :

- ❖ الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، و عندما يعتمد البنك طريقة تخديد المخاطر رقميا فعي تكون مبنية على طرق و نماذج معروفة ومناسبة و تمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.
- ❖ كما أنه يتم مبدئا تحديد المخاطر بالأرقام و ذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- ❖ عندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا فإنها تكون مبنية على طرق و نماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.
- ❖ و كلمة مناسبة تعني أن طرق و نماذج قياس المخاطر توفر مقاييس تتناسب تماما مع أهداف البنك في إدارة المخاطر.
- ❖ و كلمة مناسب تعني أن الطرق و النماذج المستخدمة في قياس المخاطر يجب أن توافق من حيث درجة الاعتماد عليها و درجة تعقيدها مع أهمية المخاطر و أهدافها.

أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأعاده الثلاثة : حجمه، مدته و إحتمالية حدوثة، كما يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

3_**ضبط المخاطر** : هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر و عي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء هذه المخاطر.

[1] سمية خلاف، (**مرجع سبق ذكره**)ص 29.

4_**مراقبة المخاطر** :تتم عملية مراقبة المخاطر من خلال وضع أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر القروض و في معدلات الفائدة، السيولة و معدلات الصرف، و مختلف التسويات، كما يجب أن تخصص مصلحة مراقبة المخاطر لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية و المخاطر القانونية للتأكد مما اذ كانت السياسة المتبعة في ادارة المخاطر فعالة أو سلبية.

المبحث الثاني: الإطار العام للبنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية أكثر انتشارا من نظيرتها المتخصصة، فالكثير من البنوك المتخصصة تحولت إلى بنوك تجارية ووسعت عملياتها المصرفية لتشمل جميع القطاعات و الأعمال بعدما كانت متخصصة في قطاع معين، ومن أهم ما تتميز به البنوك التجارية عن غيرها هي الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى اصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.

المطلب الأول : تطور البنوك التجارية و تعريفها

أولا : نشأة البنوك التجارية : [1]

تشير الدراسات التاريخية في هذا المجال إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد فيعد نظام مشاكل المقايضة كان صك النقود يمثل حلا جيدا، إلى أن هذه النقود كانت ثمينة مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها، فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم.

و تشير بعض الدراسات إلى أن بداية ظهور المصارف كانت في جزيرة صقلية التي كان يعمل معظم أهلها في الصيد، فكان الصياد يغيب طويلا اذ خرج للصيد فيقوم بإيداع أغراضه الثمينة لدى الصاغة مقابل أجر معين، كما أن أهل الجزيرة من الأغنياء كانوا يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصاغة مقابل أجر أيضا.

كان الصاغة هم الملجأ الأهم للراغبين في الإقتراض حيث برع الصاغة في لإستغلال حاجات السكان فكانو يقرضونهم بفائدة (الربا)، و عندما إزداد الطلب على القروض وجد الصاغة أنفسهم أمام إمكانية إستخدام الأموال المودعة لديهم للأسباب التالية :

-إن المودع لا يهمه سوى الحصول على أمواله عند الطلب .

-إن الفترات التي كان يغيبها كثير من المودعين تعتبر طويلة نسبيا.

[1] ا د/ محمود حسين الوادي، د/حسين محمد سمحان، د/سهيل أحمد سمحان، **النقود و المصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان 2010م /1430هـ ص 101 _ 102_ 103 _104.

-إن احتمال عودة هؤلاء المودعين معا و سحبهم لأموالهم معا أمر مستحيل

-إن هناك من يودع يوميا فيعوض المسحوبات منها مما يحافظ على المستوى العام للودائع لدى الصائغ.

أصبح الصاغة يستخدمون أموال الناس المودعة لديهم في الإقراض بفائدة، و هذا زاد من إهتمام الصاغة في الحصول على قدر أكبر من الودائع لتمكن من منح قروض أكبر و تحصيل فوائد (ربا) أكبر، لذا زادت المنافسة بين الصاغة لإغراء الناس بإيداع الأموال حتى أصبحت الوديعة بدون أجرة بل و أصبح الصاغة فيما بعد وبسبب المنافسة يدفع للمودعين فوائد على ودائعهم إضافة إلى تسهيل عملية الإيداع لدرجة أنهم كانوا يحملون طاولاتهم إلى الشاطئ لأخذ الودائع دون تأخير المسافرين.

و يقال أن اسم البنك حاء من كلمة (banca أو banco) و التي تعني الطاولة أو المنضدة

في مرحلة لاحقة أصبح بإمكان نقل المال المودع لدى الصاغة من شخص إلى آخر و من منطقة إلى أخري بواسطة كتاب خطي مميز يأمر بموجبه المدع الصائغ بدفع المبلغ لشخص آخر. و في حال كان المستفيد من الأمر يرغب بإبقاء المبلغ لدى الصائغ فإن التوقيع على شهادة الإيداع أصبحت تكفي لتحويل ملكية الوديعة من المودع الأصلي إلى المودع الجديد.

و في الفترة. من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر صار الصاغة يصدرون شهادات ملكية يتعهد الصائغ لحامل الشهادة بأنه يمكن استبدال هذه الشهادة عن الطلب (الورقة النقدية) بجنيهات ذهبية تساوي القيمة المكتوبة فيها.

يشير المؤرخون إلى ان أول بنك منظم أنشئ في عام 1157م ثم بنك جنوة عام 1170 م و برشلونة عام 1403 م و امستردام عام 1609م و هامبورغ عام 1619م و كان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع و الصرف المحلي ببنك واحد يخضع لإشراف الحكومة حماية للمواطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوكات.

يقال أن القروض التي كانت تمنح للتجار و البحارة و ملاك الأراضي بفائدة تتراوح بين 6 الى 48% شهريا.

و قد واجهت هجوما شرسا من رجال الدين في أوروبا في تلك الفترة لأن الربا محرم في النصرانية و اليهودية أيضا إضافة إلى سوء معاملة المصرفيون للفقراء و إستغلالهم

في عصر النهضة إنحصر الجزء الأكبر من العمل المصرفي في الفئات الغنية و الطبقة البرجوازية و إنتشر العمل المصرفي نتيجة تطور الملاحة ووسائل الإتصال ليشمل العالم، و بدأت الأعمال المصرفية تتنوع و تشمل عدد

أكبر من المعاملات المالية مما جعل الحكومات تولي مزيدا من الإهتمام بهذا العمل و مراقبته فأصبح في بداية القرن التاسع عشر قوانين و تشريعات تحكم المصارف و المصرفيين و المعاملات المصرفية.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية :

فالبنوك التجارية هي تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، و دعم الإقتصاد القومي و تباشر تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذالك المساهمة في إنشاء المشروعات، و ما تستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

و يعرف آخرون البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الإقتصادية التي تحقق فائضا و تستخدما في إقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز.

بينما يعرف بعض الفقهاء البنوك التجارية بأنها تلك المؤسسات التي تقوم بإستأجار و تأجير النقود، أو هي التي تعمل في تجارة النقود هذا التعريف يشير إلى المخالفة الشرعية الصريحة من قبل البنوك التجارية حيث يحرم الإسلام تأجير و بإستأجار النقود لأنه يعتبر من قبل ربا النسيئة. [1]

و للبنوك التجارية تعريفات مختلفة بإختلاف وجهات النظر بالنسبة للباحثين و الدارسين لها. و يمكن تعريف البنوك التجارية علي انها تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة تحت الطلب و توفير و لأجل و خاضعة لإشهار وإستعمالها مع المواد الأخرى للبنك في الإستثمار كليا او جزئيا بالإقراض او بأية طريقة أخرى يسمح لها القانون (المادة الثانية من قانون البنك).

ان البنوك التجارية يطلق عليها أحيانا بنوك الودائع Dépasit Banks هي تلك التي تتعامل بالإئتمان (المباشر و غير المباشر) و أهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية currnt Auounts و ينتج عن ذالك ما يسمى بخلق النقود Meney creations ان مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه انواع مختلفة من المصارف فالمصرف المركزي يقبل الودائع من المصارف التجارية، كما تقبل بعض المصارف (المختلفة) الودائع من المواطنين و لكن اهم ما يميز المصارف التجارية هو قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الودائع لأصحابها وقت ما شاءوا دون مماطلة أو إلحاح بينما لا تتعامل المصارف الأخرى بمثل هذا النوع من الودائع و إنما بودائع الأجل أو الخاضعة لإشهار بحيث يشترط فترة علي

[1] ا/د محمود حسين الوادي، ا/د/ حسين محمد سمحان، د/سهيل أحمد سمحان،(**مرجع سبق ذكره**)ص105.

إشعار البنك بالسحب و بما أن السحب من الحسابات الجارية يتم بشيكات يحررها المودع و يمكن القول بأن أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها قبول الديون التي عليها (للمودع) في تسوية الديون التي للآخرين (على المودع). [1]

_ و يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الإئتمان. و البنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، و بين أولئك[2] الذين يحتاجون لتلك الأموال.

التعريف الأول : البنوك التجارية هي العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة و هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد و الهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو الأجل ثم إعادة إستثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات إئتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة الداخلية و الخارجية.

التعريف الثاني : البنك التجاري هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولي لديها فائض من الاموال و يحتاج إلى الحفاظ عليها و تنميتها و المجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

التعريف الثالث : تعرف البنوك التجارية ببنوك الودائع و الإئتمان و هي عبارة عن مؤسسات إئتمانية ملكيتها عامة أو خاصة، و هدفها هو تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال المتاجرة بالأموال التي تحصل عليها من ودائع الأفراد.

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف البنوك التجارية على انها :

مؤسسة مالية نقدية تهدف إلي تجميع الأموال و الودائع للتعامل بها من قبل أشخاص سواء كانوا مستثمرين أو أفراد عاديين و ذالك عن طريق إقراضها وفقا للشروط المحددة، فنشاط البنك لا تنتهي مهمته عند هذه العمليات بل أكثر من ذالك بحيث يساهم في الإستثمار في الأوراق المالية أي أنه يلعب دور الوسيط بين المتعاملين الاقتصاديين، و من هنا نستنتج أن للبنوك أهمية كبيرة في إنعاش اقتصاد بلد ما عن طريق تدعيم المشاريع الإستثمارية و بالتالي تنشيط المؤسسات المالية و الإقتصاد الوطني ككل.

[1] ضيف خلاف، **البنوك التجارية دورها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة أم بواقي 2015/2014ص 14.

[2] عبد الباقي اسماعيل ابراهيم، **ادارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر و التوزيع عمان 2015 ص11_ 12.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك التجاري :

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، حيث يختلف الهيكل التنظيمي حسب الخدمات[1] التي يقدمها البنك التجاري و حجمه، و لذالك يمكن وضع هيكل تنظيمي يحتوي على إدارات رئيسية و أخرى فرعية.

1-إدارة القروض : تحتوي هذه الإدارة على عدة أقسام، منها قسم لتقديم القروض التجارية، و آخر لتقديم القروض للتجار و سماسرة الأوراق المالية و غيرها من أنواع القروض، كما يتم تحليل طلبات القروض في قسم طلبات الإئتمان.

2-**ادارة التمويل** : تعمل هذه الأخيرة علي توفير الأموال اللازمة لتقديم القروض المحصل علي معظمها من قسم الودائع، كما تحتوي هذه الإدارة على أقسام الإستثمار المختص في الادخار، بالإضافة إلى قسم التخطيط و التسويق الذي مهمته تطوير الخدمات المالية و تسويقها بينما قسم الرقابة المحاسبية و المالية فيعمل علي مراقبة العمليات المحاسبية و التأكد من صحتها.

3-إدارة العمليات : تقوم هذه الإدارة بتقديم التسهيلات المادية التي يملكها البنك و يستخدمها في عملياته اليومية، مثل قسم حفظ السجلات و إجراءات التسجيل الخاصة بكل الإيداعات أو السحوبات.

بالإضافة إلى هذا هناك قسم نظام المعلومات، و كذالك شؤون العاملين و الذي مهمته حفظ سجلات العاملين. كما نجد أيضا في هذه الإدارة قسم الأمن الذي يتكفل بالحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك كما نجد أيضا قسم النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي و متطلبات السيولة اليومية للأفراد أو المؤسسات.

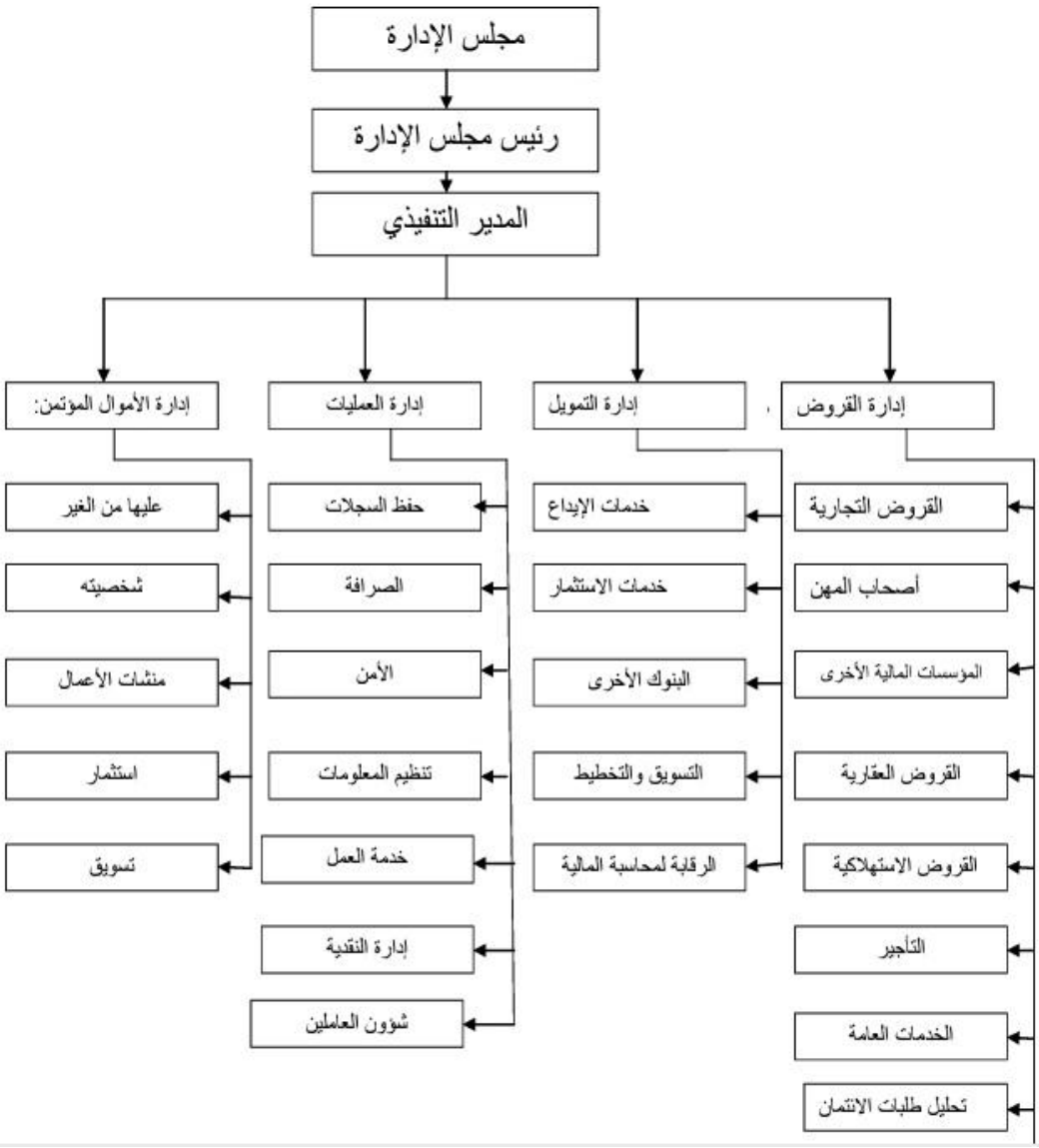
4-إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير : تتولي هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الإئتمانية سواء للأفراد أو المؤسسات بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة قروض الإئتمان و هي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، و من أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه او للأفراد و المؤسسات، و كذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية المملوكة للعملاء مثل :الأراضي و المباني، بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة الاتجار في الأوراق المالية لصالح العملاء أو تقديم النصائح و الخدمات التسويقية لهم.

[1] ضيف خلاف، (**مرجع سبق ذكره**) ص 26.

لكن مع التطور الحاصل في النظام البنكي، ظهر مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية نشاط التأمين في البنوك المتمثل في التأمين الصحي، و التأمين ضد البطالة و الحوادث، أي يستطيع العميل الخصول على الخدمات التي يحتاجها :إيداع، اقتراض، تأنين.... الخ من مكان واحد، حيث يفرض البنك التجاري علي العميل شراء بوالص التأمين بدلا من شرائها من شركات التأمين كشرط لحصوله على القرض.

و أخيرا على البنك أن يعمل على التنسيق بين مختلف الإدارات لتحقيق الهدف العام للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الفرعية لكل إدارة، وهذا بالاستفادة من مختلف الأدوات و التقنيات المستعملة لمراقبة التسيير و الإدارة بشكل عام.ا

لمخطط رقم (1): **الهيكل التنظيمي للبنك التجاري**



المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث : وظائف البنوك التجارية

لقد مرت الخدمات المصرفية كغيرها من أوجه النشاط الإقتصادي بالعديد من مراحل التطور حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقتراض و الإيداع إلى القيام بوظائف أخرى فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الإقتصادية في دول العالم المختلفة و على هذا الأساس يمكن تقسيم الوظائف البنكية إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

1-الوظائف التقليدية : و تتمثل في :

1-**1 قبول الودائع** : تعد هذه الوظيفة **أول** وأهم وظائف البنوك التجارية، و قبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري مبالغ بعملات مختلفة تكون واجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ إستحقاق معين، و هذا حسب نوع الوديعة. [1]

و بإعتبار الودائع أهم مصادر البنوك التجارية فإن البنك يعمل بطرق مختلفة لجذبها سواء عن طريق خلق أوعية ادخارية جديدة أكثر إغراء للمدخرين أو بالطرق السعرية.

1-2 منح الإئتمان :

1-3خلق النقود : تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الإقتصاد القومي، فالبنك بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، و تحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي و يطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية و التي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي. [2]

2-الوظائف الحديثة : لم تعد وظائف البنوك التجارية قاصرة على ممارسة المهنة التقليدية المتمثلة في أنها وسيط بين المقرضين و المقترضين بل أصبحت تقوم بوظائف عديدة يمكن إنجازها في :

2-1القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب العملاء : يقوم البنك التجاري بإصدار الأوراق المالية في شكل أسهم و سندات نيابة عن عملائه، بما يشمل ذالك عمليات الإكتتاب، و تحصيل الأقساط من

[1] احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **النقود و التوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ,2000ص 303

[2] عقيل جاسم عبد الله، **النقود و المصارف**، الجامعة المفتوحة ليبيا 1994ص 263-264.

المكتتبين ورد الزيادة بالإكتتاب إليهم كما ينوب عن عملائه في تلقي طلبات الشراء و البيع للأوراق المالية، أي أنه يقوم ببيع و شراء أسهم و سندات لحساب العملاء و حفظها لهم.[1]

2-2تقديم خدمات استشارية للمتعاملين : قد يبدو أن تقديم خدمات استشارية ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك[2]، و لكن التجارب التي مرت بها البنوك أخذت تحتم على إدارتها التفهم و الإلمام الكامل هذه الوظيفة، فغالبا ما يجد المسؤول على البنك نفسه كمستشار مالي لمشروع العميل، و بذالك أصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشروعات بإعتبار أن الفلسفة. السليمة تعتبر مصلحة البنك و مصلحة المشروع عي مصلحة مشتركة.

2-3 تحصيل التجارية لصالح العملاء

إدخار المناسبات : يقصد بإدخار المناسبات تلك المدخرات التي يحتفظ بها المتعاملين في البنك لمواجهة نفقات مناسبات معينة مثل نفقات الزواج و نفقات موسم الإصطياف.

و تشجع البنوك التجارية مثل هذه المدخرات عن طريق منح فوائد مجزية لأصحابها، أو منحهم تسهيلات إئتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم، و يؤدي عذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك نتيجة لتراكم المدخرات الموسمية خاصة إذا تنوعت هذه المدخرات و إرتفع عدد المدخرين.

2-4 القيام بعمليات أمناء الإستثمار لحساب العملاء : ينشئ البنك التجاري إدارة خاصة مهمتها القيام بعمليات الإستثمار نيابة عن عملائه الذين ليس لهم الوقت أو الخبرة الكافية للقيام بمباشرة هذه العمليات، ومن أهم وظائف إدارة أمناء الإستثمار إدارة الأموال للعملاء و تنفيذ وصايتهم و إدارة تركاتهم و رعاية القصر من أبنائهم و إدارة ممتلكات من يعمل منهم في الخارج... إلخ.[3]

2-5 **أجير الخزائن الحديدية للعملاء** : عقد إيجار الخزائن الحديدية، من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك[4] التجاري لعملائه و تحقق هذه الخدمة فوائد كبيرة سواء للبنك التجاري أو للعميل فالبنك يأخذ أجره و يضم إليه عملاء جدد، و العميل يستعمل الخزينة في سرية ولا يطلع أحد على أسراره و ممتلكاته و لا تكون عرضة للسرقة أو الضياع.

---

[1] اسامة الفولي ,مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود و البنوك**، دار الجامعة الاسكندرية 1999ص173.

[2] فلاح حسن الحسيني، **مرجع سبق ذكره** 2001ص36.

[3] اسامة الفولي، مجدي محمود شهاب، (**مرجع سبق ذكره**)ص273.

[4] محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ببيروت 1979ص83.

6-2 **بيع وشراء العملات الأجنبية** : تقوم البنوك التجارية بعمليات بيع و شراء أوراق النقد و البنكتوت الأجنبي إلى جمهور العملاء بهدف توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة عملائه و كذا تحقيق ربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع .

2-7 خدمات البطاقات الإئتمانية : تعتبر خدمات البطاقات الإئتمانية من أشهر الخدمات المصرفية التي إستخدمتها المصارف التجارية و تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقة من البلاستيك تحتوي على[1] معلومات عن العميل و بموجب هذه البطاقة يستطيع العميل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك، حيث يكون بإمكانه شراء بضائع أو دخول المطاعم بدون القيام بالدفع الفوري نقدا، على ان تتم عملية السداد خلال 25 يوم من إستلامه الفواتير، و لا يدفع التعامل أية فوائد على هذا الإئتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد.

المبحث الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي، و هو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، خاصة تلك المؤسسات التي تتعامل و تمنح الإئتمان ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية ، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي و الخزينة العامة.

المطلب الأول : نشأة الجهاز المصرفي الجزائري ومفهومه

أولا: نشأة النظام المصرفي الجزائري :

عملت الجزائر بعد الإستقلال علي تكوين نظام مصرفي مستقل خاص بها و تشكل في مؤسسات[2] تابعة للإقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية، و استمر الوضع حتى منتصف الستينات اين بدأت مرحلة التأميمات ، ثم تلتها في السبعينات و الثمانينات مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية، و الإقتصادية آنذاك، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الإقتصادية المدعومة في التسعينات.

[1] فلاح حسن حسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، (**مرجع سبق ذكره**)، ص 36-37.

[2] ناقة رانيا، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري للإندماج في العولة المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2021/2020 ص 8.

ثانيا : مفهوم النظام المصرفي :

يقصد بالنظام المصرفي هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما، و أهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب[1] هيكله و حجم المصارف التي يتكون منها و كيفية توزيع فروع المصارف ثم ملكية المصارف و دمجها و توحيدها، وتختلف البنوك عن بعضها البعض وفقا لتخصصها و الدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها، و تعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق و الرغبة في خلق هياكل تمويلية تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع، و في كثير من دول العالمي يتضح لنا ان هيكل النظام المصرفي.

يختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها الإقتصادي و درجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه و سياساته و وضع برامجه، أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي و تنظيمه، و كذالك حاجة الإقتصاد القومي لنوع معين من البنوك. و عموما يتصدر الجهاز المصرفي في الدولة البنوك المركزية ، كما يتعامل في الأسواق أنواع متعددة من البنوك أهمها البنوك التجارية و البنوك المتخصصة و بنوك الإستثمار و الإدخار و البنوك الإسلامية و يؤدي النظام المصرفي مهمته، و تشكل النقود التي في الإقتصاد حيث يوفر الإئتمان للمؤسسات و الأفراد الذين يحتاجونه يصدرها او يخلقها الجهاز المصرفي في مجموعة أوراق البنكتوت الودائع المصرفية.

يعتبر النظام المصرفي الجزائري ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين و الذي يتم من خلاله تدفق الأموال[2] السائدة و المدخرات نحو القروض و الإستثمارات و التي تمثل الأساس الإئتماني للإقتصاد القومي و يعمل في إطار عدد من السياسات و التوجيهات التي يتولاها البنك المركزي و التنسيق مع السياسات الإقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.

و يمكن تعريف الجهاز المصرفي:

_ على انه مجموع المصارف العاملة في بلد ما، و الذي يظم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية و خاصة. تلك المتعلقة بمنح الإئتمان، و السلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي و الخزينة العامة.

[1] عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، **واقع النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت 2016/2015 ص 3.

[2] سالمة فندوقومة، مليكة بولال، **أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال فترة 2018/1990**، مذكرة لنيل شهادة الماستر 2019/2018 ص 6.

هو ذالك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين و الذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض و الإستثمارات، و التي يتولاها البنك المركزي و التنسيق مع السياسات الإقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الجهاز المصرفي على انه : مجموعة المصارف أو البنوك التي تتبع أنظمة و قواعد محددة او معينة.

ثالثا : أهمية الجهاز المصرفي :

يعتبر النظام المصرفي أحد أهم مؤشرات التطور الإقتصادي و الإجتماعي و ذالك أن النظام[1] الإقتصاد المتطور لابد أن يتميز بنظام مصرفي متطور يساهم في عملية تحقيق التوازن الإقتصادي على المستويين الداخلي و الخارجي.

النظام المصرفي المتطور يمتلك قدرة مالية على جذب المدخرات المحلية و الخارجية، حيث أن إنخفاض مستويات هذه الأخيرة في الدول المختلفة يشمل عائقا رئيسيا لعملية التنمية الإقتصادية، و يستغل النظام المصرفي تلك المدخرات في دعم الاستقرار الإقتصادي و تطوره، من خلال توجيهها نحوى النشاطات الإستثمارية لتحقيق التنمية.

المطلب الثاني : تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الإستقلال مؤسسات مالية و مصرفية تابعة للمستعمر لذالك لم تتمكن[2] من مسايرة متطلبات التنمية للإقتصاد الجزائري، من ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى المجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات و خاصة النشاط المالي و المصرفي.

الفرع الأول :الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإستقلال

كان يوجد في فرنسا عدد كبير من الصيارفة في القرن السابع عشر لكن نشاطهم اقتصر على تمويل احتياجات الدولة و طبقة النبلاء.

إن أول نشأة رأت النور كانت في باريس سنة 1716 علي يد الاسكتلندي جون لو تحت إسم البنك العام و تغير اسمه في سنة 1718 و أخذ اسم البنك الملكي.

[1] عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، (**مرجع سبق ذكره**) ص 3.

[2] عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، (**مرجع سبق ذكره**)ص18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27.

لقد نجح هذا البنك في البداية. نجاحا كبيرا حيث قام بخصم أوراق تجارية بفائدة جد منخفضة كما استعمل في تسوية مدفوعاته صكوكا لحامليها و قابلة للتسديد بالنقود المعدنية بمجرد الطلب لما اكتسبه هذا البنك من ثقة لدى الجمهور.

بعد اربع سنوات أي في سنة 1720 تدافع حملة الصكوك طالبيين من البنك استبدالها بالنقود المعدنية لكنه لم تكن هناك نقود متوفرة لدى البنك بمقدار الصكوك التي تم اصدارها من طرفه و بالتالي انهار هذا البنك للمبالغة في خلق النقود الكتابية

و بعد فترة زمنية و خاصة ابتداءا من سنة 1776 بدأ ظهور مؤسسات مصرفية و مالية تحت تسميات مختلفة أي مع تجنب كلمة بنك و استعملت تسميات جديدة منها عبارة صندوق أو شركة.... الخ.

و تأسس بنك فرنسا في سنة 1800 بقرار من نابليون كبنك تجاري و منح امتياز الانفراد و احتكاره اصدار الفرنك الفرنسي فقط في سنة 1848 و الذي منح له من طرف الدولة الفرنسية.

بجانب هذا البنك استمرت حركة تأسيس البنوك الجديدة و التي أغلبها كانت لها علاقة وطيدة بالجزائر حيث أنشأ في هذا البلد المستعمر من طرف فرنسا فروعا لهذه البنوك الموجودة في فرنسا و بكل سهولة.

عند الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الامبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات و التي كانت تستعمل نظام المعدنين الذهب و الفضة و كانت توجد دار لسك العملة الجزائرية اما الفرنك الفرنسي لم يتقرر رسميا كعملة للبلد إلا في سنة 1849.

قبل هذا التاريخ و مع بداية دخول المحتل الفرنسي للجزائر قام الأمير عبد القادر بإنشاء دار لسك النقود الوطنية ببلدة تاقدامت و الواقعة بين تيارت و معسكر.

إختصت هذه الدار في سك النقود النحاسية مثل المحمدية، غير أن النقود الفضية مثل النصفية فكانت تسك بها أيضا رغم قلتها.

خلافا لما صرح بيه القنصل "دوماس" و بعده المصرفي "ايرست بيكار" فلم تكن تلك المسكوكات تضرب باسم الامير عبد القادر، بل كانت كل النقوش الموسومة علي ظهر النقود آيات قرآنية.

ان الأمير عبد القادر كان يعتني كثيرا بتطوير النظام النقدي و توحيده و تطويره في القطر الجزائري لكن الحرب مع المحتل الفرنسي منعته من تحقيق مشروعة هذا و قضت على كل ما أنجزه في هذا الميدان.

إن أول مؤسسة مصرفية أنشأت في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في تاريخ 19جويلية 1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، في عملية اصدار العملة الفرنسية في الجزائر، لكن هذه العملية لم تدم طويلا.

إن ثاني مؤسسة ظهرت في الجزائر كانت " المنضدة الوطنية للخصم" و التي تقتصر وظيفتها على عمليات الائتمان و لقلة الودائع لم تنجح كذالك هذه المؤسسة.

و ثالث مؤسسة هي "بنك الجزائر" و يمكن القول أنه في الفترة الزمنية الأخيرة قبل تحرر الجزائر سنة 1962، كانت المنظومة المصرفية و الإئتمانية تتكون من المؤسسات التالية :

أولا : بنك الجزائر

تأسس هذا البنك في تاريخ 04 اوت 1851 م و زاول نشاطه بمجرد انشائه كبنك اصدار للعملة الجزائرية و بنك ائتمان في آن واحد حتى و لو أن الوظيفة الثانية تقلصت تدريجيا مع مرور السنوات.

و لتلبية حاجات الإقتصاد للنقود و خاصة حاجات المعمرين و الادارة الاستعمارية، كان يقوم باصداره هذا ملتزما في البداية بتغطية ذهبية معينة و في سنة 1900طبق مبدأ سقف الإصدار و معنى ذالك يحدد له حد اقصى للاصدار دون تقييد معين للذهب، و ذالك لغرض تحقيق المرونة الكافية للاصدار.

إن هذا البنك في الواقع كان مجرد فرع ميداني لبنك فرنسا و وزارة المالية الفرنسية و هذا راجع للتبعية النقدية المرتبطة باقتصاد و سياسة علي اساس كولنيالي و تتضح علاقة. التبعية هذه في العملات الاجنبية التي يحتفظ بها بنك فرنسا، و كذالك للقاعدة النقدية التي تربط العملتين فيما بينهما اي فيما يخص سعر الصرف الثابت بين الفرنك الفرنسي و الفرنك الجزائري و كذالك حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلدين و لوجود نظام مصرفي مرتبط بفرنسا أي الخارج ، هذا ما يجعل بنك الجزائر في عجز كبير اتجاه متطلبات السياسة النقدية الفعالة.

لقد تم تأميم بنك الجزائر في سنة 1945 م اذ فقد طبيعته كبنك تابع للقطاع الخاص و المشترك و تحول إلى بنك تابع للقطاع العمومي على غرار ما حصل في فرنسا بالنسبة لبنك فرنسا أيضا.

و من أهم نشاطات هذا البنك نذكر:

1-**إصدار عملة الفرنك الجزائري** : في مرحلة تأسيسه كان يطبق قاعدة الثلث من النظام الجزئي الوثيق للإصدار في ميدان تغذية النقود المصدرة بين الاحتياطات الذهبية و إجمالي الأوراق النقدية المتداولة في السوق و الودائع الجارية في سنة 1900 انتقل إلى نظام الحد الأقصى للإصدار و المحدد من طرف الدولة لخدمة

مصلحة الادارة الإستعمارية و بعد تطبيق عدم قابلية تحويل النقود إلى ذهب أصبح التوازن ما بين الاحتياطات و الودائع تحت الطلب لا يعد من الأمور المستعملة.

2-**عمليات الصرف و التحويل** : بالنسبة لعملية الصرف للعملة فكانت تختلف بإختلاف البلد المتعامل معه حيث كان ينقسم العالم الخارجي بالنسبة للجزائر إلى قسمين فرنسا و دول منطقة الفرنك.

البلدان الأخرى في العالم و إن العملة الجزائرية أي الفرنك الجزائري كانت تحول على أساس سعر التعادل ما بين الفرنك الجزائري و الفرنك الفرنسي و هكذا تكون عملية الصرف معروفة بين العملة الجزائرية و أية عملة أجنبية أخرى على أساس قياسها بالعملة الفرنسية و هذا كان يمثل زيادة عن الإرتباط النقدي الموجود بين فرنسا و الجزائر الطابع المشترك بينهما، حيث أن البنك الجزائري كان يقوم بتحويل كل من الفرنك الجزائري والفرنسي إلى العملات الأجنبية الأخرى.

3-**عمليات اقراض الإقتصاد** : إنه في المرحلة الأولى لإنشاء هذا المصرف و ذالك قبل إحداث التغيير الوظيفي للمؤسسة أي قبل الحرب العالمية الثانية كان بنك الجزائر يوجه معظم نشاطاته و استخداماته لتمويل القطاع الزراعي الحديث عن طريق منحه قروض متوسطة و طويلة الأجل من ما أدى إلى عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل الزراعة للعمرين الفرنسيين.

إن هذه الوظيفة خلقت له مشاكل عويصة فيما يخص المحافظة على التوازن المالي و الخاص بتسييره كما أنه كان المسؤول عن إنشاء منضدات الخصم و التي كانت تعمل كوسيط بين بنك الجزائر و القطاع الزراعي فيما يخص إعادة خصمه للأوراق و السندات التي تقدمها له و إن التسهيلات الكثيرة التي كان يمنحها هذا البنك زاد في تفاقم الأوضاع الإئتمانية و عدم التوازن في السيولة النقدية لهذا البنك.

- **قرض الشمال** : تأسس هذا المصرف 1958 في الجزائر العاصمة و وهران
- **القرض الليوزني** : تأسس في سنة 1878 بالجزائر العاصمة.
- **الشركة العامة** : تأسست في سنة 1913.
- **الشركة المرسيلية** : بدأت تباشر نشاطها في التراب الجزائري في سنة 1920.
- **البنك الوطني للتجارة و صناعة إفريقيا** : بدأ نشاط هذا البنك بإستلائه على مراقبة بنك إتحاد شمال إفريقيا.
- **القرض الصناعي و التجاري**.
- **بنك باركلاي**.

- **بنك و رمز وشركاء.**

إن مجموعة فروع البنوك التجارية قبل الإستقلال كان 409 فرعا يتم توزيعها جغرافيا على النحو التالي :

في منطقة الجزائر : 149 فرعا.

في منطقة وهران : 154 فرعا.

في منطقة قسنطينة :83 فرعا.

في منطقة الجنوب : 23 فرعا.

إن أعلى درجة لتمركز هذه البنوك كان في مدينة الجزائر العاصمة ب92 فرعا.

ثانيا : بنوك الأعمال :

1_القرض الجزائري : تأسس هذا البنك في الأصل في باريس سنة 1881 يقصد تشجيع الملكية العقارية وأشغال المرافق الأساسية و الارتكازية.

2_البنك الصناعي للجزائر و حوض البحر الأبيض المتوسط: لقد تأسس هذا المصرف في عام 1911

3_ بنك باريس و هولندا: فتح لهذا فرع في الجزائر سنة 1954

ثالثا: مؤسسات إعادة الخصم

و على رأس هذه المؤسسات الشركة الباريسية لإعادة الخصم.

و هي منشأة لا تتعامل مع الجمهور و نشاطها موجه نحو المصارف فقط في مجال إعادة خصم الأوراق التجارية و السندات و من أجل تحقيق توازن في خزائنها.

رابعا: بنوك التنمية

و المقصود هنا هو صندوق التجهيز من أجل تنمية الجزائر، إن هذا الصندوق تأسس في سنة 1959 بهدف تمويل برنامج قسنطينة و كذالك بعرض جميع الموارد لإستعمالها و إنفاقها في تنمية البلاد و تمويل المشاريع المبرمجة.

خامسا : مؤسسات القرض و الإئتمان الشعبي

و عي بنوك شعبية للتجارة و الصناعة، ظهرت في الجزائر العاصمة سنة 1921 و في عنابة 1922 و في بجاية 1923 و في قسنطينة 1924

إن هدفها هو تعبئة مدخرات الأفراد و المنشآت الصغيرة حيث وصل عدد فروعها في سنة1961, الى 22 فرعا منها 9 فروع في الجزائر.

سادسا :المؤسسات العامة و شبه العامة الفرنسية

1_الإئتمان العقاري : إن هذا المصرف كان يزاول عمله في الجزائر بصفته فرعا للبنك الفرنسي الإئتمان العقاري لفرنسا و الذي تأسس في سنة 1852

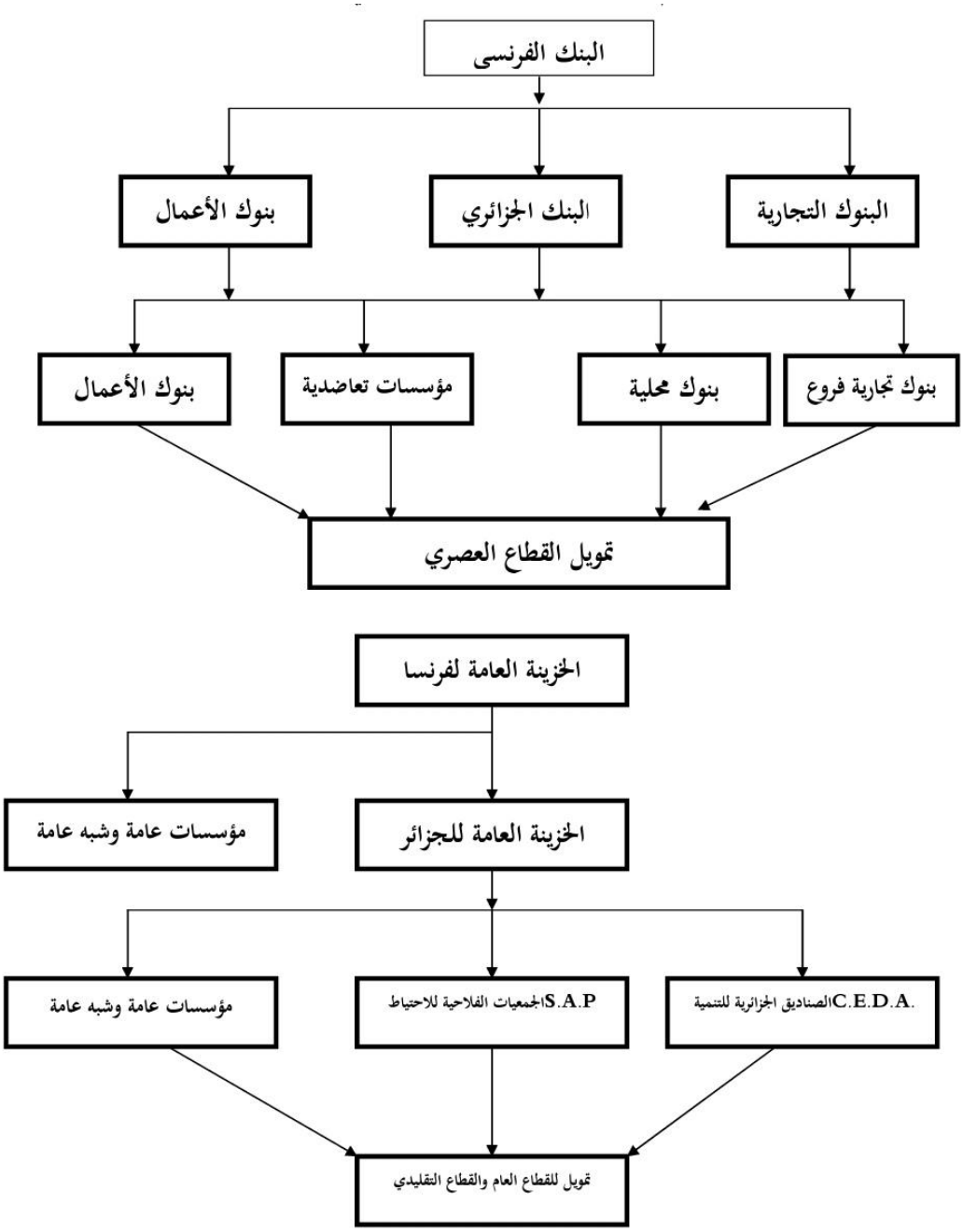
2_ الإئتمان الوطني : إن عملياته بالإئتمان طويل الأجل و لقد كان له دور هام في تمويل الاستكشافات النفطية في الجزائر.

3_ الصندوق و الودائع و الأمانات : كان هذا الصندوق يقوم بإقتراض الهيئات و المنشآت المحلية و العامة كما أنه كان المسؤول على الإدخار و الإحتياط و التوفير البريدي.

4_الصندوق الوطني لأسواق الدولة : لقد تأسس فرع هذا الصندوق في الجزائر عام 1940 كنا أنه قد تخصص في تمويل مشتريات الدولة.

5_ البنك الفرنسي للتجارة الخارجية : تأسس فرعة في الجزائر عام 1954 و هو مختص في تمويل التجارة الخارجية.

المخطط رقم (2): **هيكل الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال**



المصدر : من اعداد الطالبتين

الفرع الثاني : الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

إن أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري غداة الإستقلال هو التبعية شبه المطلقة للإقتصاد الفرنسي، فضلا عن هشاشة هياكله الأساسية و انعدام البعض منها و تخلفها بشكل عام، فقد كان الإقتصاد الجزائري يفتقد إلى ادنى شروط التنمية، حيث كانت جل المعلومات تتم مع المتعاملين الفرنسيين، كما المؤسسات الموروثة عن الأجنبي لم تتمكن من مواصلة نشاطها بسهولة و يسر، و لعل من أحد الأسباب الأساسية التي عرقلت استمرار نشاطها هو عدم توفرها على مصادر تمويل احتياجاتها و سيرورة عملياتها الانتاجية. كل تلك الأمور

دفعت بالسلطات الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال بتاريخ 1962/7/05 الى العمل على كسر أوامر التبعية للاقتصاد الفرنسي في كل المجالات و النواحي و ذالك تبعا لما جاء به ميثاق برنامج طرابلس.

و من ثم فقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة تطورات قبل أن يصل إلى ماهو عليه الآن فمن الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد و المال هو إنشاء الخزينة الجزائرية ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى قانون رقم 62/44 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، الأمر الذي مكن المؤسسات الجزائرية من تجاوز العقبات المالية التي واجهتها بعد الاستقلال مباشرة. و من أجل التخلص من تقاعس البنوك الأجنبية القائمة في الجزائر في مجال مد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بما تحتاجه من تمويلات لأنشطتها المختلفة، فقد عملت السلطة الجزائرية على خلق مؤسسة مؤهلة لذالك و هي الصندوق الجزائري للتنمية و ذالك عام 1963.

و يتلخص نشاط هذا الصندوق في حشد الموارد المالية ذات المصادر المحلية (خزينة الدولة) و المصادر الخارجية (خاصة من فرنسا في المرحلة الأولى) من جهة، و توجيه تلك الموارد إلى تمويل الإستثمارات طويلة المدى بشكل خاص.

كما بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراء هام، ألا و هو حصر عملية الاستيراد و العمل على مراقبة الصرف الأجنبي، و كل ذالك بهدف التحكم في الموارد الماليك للدولة و العمل على تعبئة و تخصيص تلك الموارد بشكل رشيد. مما دفعها إلى إنشاء مؤسسة تعمل في هذا الاتجاه و هو الصندوق الوطني للتوفير الإحتياط الذي دعم نشاط شركة التأمين و كذا الشركة الجزائية للتأمين و ذالك منذ سنة 1963.

لقد استطاعت السلطة الجزائرية من استكمال سيادتها الوطنية بإصدارها للعملة المتمثلة في الدينار الجزائري الذي ظهر إلى الوجود منذ سنة 1964 حيث حددت قيمته ب18غرام من الذهب و هي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي آنذاك. و قد تولى البنك المركزي الجزائري إدارة و إصدار النقود الوطنية منذ إنشائها و أمام استمرار تعنت و تشدد البنوك الأجنبية في مجال تمويل المؤسسات الإقتصادية الوطنية، لجأت السلطات الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات تنسجم و طبيعة المرحلة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري الناشئ و كذا طبيعة التوجه الإقتصادي و السياسي المنتهج في فترة الستينيات، تمثلت هذه الإجراءات بشكل خاص في مصادرة و تأميم الكثير من المؤسسات المالية و المصرفية و من ثم إنشاء نظام مصرفي وطني، و لعل أولى تلك الإجراءات تأسيس البنك الوطني الجزائري سنة 1966 من جراء تأميم مجموعة من البنوك الأجنبية منها القرض العقاري الجزائري، و كذا القرض الشعبي الجزائري، و في سنة 1967 تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري على نفس المنوال.

1/ البنك المركزي الجزائري : يتضح من العرض السابق انه تم إنشاء مؤسسة إصدار النقد الوطني وفق هيكل تنظيمي يأمن التعاون الفعال بين السلطات العمومية و البنك المركزي في إطار القانون 62_441 المؤرخ في 13ديسمبر 1962، و هكذا أصبحت ادارة البنك المركزي مؤمنة من طرف محافظ معين بمرسوم من رئيس الدولة و باقتراح من وزير الإقتصاد، يساعده في ذالك مدير عام معين أيضا بمرسوم من رئيس الدول باقتراح من المحافظ ذاته و بموافقة وزير المالية.

2/ بنك الجزائري للتنمية : لقد أنشأ هذا البنك بتاريخ 1963/05/07 على شكل مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية و استقلال مالي، تحمل تسمية الصندوق الجزائري للتنمية، و بعدها طرأت عليه تغييرات أساسية من الناحية التنظيمية خاصة مما اعيد تنظيمه على شكل بنك للتنمية.

و لقد كان هذا البنك يعمل تحت وزارة المالية مباشرة، حيث كلف بتمويل الإستثمارات المنتجة في إطار المخططات الخاصة بالاستثمارات، و ذالك بما ينسجم و التوجهات الإقتصادية للدولة الجزائرية خلال تلك الفترة و من ثم تمكن هذا البنك من تغطية كافة النشاطات الأساسية من صناعة، طاقة، مناجم، سياحة وتجارة... الخ.

3/ البنك الوطني الجزائري : بتاريخ 13 جوان 1966 تم إنشاء هذا البنك و ذالك من خلال تأميم بعض البنوك الأجنبية المتواجدة على التراب الوطني الجزائري و هي :

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي و التجاري في شهر جويلية 1966.
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968.
- بنك باريس و البلاد المنخفضة في شهر جوان 1968.

و لعل من أهم الأنشطة التي يقوم بها هذا البنك إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية هو تمويل القطاعات الإقتصادية العمومية سواء كانت زراعية أم صناعية.

4/ القرض الشعبي الجزائري : بتاريخ 29ديسمبر 1966 تم إنشاء هذا البنك ليخلف المصارف الشعبية التي كانت تنشط في الجزائر منذ الاستعمار و التي يمكن بيانها فيما يلي البنك الشعبي التجاري و الصناعي الوهراني.

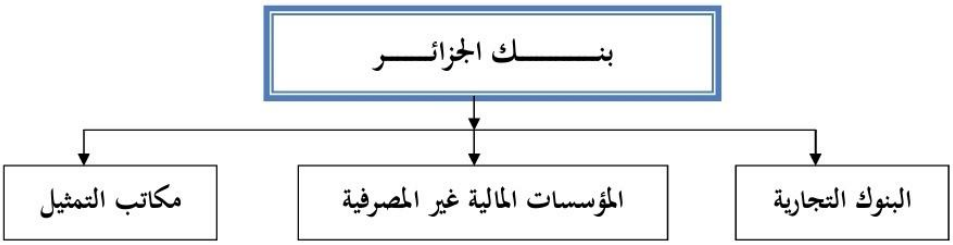
- ✓ البنك التجاري و الصناعي للجزائر.
- ✓ البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة.

✓ البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

ولعل من أهم وظائف القرض الشعبي الجزائري هي تمويل النشاطات الحرفية الخاصة و كذا تمويل القطاع العام خاصة في مجال السياحة و الأشغال العمومية و البناء و الري والصيد البحري، فضلا عن الأعمال المصرفية التقليدية.

5/ بنك الجزائر الخارجي : انشأ هذا البنك بتاريخ 01 أكتوبر 1967 من جراء تأميم بعض البنوك منها القرض الليوني بتاريخ 1967/10/12 و عام 1968 تم تأميم كل من الشركة العامة و بنك باركليز الفرنسي و كذا البنك الصناعي الجزائري و بنك البحر الأبيض المتوسط و بنك تسليف الشمال. لقد تخصص هذا البنك عند نشأته في تمويل العمليات مع الخارج، بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية.

المخطط رقم (3): **هيكل الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاسشتقلال**



I- البنوك العمومية:

1. البنك الوطني الجزائري.
2. القرض الشعبي الجزائري.
3. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك.
4. البنك الخارجي الجزائري.
5. بنك الفلاحة التنمية اليريفية.
6. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-بنك.

II- البنوك المختلطة:

1. بنك البركة الجزائري.

III-البنوك الخاصة الأجنبية:

1. سيتي بنك – الجزائر.
2. المؤسسة العربية المصرفية –الجزائر.
3. ناتكسيس بنك- الجزائر.
4. سوسيتي جنرال بنك- الجزائر.
5. البنك العربي – الجزائر.
6. البنك الوطني الباريسي – الجزائر.
7. ترست بنك-الجزائر.
8. هاوستينغ بنك- الجزائر.
9. بنك الخليج- الجزائر.
10. فرانس بنك- الجزائر.
11. كاليون بنك- الجزائر.
12. مصرف السلام- الجزائر.

I- المؤسسات العمومية:

1. البنك الجزائري للتنمية.
2. الشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري المنقول.
3. شركة إعادة التمويل الرهني.
4. الشركة المالية للاستثمار والتوظيف.

II- المؤسسات الخاصة:

1. الشركة العربية للإيجار المالي- الجزائر.
2. ستيلام – اللجزائر.
3. الشركة المغربية للإيجار المالي- الجزائر.

1. سيتي بنك.
2. القرض اليوني.
3. البنك العربي البريطاني التجاري.
4. اتحاد البنوك العربية والفرنسية.
5. القرض الصناعي والتجاري.
6. القرض الزراعي.
7. بنك تونس الدولي.

المصدر : من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث : الإصلاحات المصرفية خلال قانون النقد و القرض 10/90

نظرا للأحداث التي عرفتها فترة نهاية الثمانينات بدأ التمهيد لبناء إقتصاد يعتمد على آليات السوق فكان لابد من تطوير الجهاز المصرفي الجزائري تماشيا مع الإصلاحات الإقتصادية ككل لهذا جاء قانون النقد

والقرض الذي أعاد التعريف كلية لهيكلك الجهاز المصرفي الجزائري، و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتطورة.

أولا : تعريف قانون النقد و القرض 10/90 :

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990م و المتعلق بالنقد و القرض نصا تشريعيا[1] يعكس بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أهذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 م المتعلق بنظام البنوك و القروض و قانون 1988 م و اللذان شكلا معا الأرض التمهيدية لظهور قانون النقد و القرض فقد حمل أفكار حديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه كما أن المبادئ التي يقوم عليها و ميكانيزمات العمل التي تعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام في المستقبل

فقد وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و أبرز دور النقد و السياسة النقدية.

ثانيا :إصلاحات قانون النقد و القرض 10/90:

تميزت إصلاحات التسعينات بإدخال عناصر جديدة على النظام المصرفي و هذا لتحقيق أكبر فعالية و[2] إستقلالية للبنك المركزي و توسيع صلاحيته التي تدخل في السوقين المالية و النقدية، و تتمثل هذه الإصلاحات في مايلي :

1- البنك المركزي :

الذي أصبح يحمل اسم بنك الجزائر و هو عبارة عن مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و لا يخضع للمحاسبة العمومية و لا لمراقبة مجلس المحاسبة، و لكن يخضع للقواعد العادية التي تطبق في المحاسبة التجارية، حيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير و استرجع بصفة مستقلة و نهائية مهامه وصلاحياته في :

- ✓ تسيير السياسة النقدية.
- ✓ تنظيم التداول النقدي
- ✓ مراقبة و تنظيم الصرف

[1] خبابة عبد الله، **الإقتصاد المصرفي _البنوك التجارية _البنوك الإسلامية _السياسة النقدية _الأسواق المالية _الأزمات المالية** كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف_مسيلة ص165.

[2] سالمة فندوقومة، مليكة بولال، (**مرجع سبق ذكره**) ص8.

- ✓ تسيير المديونية الخارجية و كذا تسيير و مراقبة تسيير الائتمان.

2-مجلس النقد و القرض

يعتبر من أهم الهيئات التي تم إنشاؤها بالنظر إلى المهم الموكلة له و السلطات الواسعة التي يتمتع بها، كما يقوم مجلس النقد و القرض بالمهام التالية حسب المواد 44 إلى55 من قانون النقد و القرض و يقوم بالمهام التالية :

- ✓ الاصدار النقدي.
- ✓ إصدار قوانين متعلقة بتنظيم غرفة المقاصة.
- ✓ منح الرخص بإنشاء مصارف و مؤسسات مالية سواء كانت جزائرية أو أجنبية و كذا شروط إقامة شبكاتها و فروعها.
- ✓ مراقبة النظم و القواعد المحاسبية التي تطبق على المصارف و المؤسسات المالية.

أحدث قانون النقد والقرض إصلاحات كبيرة على مستوى المصارف التجارية و المؤسسات المالية، كما يعرف قانون النقد والقرض المصارف التجارية على انها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات التالية :

- ✓ جمع الودائع من الجمهور مع الحق في استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها.
- ✓ تقديم القروض إلى الغير مع الحق في فرض الضمانات المصرفية المحددة في هذا الشأن كالتأمينات العينية والشخصية.
- ✓ وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن مع الاحتفاظ بحق إدارة هذه الوسائل والتي تمكن الزبون من تحويل الأموال مهما كان الشكل، أو الأسلوب التقني المستعمل من الأوراق التجارية كالمستندات و غيرها من الإسناد المعمول بها في القانون التجاري.
- ✓ و من أهم المؤسسات المصرفية التي ظلت تنشط حتى بعد عام 1990م نذكر
- ✓ المصارف التجارية BEA، CPA،BNA
- ✓ بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- ✓ بنك التنمية المحلية BDL
- ✓ الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP

كما سمح قانون النقد والقرض بإنشاء مصارف و مؤسسات خاصة و كذا إقامة فروع لمصارف و مؤسسات مالية أجنبية في الجزائر، شرط خضوعها لقواعد القانون الجزائري و كذا حصولها على ترخيص من مجلس النقد

و القرض ممضي عليها من طرف محافظ بنك الجزائر. و عليه فمن أجل تطوير و تنمية القطاع المصرفي وتشجيعه للإستثمار الأجنبي فيه، منح مجلس النقد و القرض الاعتماد للمصارف و المؤسسات المالية الخاصة و الأجنبية و التي تتمثل في:

- ✓ البنك المختلط.
- ✓ بنك البركة.
- ✓ البنك الاتحادي .
- ✓ المؤسسة العربية البنكية.
- ✓ الشركة الجزائرية للبنك.
- ✓ البنك التجاري و الصناعي الجزائري.

كما منح قانون النقد و القرض بإنشاء مصارف خاصة برأسمال أجنبي و هي :

- ✓ ستي بنك الأمريكي.
- ✓ البنك العربي الأردني.
- ✓ بنك تاكسيس.
- ✓ البنك القطري ريان بنك.

كما تم إنشاء مؤسسات مالية عامة و مختلطة نذكر من بينها :

- ✓ مؤسسة ضمان القروض العقارية.
- ✓ الصندوق الوطني للإسكان.

ثالثا :مبادئ قانون النقد و القرض

قانون النقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية، حيث يشمل على أهم الأفكار و المبادئ التي[1] جاءت بها قوانين الإصلاح كما حمل أفكار جديدة تتعلق بالتنظيم المصرفي و أدائه و نظرا لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها النظام المصرفي فسوف نحاول التطرق إليها فيما يلي :

1-الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية :

يعني ذالك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على اساس كمي من طرف هيئة التخطيط، و لكن مثل هذه القرارات تتخذ على اساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناءا

[1] سالمة فندوقومة، مليكة بولال، (**مرجع سبق ذكره**) ص 11.

على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها و تبني مثل هذا المبدأ ينتج عنه مجموعة من الأهداف :

- ✓ استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي.
- ✓ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات.
- ✓ تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانها.
- ✓ خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة و الخاصة.

2-الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة :

اعتمد قانون النقد و القرض على هذا المبدأ بحيث الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، لم يعد يت

ميز بتلك التلقائية و لم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد و قد سمح هذا المبدأ إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ إستقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- ✓ تقليص دور الخزينة إتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3-الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض :

أبعدت الخزينة من منح القروض الإقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، و بالتالي أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية :

- ✓ إسترجاع البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، خاصة تلك المتعلقة بمنح الإئتمان.
- ✓ تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل الإقتصاد.
- ✓ أصبحت عمليات توزيع القروض لا تخضع إلى القواعد الإدارية، و إنما ترتكز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

4-نشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة :

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في عدة مستويات، فالوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية و الخزينة كانت تلجأ تلقائيا للبنك المركزي لتمويل عجزها و كانت تتصرف كما لو كانت هي

السلطة النقدية، و البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لإحتكاره امتياز إصدار النقود، و لهذا جاء قانون النقد و القرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية و ذالك عن طريق إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت، فوضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها {مجلس النقد و القرض}.

خلاصة الفصل الأول:

البنوك بصفة عامة تلعب دورا اساسي في توفير الاموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بصفة خاصة تعمل كاوعية تتجمع فيها الاموال و المدخرات ليعاد اقراضها الى من يستطيع و يرغب في الاستفادة وافادة المجتمع منها عن طريق استثمارها بالاضافة الى مختلف الوظائف الاخرى التي طورتها لمواجهة تحديات العصر

كما يمكننا ان نقول من خلال هذه الدراسة ان البنوك التجارية هي مؤسسات مالية دورها الاساسي هو جلب الودائع و منحها في شكل قروض لتمويل الاقتصاديين لتوسيع نشاطاتهم الاستثمارية اضافة الى خلق نقود الودائع فهي بذلك تساهم في عملية النمو و التنمية الاقتصادي.

و نظرا لاهمية الدور الذي يلعبه البنك في التقدم الاقتصادي فقد شهد النظام المصرفي الجزائري تطورات و تغيرات جذرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا انطلاقا من مرحلة 1962 وصولا الى اصدار قانون النقد والقرض 1990 الذي كان بمثابة دعامة للاصلاحات الاقتصادية المبرمجة.

الفصل الثاني

للمشاريع الاستثمارية

تمهيد:

بعد التعرض في ما مضى من الفصل الأول إلى البنوك بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة من جهة، من جهة أخرى سنتطرق في الفصل الثاني إلى دراسة معمقة حول المشاريع الإستثمارية و كيفية تمويلهاَ دراسة جدواها.

تظهر الأهمية الإقتصادية لعنصر الإستثمار كمتغير إقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الإقتصادي، و هو إستخدام مدخرات الأفراد والجماعات لتكوين الطاقات اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة او تجديدها أو التوسع فيها، و تتم زيادة الإستثمارات بتشجيع على إنشاء و تطوير و توسيع المشروعات الإستثمارية و تمويلها من طرف المؤسسات المالية.

و في هذا الفصل سنقدم عدة مفاهيم و الدراسات اللازمة للقيام بالمشاريع الإستثمارية و سنتطرق إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول** : ماهية المشاريع الإستثمارية.
- ✓ **المبحث الثاني** : تمويل المشاريع الإستثمارية
- ✓ **المبحث الثالث**: دراسة جدوى المشاريع.

المبحث الأول : ماهية المشاريع الإستثمارية

تعتبر المشاريع الإستثمارية العمود الفقري لأي نهضة إقتصادية وأساس النمو الإقتصادي على المستويين الكلي و الجزئي لأي دولة و مؤسسة كما تعتبر كوسيلة للقضاء على البطالة و تحقيق الرفاهية و الإزدهار و وسيلة مهمة في القضاء على العجز الذي يعيق التوازن.

المطلب الأول : تعريف الإستثمار و المشاريع الاستثمارية أنواعها و أهدافها

أولا: تعريف الإستثمار :

يعرف الإستثمار بأنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد ما بإستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام[1] بمشروعات إقتصادية سواء كان بمفرده او بمشاركة نع أشخاص طبيعيين أو معنويين، أو مع دولة في انشاء مشروع أو مشروعات مشتركة.

و يمكن تعريف الإستثمار على أنه التضحية بإشباع رغبة إستهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها كما هو الحال بالنسبة للإدخار ، و ذلك أملا في الحصول علي اشباع أكثر في المستقبل . [2]

هو التعامل بالأموال للحصول على الارباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة و لفترة زمنية محددة[3] بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة. و تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل .

و هي توظيف الأموال في المشاريع الإقتصادية، و الإجتماعية، و الثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس نال جديد و[4] رفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد و تعويض رأسمال جديد.

---

[1] بن حميدة صادق، **دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2019/2020ص 4.

[2] روميطة حسينة، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية عامة جامعة آكلي محند أولحاج البويرة 2018/2017 ص 11.

[3] ياسين سبع، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية عامة المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت 2015/2014 ص 43.

[4] د/دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار و التحليل الإستثماري**، جامعة زيتونة الأردنية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية ص 9.

و يقصد به توظيف الأموال المتاحة في اصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل هذه[1] التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى بها المستثمر عن رأسماله آخذين بالاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة .

و يعرفه علماء المالية على انه : توظيف الأموال بموجود واحد أو أكثر و التي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة.

ثانيا : مفهوم المشروع الإستثماري :

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للمشروع الإستثماري و من بين هذه التعاريف مايلي :

التعريف الاول :

هو اصغر وحدة اقتصادية يمكن تخطيطها و تحليلها و تنفيذها و تشغيلها بطريقة مستقلة عن الوحدات الأخرى بحيث اذا نقص أحد اجزائه يتوقف المشروع عن العمل.

التعريف الثاني:

هو مجموع المساهمات المثلى ذات الطابع الإستثماري و القائمة على اساس تخطيط قطاع إجمالي و مرتبط الذي يمكننا من إستغلال الموارد البشرية والمادية و التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور الإقتصادي و الإجتماعي بصفة محددة كما يجب ان تحدد عناصر المشروع بدقة و ذالك من حيث طبيعة و مكان و زمان القيام به.

التعريف الثالث :

هو مجهود يتم القيام به بهدف إنجاز محدد لمرة واحدة، و ذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة و يتم عادة إنجاز هذا المشروع في خلال فترة زمنية محددة و في حدود ميزانية موضوعية، غالبا ما تكون كبيرة نسبيا.

التعريف الرابع :

كلمة مشروع تعني إقتراح بإنشاء كيان جديد ذو شخصية إعتبارية في صورة مؤسسة او منشأة لتقديم سلعة أو خدمة أو توسيع في سلعة أو التحويل من سلعة او خدمة إلى سلعة أو خدمة أخرى و ذالك لإشباع عدد من الحاجات المادية و غير المادية. [2]

التعريف الخامس :

---

[1] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة**، اكاديميون للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان، الأردن 1429هـ/ 2009م ص 22.

[2] معروف عبد الحكيم، **دور تقييم المشاريع الإستثمارية في تقليل من مخاطر منح القروض**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص 28 /29.

المشروع هو عبارة عن عناصر إقتصادية و إجتماعية لبيان كيان إقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة كمجموعة من الموارد الإقتصادية و الملائمة لإحتياجات اطراف ذات مصالح في المشروع.

ـ و يمكن تعريف المشروع الإستثماري علي انه كل كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج و مزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة و بأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة زمنية معينة.

ـ و يمكن تعريفه ايضا علي انه مجموعة الجهود الواضحة المعالم و الفريدة التي تطالب بإنتاج بعض النتائج المحددة في موقع أو في تاريخ معين و بتكلفة معينة.

ـو يعرف المشروع الإستثماري علي أنه مجموعة كاملة من النشاطات و العمليات التي تستهلك موارد محدودة[1] سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية و المتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية خاصة الصعبة منها، كما يمكن اعتباره اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من موارد المؤسسة في الوقت الحاضر، و ذلك على أمل الحصول على عوائد نقية متوقعة في المستقبل و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

كما يعرف على انه كل تنظيم مملوك لمنظم قام على التأليف بين عناصر الإنتاج بحيث تستعمل فيه موارد مالية وبشرية معينة للحصول على منافع متوقعة خلال مدة زمنية معينة.

ثالثا : انواع المشاريع الإستثمارية :

تعتبر المشاريع الإستثمارية أحد أهم العناصر التي تساهم في تحريك عجلة التنمية، و هي تتميز بعدة انواع و[2] تختلف المشاريع الإستثمارية بإختلاف قوة الترابط بينها و يمكن ان نذكر 5 انواع منها :

1. المشاريع اللازمة : هي المشاريع التي تكون فيها المؤسسة موجودة امام خيارين من المشاريع إما تقبلها معا او رفضها معا هذا يعني أن إختيار أحد المشروعين يتطلب بالضرورة إختيار الثاني.

2. المشاريع المتنافية : يقصد بها اذا تطلب إختيار احد المشروعين يرفض الآخر أو انعدام الإيرادات و ذالك بسبب الإستحالة التقنية، أي عدم توفير الأموال اللازمة لتمويلها معا.

3. المشاريع المكملة : هي تلك المشاريع التي يكون فيها قبول أحد المشروعين يؤدي إلى زيادة النفقات النقدية للمشروع الثاني أو نقصان تكاليفه.

---

[1] بن شاعة وليد، علماوي أحمد، بن اوذينة بوحفص، **دراسات الجدوى الإقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الإستثمارية**، وجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية المجلد 3العدد 20جوان 2019 ص 139.

[2] معروف عبد الحكيم، **(مرجع سبق ذكره)** ص 29.

4. المشاريع المعروضة : هي تلك المشاريع التي يكون فيها قبول أحد المشروعين يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع الثاني او نقصان إيراداته.

5. المشاريع المستقلة : نعتبر مشروعين مستقلين إذا كانت النفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني و كذالك من الممكن فنيا ان نختار كلا المشروعين او أحدهما.

رابعا : أهداف المشاريع الإستثمارية :

تنقسم أهداف المشاريع الإستثمارية إلى قسمين هما [1]:

1_ أهداف المشروعات الإستثمارية الخاصة:

حيث تشير النظرية الإقتصادية إلى ان الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، و المقصود بالربح هنا هو صافي الربح و هو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، إلا ان هناك أهداف أخرى يتم السعي إلى تحقيقها إلى جانب ذالك مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة ، و تعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة و تحسين المركز النسلي في السوق و تحقيق أكبر قدر من المبيعات و كسب سوق خارجي و تعظيم الصادرات و هناك هدف البقاء و الاستمرار في دنيا الأعمال بل قد تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف إجتماعية من منطلق مسؤوليتها الإجتماعية تجاه الإقتصاد القومي الذي تعمل فيه و تكتسب رضاء العملاء و العاملين علي صناعة القرار.

2_أهداف المشروعات الإستثمارية العامة :

و يكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد القومي و المصلحة العامة للمجتمع و تعظيم المنفعة العامة، إلا ان هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة و بالتالي هناك أهداف أخرى يمكن رصدها لتلك المشروعات و يأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروعات أن يحقق الربح حتى يضمن الإستقرار و البقاء في دنيا الأعمال في ظل التحول نحو الخصخصة بالإضافة إلى مجموعة أهداف إقتصادية و مالية و إستراتيجية و إجتماعية أخرى.

المطلب الثاني: خصائص و مراحل المشاريع الإستثمارية.

الفرع الأول : خصائص المشاريع الإستثمارية :[1]

[1] نايلي محمد رياض، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية عامة جامعة محمد خيضر 2016/2015 ص 43.

و هي تتمثل في مجموعة من السمات و لعلى أهمها مايلي :

يتم في كل مرحلة من مراحل دراسة الجدوى استخدام مجموعة من الأساليب و الأدوات التحليلية التي تختلف من دراسة إلى أخرى.

✓ لا يعد إنشاء مشروع أو تطبيق فكرة مشروع هدفا في حد ذاته، و إنما يعد ذالك وسيلة تستهدف تحقيق مجموعة مترابطة من المنافع و الغايات ترتبط بأهداف و مصالح الأطراف المعنية بالمشروع.

✓ يتطلب استمرار و نمو و استقرار المشروع الممارسة العلمية الإدارية بصورة فعالة لكل من التخطيط و التنظيم، و التوجيه، و الرقابة.

✓ يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات و الموارد المادية، و البشرية و المالية مما يستلزم ذلك ضرورة التصرف الجيد مع ظروف و إتجاهات البيئة التي يعمل فيها و لها المشروع.

✓ يتوقف نجاح المشروع بدرجة كبيرة في ممارسة أعماله و في تحقيق أهدافه على مراعاته لمدخل النظم، في قيامه بالأنشطة المتداخلة و المترابطة في مجال التسويق و الإنتاج، و التخزين و التمويل.

✓ تتأثر فعالية ممارسات و أداء المشروع بدرجة كبيرة بكل من الإعتبارات و الخصائص الداخلية للمشروع، و كذلك بالمتغيرات و الإتجاهات الخارجية من مناخ إقتصادي و سياسي و إجتماعي و ثقافي و غيره من مكونات البيئة الخارجية.

✓ يعتبر المشروع بمثابة النواة الأساسية لأي مجتمع، أو نظام لتحقيق خطة التنمية سواءا على المستوى القومي أو المحلي أو القطاعي و سواءا في مجال الإنتاج أو الخدمات المادية و النفسية و بتوفير وسائل النقل و تخفيض الدخل المناسب وتوفير أجواء مريحة و مكيفة من أجل ضمان تقديم عمل أكثر و إتقان و مجهود أكبر.

الفرع الثاني : مراحل المشاريع الإستثمارية

يمر المشروع الاستثماري بالمراحل التالية :[2]

1_مرحلة تحديد المشروع الاستثماري :

يبدأ المشروع الإستثماري كفكرة ثم يلي ذلك مرحلة تحديد المشروع و التي ترتكز على ما تتضمنه تلك الفكرة، فيما يتعلق بعناصر المشروع السابق ذكره.

---

[1] ماحي محمد أمين، قينان محمود، **دور التمويل البنكي في ترقية الإستثمار**، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية و بنوك جامعة ابن خلدون تيارت 2022/2021 ص 46.

[2] صحراوي سامية، توابتي وافية، زمور سمراء، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة آكلي محند أولحاج البويرة 2012/2011ص 38.

2_ إعداد المشروع :

تتضمن هذه المرحلة إعداد دراسات جدوى المشروع و نقصد به دراسة جدوى تلك المنهجية لاتخاذ القرارات الإستثمارية و التي تعتمد على مجموعة من الأساليب و الأدوات العلمية، التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، و اختيار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محدودة تتمحور حول الأصول إلى أعلى عائد أو منفعة للمستثمر على مدى عمره الافتراضي و تكون هذه الدراسة من نواحي مختلفة:

- ✓ الجدوى الفنية للمشروع أي دراسة السوق.
- ✓ الجدوى التمويلية للمشروع أي مصادر التمويل
- ✓ الجدوى الإدارية و التنظيمية للمشروع.

3_تقييم المشروع قبل التنفيذ :

يشمل التقييم المالي و التجاري و التقييم الإقتصادي، التقييم الإجتماعي للمشروع قبل تنفيذه و يقوم بتقويم المشروع قبل تنفيذ الجهات الممولة للمشروع، سواء كانت الجهات المحلية أو الأجنبية المقدمة للقروض، و تعتمد تلك الجهات في إجراء دراسة تقييمية للمشروع على دراسة من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذه، و أحيانا تقوم الجهات الممولة وبمساعدة الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروع في إعداد دراسات الجدوى.

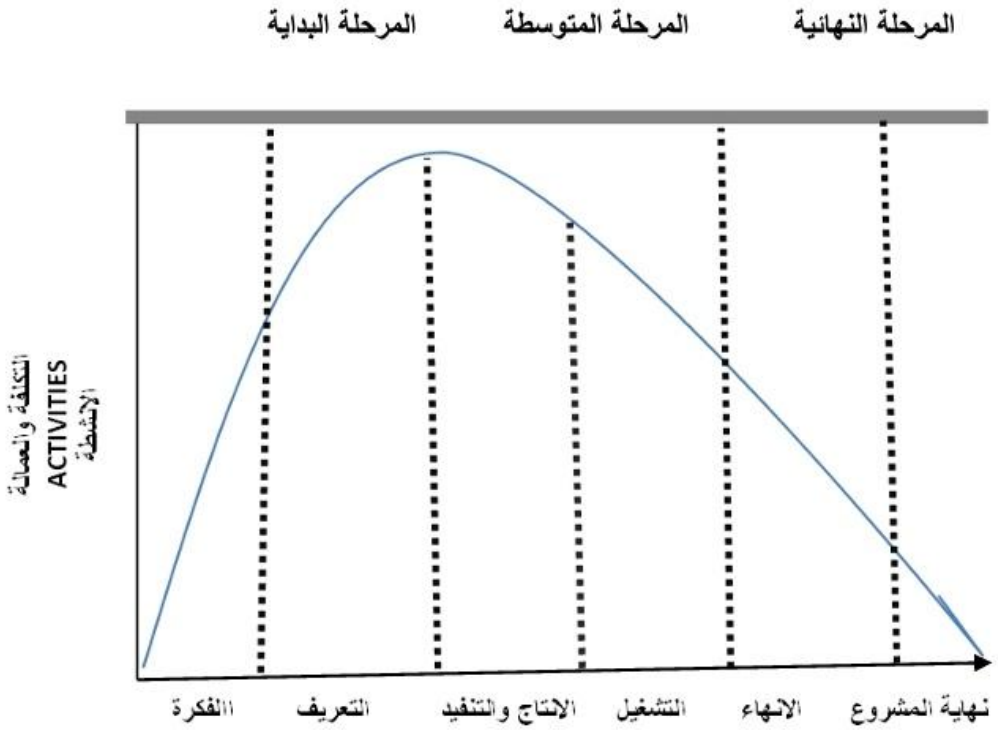
4_المشروع أثناء التنفيذ :

و تتضمن مراحل تنفيذ العمليات، و توقيعها و الإشراف عليها و مراقبتها لتسجيل ما يتم تنفيذه، و تجدر الإشارة هنا إلى تجارب أثبتت أنه إذا كان التنفيذ سيء، فإنه يؤدي إلى فشل المشروع رغم ثبوت جدواه قبل تنفيذه.

5_تقييم المشروع بعد التنفيذ :

يشمل التقييم المالي و التجاري و الإقتصادي و الإجتماعي للمشروع و يختلف تقييم المشروع قبل تنفيذه رغم أن المقاييس المستخدمة فيها واحدة حيث أن الأول يعالج التدفقات الداخلية و الخارجية الفعلية عن تلك المتوقعة، اما للقصور في التوقع أو في التوقع أو في تقرير التدفقات الفعلية أو القصور فيها معا، و بهدف التقييم بعد تنفيذه إلى معرفة نقاط الضعف و نقاط القوة للإستفادة منها في تحسين المشروع نفسه إذ سمح الوقت أو تحسين المشاريع المستقبلية.

التمثيل البياني رقم(1) : لمراحل تنفيذ المشاريع الاستثمارية



المصدر : من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث : الدراسة الفنية و الإقتصادية و المالية للمشاريع الإستثمارية [1]

أن فكرة إختيار المشاريع الإستثمارية تقوم على أساس مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة لكل بديل، ثم إختيار البديل الذي يحقق أكبر التدفقات في ضوء الشروط التي تحققها الإدارة.

الفرع الأول: الدراسة الفنية للمشاريع الإستثمارية

كنتيجة سببية للجدوى السوقية تشرع لإعداد الدراسة الفنية و كما أسلفنا أن حجم المشروع دالة متغيرة لحجم الطلب المراد تغطيته من ثم معرفة الطاقة الإنتاجية المستهدفة لذالك سندرس مايلي.

1-إختيار الموقع : إختيار الموقع يتطلب الكثير من العوامل بعين الإعتبار منها

- ✓ طبيعة المشروع.
- ✓ أماكن المواد الأولية الرئيسية و التشغيلية.
- ✓ توطن الأيدي العاملة.
- ✓ محفزات و معوقات السياسات الإستثماري.

[1] ماني فاطمة، قوادري خديجة، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر 2018/2017ص 58.

أي ان طبيعة المشروع قد تفرض إقامته في منطقة دون سواها حسب المعايير البيئية أو غيرها فعلى سبيل المثال يفضل إقامة المشروعات المتكافئة اماميا أو خلفيا في منطقة واحدة و هذا اهتمام كبير يتم إيلاءه إلى السياسات الحكومية أو التشريعات الإقتصادية والإجراءات البيئية عند إختيار الموقع فقد يشجع إقامة المشروعات في مناطق صناعية بعيدا عن المناطق السكنية العمرانية.

و يخضع إختيار الموقع بعد تقييم المواقع البديلة من خلال المعاير السابقة مضافا إليها تقدير التكاليف و المنافع والمخاطر و معرفة شروط حقوق الإنتفاع وحقوق الطريق.

2-التكنلوجيا : إن إختيار التكنلوجيا الملائمة تخضع للعوامل التالية :

- ✓ المفاضلة بين التكنلوجيا المستوردة و المنتجة محليا.
- ✓ المفاضلة بين تكنلوجيا كثيرة إستخدام رأس المال و كثيفة إستخدام الأيدي العاملة.
- ✓ تكلفة إقتناء الأصل و تكاليف التشغيل و الصيانة والإحلال و التجديد.
- ✓ تأثير السياسات الحكومية المؤسسات الإفتراضية و المعونات على إختيار تكنلوجيا بعينها.
- ✓ دور التكنلوجيا المختارة في التنمية و السياسات الإقتصادية.
- ✓ القدرة على إستيعاب التكنلوجيا من مجرد نقلها من مصادرها إلى قدرة تملكها و التعامل معها و إستيعابها وتطويرها.
- ✓ تحليل التكاليف و المنافع لتملك التكنلوجيا و لكل مكون من مكونات الأصول و تقسيم التقديرات المالية إلى نقد محلي و آخر بالعملة الأجنبية و يراعي إنسجامها للسياسات المتعلقة بأسعار الصرف.
- ✓ تقييم مترتبات حقوق الملكية الفكرية من الناحية التعاقدية بمدة الإستغلال و إمكانية نقل إلتزاماتها إلى أطراف أخرى.

3-الأصول و الآلات و المعدات : وسائل النقل و الإنتقال و الأثاث و المعدات المكتتبة و الأصول الأخرى.

و هي أصول قابلة للإستهلاك على مدى العمر الإقتصادي الإنتاجي الأصل و تتألف عناصر تكلفة الأصل من : تكلفة الإقتناء و الشحن و تكلفة إعداد الموقع و تسويته و تكاليف التركيب و التجريب قبل التشغيل التجاري وترسم كافة التكاليف المنصرفة على الأصل بعد التشغيل مادامت تؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي أو زيادة الطاقات الإنتاجية بشكل جوهري.

أما فيما يتعلق بالمباني فيتم إعداد الخرائط و التصميمات حسب طبيعة المشروع وفقا للطاقة الإنتاجية المقترحة و الطاقة الإنتاجية القصوى مع إستيعاب أية توسعات مستقبلية.

4-متطلبات التشغيلية و الإدارية : ينبغي تحديد إحتياجات التشغيل تختلف من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع و لكن بشكل عام لن تخرج عن العناصر التالية لبعض المشروعات و لاسيما الصناعية و يمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية :

✓ المواد و تشمل المواد الخام الأولية، المواد المساعدة، قطع الغيار، مواد الإصلاح و الصيانة، مواد التعبئة و التغليف، و هذه المواد الضرورية للأداء التشغيلي.

✓ وسائل مساعدة مثل أنواع الوقود المستعملة و مدى توافرها في السوق المحلية و أسعارها مع تقدير تكلفة الحصول عليها و تحليل تكلفة الحصول على المصادر البديلة.

✓ يتعين تحديد عدد العمالة الإنتاجية و عمال المداومة و عمال المؤقتة و مستويات المهارات المطلوبة و كيفية الحصول عليها و تكلفتها.

✓ تحديد الهيكل التنظيمي و تقدير التكاليف المصاحبة لتوظيف العمالة من مرتبات و مزايا عينية و تكلفة التسريح والمعاش و قوانين العمل و العمال السائدة، وجرت العادة أنه يتم تشكيل .

✓ تصميم الهياكل الإدارية الحديثة و فقا للمدخل الوظيفي بما يسمح بتحقيق أهداف و إستراتيجيات الشركة.

5-الآثار البيئية : الهدف العام لتقييم الأثر البيئي هو ضمان السلامة البيئية و التأكد خلال العمر الإنتاجي من عدم إفساد و تدهور البيئة و الأهداف المحددة لتقييم الأثر البيئي كما يلي :

- ✓ التشجيع على إجراء تحقيق شامل و متعدد التخصصات عن العواقب البيئية للمشروع و بدائله.
- ✓ تقييم الآثار البيئية لبدائل تصاميم المشروع المختلفة.
- ✓ تحديد التدابير الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية الضارة و تعزيز الآثار المفيدة.
- ✓ تقييم الآثار البيئية من الناحيتين النوعية و الكمية.
- ✓ تحديد المشاكل الحاسمة التي تتطلب مزيدا من التحقق و الدراسات.
- ✓ تحليل التكلفة و المنفعة لترجيح المزايا النوعية و المبدأ الأساسي الذي يعتمد عليه التقييم الكمي هو القيمة التي يمكن دفعها لتحسين البيئة او يمد الإستعداد لقبول تعويض عن التدهور البيئي.

6-البرنامج الزمني للمشروع : ينبغي تصميم برامج زمنية وقعيه للتنفيذ بدءا من وقت الإلتزام بإجراء الدراسة و حتى بداية. التشغيل التجاري و تحدد المهام و الأعمال و الفترات الزمنية المستهدفة و يفضل أن تدرج أسماء الأشخاص الرئيسيين الموكل إليهم الأعمال حتى يقرن امام كل إسم المهام المتوقع إنجازها و الفترات الزمنية المقترحة.

الفرع الثاني : الدراسة الإقتصادية للمشروع الإستثماري

تتضمن دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع مايلي :

1-الدراسة القانونية : تقييم موقف الدولة من المشروع المقترح للتعرف على التسهيلات التي يمكن أن تقدمها الدولة أو القيود التي يمكن أن تضعها على نشاطه، و تحديد أثر ذالك على كفاءة المشروع و نتائج عمله.

2-الدراسة التسويقية : دراسة السوق المتوقعة و ذالك بقصد التأكد من وجود سوق لمنتجات المشروع و التعرف على سياسات البيع الممكن اتباعها، و من ثم تحديد ما يترتب غليها من مالية.

3-الدراسة الفنية و الهندسية : تحدد كل احتياجات المشروع ابتداءا من إختيار موقعه المناسب و م ثم التجهيزات والمعدات والمستلزمات الإنتاجية الأخرى التي يحتاج إليها من مواد تشغيلية و يد عاملة... الخ.

4-الدراسة الإقتصادية المالية :و تشمل تقدير رأس المال الضروري، أي الإستثمار و التشغيل على مختلف أنواعها، و كذالك تقدير العائد على رأس المال المستثمر.

5-معايير التقييم :تتضمن إستخدام معايير التقييم المختلفة لاحتساب الربحية للمشروع و جدواه و المفاضلة بين البدائل المختلفة، من دراسة الخطر الذي يتعرض له المشروع.

بهذا التتابع للمراحل تجري دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، أي أنه بعد الإنتهاء من المرحلة و التوصل إلى نتائج إيجابية يجري الإنتقال إلى المرحلة التالية، أما إذ تبين بعد إنجاز المرحلة المعينة أن النتيجة سلبية فتتوقف دراسة المراحل التالية و يصرف النظر عن المشروع.

الفرع الثالث :الدراسة المالية للمشاريع الإستثمارية

يتم دراسة المشروع الإستثماري بدراسة مالية و ذالك لما فيها من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر و البنك فالمستثمر يقوم بهذه الدراسة من أجل تحديد نقاط الضعف و القوة لمشروعه.

1-التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية : ينقسم التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية إلى مايلي

أ- **رأس المال العامل الصافي أو الدائم (FRN)** : و يسمى بهامش الأمان اذ أنه يعبر عن مدى تمويل الأموال الدائمة لجزء من الأصول المتداولة.

رأس مال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
رأس مال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

ب- **الإحتياج في رأس المال العامل** : يعرف بأنه الفرق بين الإحتياجات الدورية للمؤسسة و الموارد الدورية ويحسب كما يلي :

الإحتياج في رأس مال العامل BFR= (مج اصول متداولة – القيم الجاهزة) – (دق الأجل – السلفيات المصرفية.

الإحتياج في رأس مال العامل BFR=(مج أصول ثابتة –القيم الجاهزة)–(دق الأجل –السلفيات المصرفية.

ج–الخزينة : و تعرف على انها مجموعة من الأموال التي تملكها المؤسسة و هي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ مالية، و لكي تكون المؤسسة في وضعية جيدة من الناحية المالية و ينبغي أن تكون الخزينة موجبة، و تحسب بالعلاقة التالية :

الخزينة (رأس مال العامل – احتياج في رأس مال العامل.

2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية: وتنقم هذه النسب إلى 4عناصر نذكر منها :

أ–نسبة التوازن الهيكلي (نسبة التمويل) : تنقسم إلى نسبتين و هما :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأموال الثابتة.

ب–نسبة المديونية :

نسبة الإستقلالية المالية : و هي تبين مدى إستقلالية المؤسسة و إعتمادها على أموالها الخاصة، لأن الأموال الخارجية عادة تكون ديون و لها تكلفة. و تحسب الإستقلالية المالية كما يلي

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

نسبة قابلية التسديد : هي ضمان أموال المؤسسة الموجودة على شكل أصول الوفاء بديونها في حالة إفلاسها وتصفيتها و تحسب قابلية التسديد كما يلي

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون /مجموع الديون.

ج–نسبة السيولة العامة :و تسمي أيضا ن

سبة الملائمة النسبية

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.

–نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة /مجموع الأصول

–نسبة السيولة المختصرة = القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة /الديون قصيرة الأجل

–نسبة السيولة الحالية أو الآنية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

هـ–نسبة المردودية

–نسبة المردودية المالية : نتيجة الدورة الصافية 100x / الأموال الخاصة.

–نسبة المردودية التجارية : نتيجة الدورة الصافية 100x/ الأصول الثابتة

–نسبة الديون الإقتصادية : نتيجة الدورة الصافية 100x / مجموع الأصول

المبحث الثاني : تمويل المشاريع الإستثمارية

إن عملية تمويل المشاريع الإستثمارية هي عبارة عن جمع الأموال الضرورية بمختلف الطرق لتغطية تكاليف المشروع، و البحث عن مصادر التمويل المناسبة و من أهم طرق التمويل هي الاقتراض من البنك.

المطلب الأول : مفهوم التمويل و أهميته و أهدافه.

أولا : تعريف التمويل :

هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال و الإختيار و تقييم تلك و تقييم تلك الطرق و[1] الحصول علي المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية إحتياجات و إلتزامات المؤسسة المالية.

و هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص او عام و إمداده بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

[1] فتحي خن، **أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2013 ص 19.

التمويل هو عبارة عن كافة الأعمال التي يترتب عليها الحصول على الأموال و إستثمارها و لتحقيق عوائد مستقبلية.

هو أحد مجالات المعرفة و هو يتكون من مجموعة من مجموعة من الحقائق و الأسس العلمية و النظريات التي[1] تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة و حسن استخدامها من جانب الأفراد و منشآت الأعمال والحكومات.

ثانيا : اهمية التمويل

كل مشروع استثماري مهما كان نوعه فانه يحتاج إلى تمويل، لكي ينمو و يواصل حياته، و من خلال هذا تظهر أهميته فيما يلي :

- ✓ القيام باستثمارات جديدة يتوفر عليها مناصب الشغل مما يقلص من البطالة.
- ✓ توفير أرباح رؤوس أموال جديدة تساعد علي التنمية و القضاء على التبعية الإقتصادية.
- ✓ إستغلال الموارد المالية المجمدة.
- ✓ تشغيل الموارد المالية مما يؤدي إلى رفع الإنتاج و الإنتاجية، و هذا ما يساعد على التحكم في التضخم.
- ✓ تحقيق التنمية الإقتصادية للدولة.
- ✓ زيادة موارد البنوك عند إقدامها على التمويل.

ثالثا أهداف التمويل :[2]

ان المؤسسات و الدول و المنظمات التابعة لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية ,فهي تلجأ عند الحاجة الى مصادر خارجية لسد حاجاتها من عجز في الصندوق او لتسديد الالتزامات، من هذا المنطلق يمكت القول يأن للتمويل اهمية كبيبة تتمثل في :

- ✓ تسريح الاموال و الموارد المالية المجمدة سواءا داخل المؤسسة او خارجها.
- ✓ يساعد على انجاز مشاريع معطلة و اخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني.

[1] خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية الفلاحية و في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ام البواقي 2017/2016 ص 19.

[2] رابح خوني، حساين رقية، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، انزاك للطباعة و النشر و التوزيع , القاهرة مصر 2008ص 96.

- ✓ يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من اجل اقتناء او استبدال المعدات .
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الافلاس و التصفية .
- ✓ توفير رؤوس الاموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عنها.
- تحقيق الاهداف المسدرة من طرف الدولة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي الى التقليل من البطالة.
- استغلال الموارد المالية المجمدة القيام بمشاريع جديدة.
- تشغيل الموارد المالية يؤدي الى الرفع من الانتاج و الانتاجية، وهذا يساعد على التحكم في التضخم.
- تلبي حاجات اصحاب العجز المالي.

المطلب الثاني : أنواع التمويل و مصادره

1. أنواع التمويل

أولا من حيث المدة :

أ- **التمويل قصير الأجل** : هو مجموعة من الأموال المستخدمة من قبل المنشأة من أجل تمويل[1] احتياجاتها الجارية التي لا تتعدى عادة السنة المالية الواحدة، و المتمثلة في الأصول المتداولة، وقد تصل مدته إلى سنتين في بعض الحالات، و من أمثلة التمويل قصير الأجل، الإئتمان الجاري، الإئتمان المصرفي، و التمويل عن طريق المستحقات.

ب- التمويل متوسط الأجل : يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من باقي المتعاملين الإقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية، أو اصول و التي تكون عادة مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين إلى سبعة سنوات و عادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، وبصفة عامة يمكن أن يأخذ هذا التمويل صورتين، القروض القابلة للتعبئة، و القروض الغير قابلة للتعبئة.

ت- **تمويل طويل الأجل** :هو يمثل الأموال التي بإمكان المستثمر الحصول عليها من المنشآت المالية المحلية، و يوجه أساسا لتمويل رأس المال الثابت للمنشأة كالبنايات و المعدات و الآلات، و التمويل طويل الأجل تتجاوز مدته سبعة سنوات و أهم أنواعه الأسهم العادية و الممتازة و الأرباح المحتجزة و القروض طويلة الأجل.

[1] خضراوي عبد النور، **طرق تمويل المشاريع الإستثمارية في البنوك الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة مسيلة 2012/2013ص24.

ثانيا : من حيث الغرض المستخدم لأجله :

1. تمويل لغرض الإستغلال :يتمثل في إستغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق[1] أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال و ما على ذلك. من المدخولات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

2. **تمويل لغرض الإستثمار** :يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية لمشروع كإقتناء الآلات و التجهيزات، و إقامة محطات لتربية الحيوانات و إستصلاح الأراضي، و ما من ذلك من العمليات التي تترتب عنها.

ثالثا : من حيث مصادر التمويل :

هي مجموعة الوسائل و الأدوات و الأساليب التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة[2] لتغطية النشاطات الإستثمارية و الجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق المالية و كلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر البديلة و كذالك مع العائد علي الإستثمار و مدى ملائمة مصادر التمويل للاستثمارات المقترحة و بالتالي يمكن بأن مصادر التمويل هي عبارة عن مجموعة من الطرق او السلع التي تستطيع المؤسسة استخدامها من أجل الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها سواء مانت هذه المصادر ذاتية أو خارجية و بالتالي فإن مصادر التمويل نوعين هما مصادر التمويل الذاتي و هي داخلية و مصدر التمويل الخارجي.

أولا : مصادر التمويل الذاتي

و يقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي و التي تبقي تحت تصرفها بصورة دائمة و لمدة طويلة، و عليه التمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية و تختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها و تتكون هذه المصادر من :

[1] مقشيش سالم، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013/2012 ص 25.

[2] حنان علوي، **دور البنوك التجارية في تمويل و توجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2020/2019 ص 20.

– **الإهتلاكات** : يعرف الإهتلاك على انه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقدم التكنلوجي.

– **المؤونات و المخصصات** : تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة إلى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت من أجلها هذه المؤونات أو زوال الخطر المحتمل.

– **الأرباح المحتجزة** : تعتبر الأرباح المحتجزة أهم عنصر في التمويل الذاتي فهي جزء من الإيرادات الحالية التي لا توزع تحتفظ بها المؤسسة قصد إستثمارها ولا يكون هذا المصدر متاحا إلا في ظل وجود مشاريع قائمة و ترغب في تمويل فرص إستثمارية جديدة.

رأس المال العامل : يتمثل في المبالغ اللازمة لتكوين مخزون مناسب من مستلزمات الإنتاج على مختلف أنواعها و قدر مقبول من النقدية لمقابل المصروفات الأخرى مثل أجور العاملين و غيرها.

1_ مزايا التمويل الذاتي :

✓ يعتبر التمويل الذاتي ضروري لعمليات الإقراض، حيث أنه من المعروف أن المؤسسة تلجأ إلى الإقتراض[1] حسب إمكانياتها على التسديد، و حجم التمويل الذاتي الذي يبين لها نسبة التسديد.

✓ البحث علي تمويل ذاتي بمستوى عال هو الهدف الأساسي للسياسة المالية، و هو دليل على إستقلالية المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه.

✓ تمثل أموال الإهتلاك الجانب الأكبر في التمويل الداخلي و التي تمثل أمواله معفية من الضرائب.

2_عيوب التمويل الذاتي

✓ حجم التمويل الذاتي عادة لا يكفي لتغطية كل حاجيات التمويل.

✓ قد يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي اعتمادا كليا إلى التوسع البسيط، و بالتالي عدم الإستفادة من الفرص المتاحة و المربحة بسبب قصور التمويل الداخلي إلى توفير الإحتياجات المالية اللازمة.

✓ قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات إستخدام الاموال المدخرة لدى المؤسسة، كتلك المتحصل عليها من الغير، مما يؤدي إلى اضعاف العائد.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي

[1] د/ حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، دار النشر المنهل ALMANHAL 2014 ص273.

يكون التمويل الداخلي للأعوان الاقتصاديين غير كاف لتلبية متطلباتهم المالية و خصوصا بالنسبة للمؤسسات[1] و التي تبقى غالبا عاجزة جزئيا أو كليا على تمويل إحتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز وهناك نوعين من التمويل الخارجي، تمويل خارجي مباشر و تمويل خارجي غير مباشر.

1_**التمويل الخارجي المباشر** : يعبر عن العلاقة بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. و يتخذ هذا التمويل صورا متعددة باختلاف المقترضين.

✓ **بالنسبة للأفراد** : الحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الإستثمارية او الاستهلاكية دون اللجوء إلى المؤسسات الوسيطية، أي التمويل المباشر تخدده صوره و اشكاله فقد يتحصل علي القروض المباشرة بين الأفراد، أو الأفراد و المشروعات قائمة بمقتضى أوراق تجارية.

✓ **بالنسبة للمشروعات (المؤسسات)** : في هذه الخالة تستطيع المؤسسات ان تحصل على قروض أو تسهيلات إئتمانية من موردیها أو عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، كما تلجأ بعض المؤسسات إلى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراتهم على شكل استثمارات مالية في الأوراق المالية.

✓ **بالنسبة للحكومة** : تلجأ الحكومة للتمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات التي ليس لها طبيعة عمل مالية أو مصرفية و تصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة

2_ التمويل الخارجي الغير مباشر : و هو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد أو مؤسسات أو حكومات) ثم توزيع هذه الادخارات على الوحدات التي يحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار و متطلبات مصادر التمويل

و تتمثل مصادر التمويل الغير مباشر في القروض و التسليفات.

المطلب الثالث : مخاطر التمويل

اذا اعتقد المستثمر أن أمامه فرصة و لو صغيرة في أنه قد يحصل في الأجل الطويل على عائد اقل من ذلك[2] الذي يمكن أن يحصل عليه من وراء الاستثمار عديم المخاطر فانه سوف لا يستثمر أمواله إذا لم يتوق عائدا أعلي في حالة نجاح الاستثمار، مع انه بالطبع سوف لا يتوقع بالضرورة ان يكون هذا العائد متاحا في الحال، و ان قبول الخطر

[1] حنان علوي، (**مرجع سبق ذكرة**) ص 20.

[2] صحراوي سامية، (**مرجع سبق ذكره**) ص 55.

بدرجة كبيرة او صغيرة امر واجب طالما أن عائد الاستثمار يعتمد بطريقة او بأخرى على النتائج الطبيعية لمزاولة العمل و التي نحصل عليها بعد فترة مؤجلة. و يمكن ان نقسم الأخطار التي تهدد العوائد المتوقعة بالخسائر الكلية أو الجزئية إلى ثلاثة أنواع و هي المخاطر المادية، المخاطر الفنية، المخاطر الاقتصادية.

1- **المخاطر المادية:** هي المخاطر التي فيها قد تخرب أو تتلف بعض الحوادث، بعض السلع المادية، التي هي إنتاج العمل الذي مولناه. وذلك مثل المخزون من الطعام الذي قد يفسد أو يؤكل بواسطة بعض الحشرات أو الحيوانات، أو المنزل الذي بسبب الفيضان أو الحريق و السفينة التي قد تتحطم بسبب الأعاصير، و هذه المخاطر من مخاطر الحريق، الفيضان، الأعاصير، السرقة و مصادر أخرى كثيرة هددت دائما و مازالت تهدد جهدنا في الصناعة.

2- المخاطر الفنية: وهي تلك التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج أو مهارة مساعديه قد لا تتناسب مع طموح خططه. و من أجل ذالك فانه بالرغم من الوسائل المعروفة في تصرفه فانه قد يفشل في عمل الشيء المرغوب أو اذا نجح في عمله فانه قد يستهلك في سبيل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة.

3- المخاطر الإقتصادية: وهي أعظمها و تكون على الأرجح أقلها قابلة للقياس الكمي و هي المخاطر التي تبقى حتى إذا وجدت الموارد الطبيعية معاناة من أي تلف غير متوقع، و حتى اذا و جد أنه من الممكن أن تشيد هذه الموارد الطبيعية بالمواد المقررة سابقا و هي على نوعين رئيسيين :

مخاطر عدم كفاية عرض المواد اللازمة لصنع المنتج :

المخطط له و ذالك إلى درجة أنها تتكلف في صنع هذا المنتج أكثر مما قدر له أو حتى لا يمكن إنتاجه على الإطلاق.

خطر في رقم الطلب على المنج بمجرد إنتاجه :

هناك أسباب كثيرة محتملة تفسر لنا انخفاض المبيعات من المنتج عن التوقعات، و التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- ✓ اختلاف الرغبات و ذوق المستهلكين.
- ✓ النقص أو العجز في السلع المكملة التي يرتبط توظفها مع السلع الاستهلاكية.
- ✓ المنافسة الزائدة و هي الأكثر أهمية و التي تكون من جانب بعض المحلات المتشابهة و ذالك كنتيجة للتطوير لبعض الموارد الطبيعية الجديدة أو طريقة الإنتاج.

المبحث الثالث: دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية

تعتبر دراسة الجدوى للفرص الإستثمارية ذات أهمية في القرارات لأنها تحدد الرؤية التقنية الإقتصادية للمشروع، بعد الدراسة الفنية، و في هذا الصدد سنتعرف على دراسة الجدوى.

المطلب الأول: ماهية دراسة جدوى و تحليل المشروعات

أولا : ماهية دراسات جدوى المشاريع الإستثمارية.

عرفت دراسة جدوى المشروعات بأنها تقرير عن مدى جاذبية الفكرة الإستثمارية أو مدى صلاحية مشروع[1] معين للإستثمار و تعتمد دراسة الجدوى على أي مؤسسة جديدة أو إدخال منتجات جديدة في المشروعات القائمة بالفعل.

عرفت أيضا بأنها التقرير الإجمالي للبنود المرتبطة بعناصر الإنفاق الإستثماري المتوقع تحقيقها في المستقبل.

و عرفت بأنها تتعلق بالإستثمار في الأصول الرأسمالية التي سوف تستخدم في النشاط بالمشروع المقترح.

و يمكن تعريف دراسة الجدوى بأنها مجموعة من الأسس العلمية التي تستخدم في جمع البيانات و دراستها وتحليلها بهدف تقييم المشروعات الإستثمارية.

تحديد صلاحيتها من عدة جوانب قانونية وتسويقية و فنية و مالية و إجتماعية.

و نقصد بدراسة جدوى المشروعات الإستثمارية "تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الأساليب العلمية التي[2] تطبق على الفرص الإستثمارية منذ بحثها كفكرة إلى حين وصولها إلى القرار النهائي بقبول أو رفض أو إعادة تشكيل تلك الفرصة و على هذا النحو تتطلب دراسة الجدوى أنواعا مختلفة من الإختبارات و الدراسات حول الجوانب القانونية، و البيئية، و التسويقية و الفنية و التمويلية، و الإجتماعية بقوم بها فريق المختصين في المجالين الأكاديمي و العلمي سواء داخل المؤسسة إذا كانت قائمة أو بالإستعانة بمكاتب الدراسات الإستثمارية المتخصصة في هذا المجال ".

ثانيا : تحليل المشاريع الإستثمارية

1_ التحليل المالي للمشروعات الإستثمارية (الجدوى المالية) :

و هو يبين أثر المشروع أو فائدته بالنسبة لصاحبه (سواء كان فرد أو شركةأو دولة.) و ذالك عن طريق ما[3] يحققه المشروع من عوائد مالية صافية (أرباحا.) و يتم التعرف على هذا الجانب عن طريق دراسة الجدوى المالية للمشروع. وتقوم الجدوى المالية للمشروع على عدة معايير في مقدمتها.

- ✓ معدل العائد المالي.

---

[1] د/عبد المطلب عثمان محمود دليل، د/عبد اللطيف ابراهيم أحمد علي، **أهمية دراسة الجدوى في تمويل مشروعات البنية التحتية**، مجلة العلوم الإدارية كلية العلوم الإدارية جامعة إفريقيا العالمية العدد الثاني 2018 ص 223.

[2] ا/ سعيد نعيمة، أ.د/بوشناقة أحمد، **دراسة و تقييم جدوى المشاريع الإستثمارية العمومية القطاعية وميزانية التجهيز**، مجلة البشائر الإقتصادية جامعة بشار المجلد الثالث العدد 02 جوان 2017 ص 115.

[3] نايلي محمد رياض، (**مرجع سبق ذكرة**) ص 45.

✓ فترة الاسترداد

✓ صافي القيمة الحالية.

✓ المنافع للتكاليف

✓ و حتى يكون للمشروع جدوى مالية لابد أن يكون معدل العائد المالي للمشروع فوق سعر الفائدة السائد في السوق

2_ التحليل الإقتصادي للمشروعات الإستثمارية (الجدوى الإقتصادية) :

هي عبارة عن عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح و من ثم تحليلها لمعرفة امكانية تنفيذه و تقليل مخاطر و ربحية المشروع، و بالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي و إحتياجاته.

و هناك مؤشران على درجة كبيرة من الأهمية في الحكم على جدوى المشروع هما :**معدل العائد المالي:**

و هو عبارة عن متوسط ما يحققه المشروع سنويا من عائد مالي صافي خلال عمره الإنتاجي، و فيه تستخدم أسعار السوق، و القيم المخصومة لحساب معدل العائد المالي.

أ _معدل العائد الإقتصادي :

هو أيضا متوسط ما يحققه المشروع سنويا من اقتصاده خلال عمره الإنتاجي. و فيه تستخدم الأسعار الحقيقية أسعار الظل أو الأسعار المحاسبية، و القيم المخصومة لحساب معدل العائد الإقتصادي.

و حتى يكون للمشروع جدوى من وجهة نظر المجتمع لابد أن يكون معدل العائد الإقتصادي موجب (أكبر من واحد صحيح) و كلما ازداد كلما كان ذلك أفضل.

ب_ **التحليل البيئي للمشروع (الجدوى البيئية) :**

و هو التحليل الذي عن طريقه يمكن التعرف على الآثار البيئية للمشروع على أن تضاف تكاليف المشروع تكلفة الحفاظ على البيئة أو علاج الآثار السلبية للمشروع على البيئة، كمشاريع الإسمنت، أو تنقية مياه المصانع قبل صرفها في المجاري المائية.

ج_ التحليل الإجتماعي للمشروع (الجدوى الإجتماعية).

و عن طريقه يمكن التعرف على الآثار الإجتماعية أو آثار المشروع على المجتمع إجتماعيا، و سواء كانت تلك الآثار يمكن قياسها كميا أو وصفيا، كأثر المشروع على الأسرة، أو على الأخلاق أو غير ذلك، و على الفقراء، و على الإدخار أفضل من زيادة الاستهلاك.

د_ التحليل الفني للمشروع (الجدوى الفنية) :

يمكن تعريف دراسات الجدوى الفنية على انها مجموعة الاختبارات و التقديرات و التصورات المتعلقة ببحث مدى إمكانية إقامة المشروعات الإستثمارية فنيا و تنطوي على مجموعة من الدراسات التي من خلالها يتم التأكد من جدوى و سلامة تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية من عدمه.

و بناءا على ذلك فإن دراسات الجدوى الفنية يمكن أن تحتوي على العديد من الجوانب لعل من أهمها تحديد حجم الإنتاج و تحديد حجم المشروع الإستثماري المقترح، و إختيار موقع المشروع، و إختيار أسلوب الإنتاج الملائم و تحديد العمليات و المعدات، و التخطيط الداخلي للمشروع و تحديد إحتياجات من المواد و العمالة.

المطلب الثاني : أهمية دراسة الجدوى و أهدافها وخصائصها

1_أهمية دراسة جدوى المشروعات [1]

تتمثل أهمية دراسة الجدوى في الآتي :

✓ تحديد مدى ربحية المشروع من خلال تقدير الفوائد المتوقعة من المشروع و مقارنتها بالتكاليف المتوقعة و من ثم حساب الربح الصافي للمشروع في كل سنة من سنوات التشغيل.

✓ المساعدة في إتخاذ القرار حول أفضل الإستثمارات بإستخدام المصادر المتاحة للمستثمرين مما يؤدي إلى ترشيد القرار الإستثماري.

✓ تحتاج بعض المشروعات إلى تكاليف ضخمة يكون جزء منها مغرقا أي يصعب إسترداده كتكاليف الآلات والمعدات.

✓ تمكين الحصول على تمويل المشروع و المساهمة في تخفيض تكلفة التمويل

✓ التقليل من مخاطر عدم التأكد من خلال تقييم التأثيرات المختلفة على أداء المشروعات كتغيرات الطلب والتطورات التقنية و التغيرات في ظروف الإنتاج.

[1] فتحي خن، (**مرجع سبق ذكره**) ص31.

2_ أهداف دراسة جدوى المشروعات

2-1اهداف دراسة الجدوى الإقتصادية :[1]

تسعى دراسات الجدوى الإقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف :

- ✓ إختيار المشروعات الاقتصادية التي تحقق أعلى منفعة صافية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.
- ✓ إتاحة فرصة إختيار تلك المشروعات التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل من خلال إدخال بعض الإعتبارات الإجتماعية عند تقييم المشروعات.
- ✓ إختيار المشروعات الإستثمارية التي تساعد على حل المشكلات الإقتصادية في المجتمع مثل البطالة، التضخم... الخ.
- ✓ الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، و التي تقوم بدورها بعمل التعديلات على هذه الدراسة لتختبر الربحية للمشروع بجميع مستوياته.
- ✓ تقديم دراسات الجدوى للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع و جدارته الإئتمانية مما يجعلها تقبل تمويله.

تفيد دراسات الجدري المستثمر في الإطمئنان على أمواله و إستثماراته ليس في الوقت الحاضر فقط و إنما في المستقبل أيضا من خلال معرفة :

- ✓ معدل العائد على الأموال المستثمرة.
- ✓ نسب الضرائب.
- ✓ الزيادة في رأس المال.
- ✓ فترة الإسترداد.
- ✓ احتمالات التوسع.
- ✓ هيكل التمويل الأمثل.
- ✓ المقارنة بين البدائل التمويلية.
- ✓ تكلفة التمويل.
- ✓ مناخ الإستثمار في الدولة.
- ✓ التدفقات النقدية للمشروع.

[1] نايلي محمد رياض، (**مرجع سبق ذكره**) ص47.

2-2_ أهداف دراسة الجدوى المالية

تهدف دراسة الجدوى المالية إلى تحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، و ذالك من خلال إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع من ناحية و التكاليف الإستثمارية و تكاليف التشغيل من ناحية أخرى على مدى العمر الإنتاجي للمشروع، و تسعى للتأكد من قدرة المشروع من خلال التدفقات النقدية الصافية على إسترداد تكلفة الإستثمارات الرأسمالية التي سيتحملها المستثمر و خلال فترة إسترداد مقبولة، و قدرة المشروع على تحقيق التوازن بين الإحتياجات المالية اللازمة و مصادر الحصول عليها.[1]

كما تهدف دراسة الجدوى المالية إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة و ذالك من خلال :

1_تحديد مصادر حصول المشروع على الموارد المالية المختلفة، مع تحديد تكلفة الحصول عليها.

2_تقدير التكلفة لكل هيكل تمويلي معين.

الإختيار بين الهياكل التمويلية المختلفة مما يحقق هدف المشروع بشكل أفضل من حيث تحديد قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية، و ذالك مما يحقق المرونة و التي تعني القدرة على تطويع الهيكل المالي للمشروع لاحتياجاته التي تنشأ من الظروف المتغيرة، و من أوجه المرونة عي مقدرة المشروع على توفير السيولة اللازمة لعمل المشروع و لمواجهة جميع التزاماته. و تهدف دراسة الجدوى المالية إلى مساعدة المستثمر في إتخاذ القرار بشأن الإستثمار في المشروع المقترح محل الدراسة من عدمه، كما تهدف دراسة الجدوى المالية من هلال إعداد القوائم المالية التقديرية للمشروع إلى تحقيق غايتين هما :

- ✓ التخطيط المالي للتكاليف الكلية للمشروع الإستثماري.
- ✓ الرقابة على تنفيذ المشروع الإستثماري و المتابعة بالمقارنة بين النفقات الإستثمارية المنفقة و نظيرتها المقدرة في القوائم المالية للمشروع الإستثماري.

3_ خصائص دراسات الجدوى :

إن المكانة التي تحتلها دراسات الجدوى في عمليات صناعة القرارات الاستثمارية و التمويلية تجعلنا نتوقف عند[2] ماهية هذه الأداة من خلال التعرف على خصائصها، و التي تبرز جوانب في غاية الأهمية إذ يمكن القول بأن هذه الدراسات تعتبر لازمة و ضرورية لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها حيث نجدها مطلوبة للمشروعات العامة

[1] فتحي خن، (**مرجع سبق ذكره**) ص 44.

[2] ا_سعيد نعيمة، /أ.د/ بوشناقة أحمد، (**مرجع سبق ذكره**) ص 116.

والمشروعات الخاصة و في المشروعات الزراعية و الصناعية و الخدمية أيضار، كما يتوقف حجم هذه الدراسات وتكلفتها على حجم المشروع و طبيعة حجم الأموال المستثمرة فيه، حيث يمكن إنجازها كما يلي:

- ✓ تهتم بدراسات جدوى المشاريع الجديدة للتأكد من جدواها الإقتصادية
- ✓ تقييم فكرة المشروع من عدة جوانب متكاملة يتوقف عليها اتهاذ قرار تنفيذه و تمويله من عدمه.
- ✓ وجود ترابط و تداخل بين مكونات و مراحل دراسات الجدوى حيث تعد مخرجات كل مرحلة بمثابة مدخلات للمرحلة الموالية.

المطلب الثالث : أنواع دراسة جدوى المشروع

1- أنواع دراسات الجدوى:

تشمل دراسات جدوى المشروعات ثلاث نوعيات أو (مستويات)من دراسات جدوى المشروعات وفقا[1] للمرحلة التي تتم فيها أو (تجرى فيها) دراسة الجدوى من عمر المشروع هي :

اولا :دراسة الجدوى القبلية :

وهي التي تجري قبل البدء بالمشروع للتعرف على جدوى المشروع، و بناءا عليه ثم إقامة المشروع منعدمه، و تتضمن مرحلتين :

1-مرحلة دراسة الأولية (دراسة الجدوى الأولية) :

و هي دراسة مبدئية لمكونات المشروع، و إذ إتضح منها أن المشروع جدوى ننتقل إلى المرحلة الثانية و مرحلة دراسة الجدوى الأولية أقل تكلفة.

دراسة الجدوى المبدئية أو الدراسة السابقة للجدوى لا تتطلب الفحص الدقيق و التفصيلي كما هو الحال في المرحلة الثانية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحمل من يقوم بها نفقات كبيرة، و تتجه الدراسة المبدئة للجدوى إلى توضيح المعلومات التالية أو بعضها:

- ✓ مدى الحاجة إلى منتجات المشروع، و هذا يتطلب وصف السوق بمعنى تقدير الإستهلاك الحالي و إتجاهاته و الأسعار السائدة، و أذواق المستهلكين... الخ.
- ✓ مدى توفر عوامل الإنتاج الأساسية.
- ✓ تحديد المرحلة أو المراحل التي تحتاج إلى تركيز خاص في الدراسة التفصيلية (السوق، الإنتاج، التمويل... الخ).

[1] محمد رياض، (**مرجع سبق ذكره**) ص 51.

✓ تقدير حجم الإستثمار المطلوب و تكلفة التشغيل.

✓ تقدير الأرباح الصافية المتوقعة من المشروع.

2- مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية :

يمكن تعريف دراسة الجدوى التفصيلية بأنها : تلك التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار بإستخدام تقنية أو تقنيات ترتبط بالمواد و المدخلات المحددة، و بتكاليف إستثمارية و إنتاجية محددتين، و بربح للمبيعات يدر عائدا محددا على الإستثمار.

أي أن الهدف من إنجاز دراسة الجدوى التفصيلية لمشروع معين محدد يتحدد في الآتي :

✓ إعطاء مبررات مقنعة لصاحب العلاقة بالمشروع، من أن تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع له ما يبرره من حيث مستوى الطلب المتوقع على مخرجات المشروع في الأمد المنظور، و هو ما تدل عليه دراسة السوق بكل أبعادها المنظورة و غير المنظورة.

✓ التدليل بأن الموقع المختار للمشروع، هو الموقع الأمثل من بين المواقع البديلة الأخرى المتوفرة في الدولة أو الإقليم.

✓ التأكد على أن الفن الإنتاجي أو الفنون الإنتاجية المختارة في تصميم المشروع هي المثلى من حيث ملائمتها لمستوى المهارات الفنية و التقنية السائدة في الدولة.

✓ إقناع المستثمر أو المستثمرين (قطاع خاص أو قطاع عام أو مختلط) وطني أو اجنبي بأن عائد الإستثمار مجدي اقتصاديا، و يستحق التضحية بالأموال من أجل بناء المشروع المقترح الذي يمثل الفرصة الإستثمارية المثلى في الوقت الراهن.

✓ لهذا فإن دراسة الجدوى التفصيلية ينبغي أن تمدنا بأساس فني و مالي و إقتصادي لقرار الإستثماري الخاص بالمشروع مع تحديد و تحليل العناصر الحرجة التي ترتبط بالإنتاج و مستلزماته و البدائل الخاصة بهما.

ثانيا :دراسة الجدوى التقويمية

وهي التي تتم من خلال عمل المشروع للتعرف على نشاط المشروع و مدى اتفاقه و موائمته لخطة المشروع المستهدف وكذلك معوقات المشروع و كيفية التغلب عليها .

ولذلك سميت بالدراسة التقويمية(اي التقويم)بمعنى تصحيح ما قد يكون قد حدث من انحراف او انحناء عن اهداف المشروع خلال مرحلة التنفيذ.

ثالثا :دراسة الجدوى البعدية التقييمية

وهي التي تجري في نهاية الاتفاق الاستثماري او بعد نهاية عمر المشروع لتقييم النتائج و اثار المشروعK و التعرف على ما حققه المشروع من اهداف، و الاستفادة بنتائجها عند اعداد مشروعات مماثلة جديدة.

خلاصة الفصل الثاني:

ركز في هذا الفصل على التمويل و المشاريع الإستثمارية إذ تم عرض كلا من مفهومهما وذلك لما تلعبه من دور كبير في تحريك عجلة الإقتصاد، و قد تم التطرق إلى العلاقة بين التمويل و المشاريع الإستثمارية لما لها من إيجابيات تعود على البنك و المشاريع الإستثمارية اذ كانت المتابعة الدقيقة للمشروع.

و تقوم البنوك بتوفير مصادر التمويل التي تساهم بشكل كبير في تنمية الاستثمار, و عملية الاستثمار تتعدد و تتنوع حسب المشاريع الاستثمارية ,و هي تعتبر النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني و تمر وفق معايير مختلفة ,و تختلف باختلاف طرق اتخاذ القرار حيث تهدف الى الوصول الى القرار النهائي من حيث قبول المشروع أو رفضه .

الفصل الثالث

تحليل مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع الاستثمارية (الصناعية)

تمهيد

يتكون النظام المصرفي في الجزائر من مجموعة من البنوك الحكومية و الخاصة، تنشط تحت رقابة بنك الجزائر "البنك المركزي" و في مذكرتنا هذه سيكون بنك الخليج الجزائر محل الدراسة التطبيقية، باعتباره بنك ذو توجه تمويلي صناعي استثماري بالدرجة الأولى.

المبحث الأول : تقديم عام لبنك خليج الجزائر

المبحث الثاني: الخدمات المقدمة من بنك خليج الجزائر و وكالة الجلفة

المبحث الثالث : : دراسة تحليلية لمساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل الاستثمار (قطاع الصناعة).

المبحث الأول : تقديم عام لبنك خليج الجزائر AGB.

سنحاول في هذا المبحث التعرف علي البنك محل الدراسة من نشأته و استراتيجيته وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول : نشأة و تعريف بنك خليج الجزائر AGB

أولا : نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB

بنك خليج الجزائر AGB هو بنك ينتمي إلى المجمع المصرفي kipco الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت[1] و له فروع عديدة على مستوى العالم و له اشتراكات أيضا مع بنك سوريا و الخليج و بنك الخليج المتحد و البنك الأردني الكويتي الذي يملك 75فرعا في عمان و عمره أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي، هذا إلى جانب مصرف بغداد و شركة الخليج المتحد للخدمات المالية و شركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية و بنك تونس العالمي و بنك برقان و غيرها.

و افتتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003 من طرف ثلاث بنوك كبرى و هي بنك برقان بنك الأردني الكويتي و بنك الدولي التونسي، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو (kipco).

و لقد أسس بنك خليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، و لقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03، و بعدما تأسس البنك في2003 افتتح 8فروع، و لديه الآن 44وكالة في كامل التراب الوطني، و بنك خليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأس مال يقدر ب :

6.500.000.000 دينار جزائري موزع على 3بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي و هي :

- ✓ 60% من طرف بنك البرقان Burgan Bank
- ✓ 30% البنك التونسي الدولي Tunis International
- ✓ 10% البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank

و بنك خليج الجزائر هو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا و مصرفيا و يسعى لأن يكون كفاءة عالية و جودة كبيرة و منذ تأسيسه و هو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجالات التمويل البنكي و الضمانات و غيرها، لمختلف الشركات و الأفراد من خلال تقديم البنك لعملاءه منتجات مصرفية تقليدية، و هي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى و لكن بطرق أكثر حداثة و عصرنة، هذا من جهة و من جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية و هي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع بإعتبار عامل الدين في الدولة.

[1] صحراوي ادريس، قدوري محسن، مياطة العروسي، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة حمه لخضر بالوادي 2018-2015ص43.

ثانيا : تعريف بنك الخليج الجزائر

بنك خليج الجزائر GULF BANK ALGERIA و يتم اختصاره بالرمزAGB و هو بنك تجاري [1]اجنبي تاسس بموجب القانون الجزائري عام 2004 مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، و هو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان و عضو في واحدة من ابرز مجموعات الاعمال في منطقة الشرق الاوسط، وهي شركة مشاريع الكويت (كيبكو) ويعد احد اكبر 3بنوك خاصة في الجزائر، و يقدم خدمات مصرفية و مالية متنوعة تلبي احتياجات العملاء من الشركات و الافراد، و بما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري .

بالنظر الى حجم محفظته و عدد العملاء المقيمين ,كما يتبع للبنك شبكة واسعة من اجهزة الصراف الالي و يصل عددها الى 107اجهزة.

المطلب الثاني :إستراتيجية بنك خليج الجزائر و امتيازاته

تم تحديد استراتيجية البنك في أوائل 2009، حيث تهدف إلى تحقيق رسالاتها وفق القيم و المبادئ التي يتبناها [2]البنك و المستوحاة من السياسة العامة لمجمع kipco كذالك يتميز بنك خليج الجزائر عن بقية البنوك بعدة إمتيازات.

أولا : استراتيجية بنك خليج الجزائر : تركز استراتيجية هذا البنك على خمسة مجالات :

1. **إدارة الجودة الشاملة** : يحرص القائمون على بنك الخليج حرصا كاملا على تحقيق جودة عالية في الخدمات المقدمة لكل العملاء، و تبني مبدأ الجودة الشاملة التي تغطي كل المجالات نذكر منها : جودة الخدمات و المنتجات، و البنية التحتية والتنويع في الخدمات و إدارة المخاطر و تكوين مقدمي الخدمة و غيرها.
2. **توسيع شبكة الوكالة** : جعل الوكالات أقرب للعملاء مع تقديم منتجات بمزايا و خدمات مصممة خصيصا لتلبية إحتياجاتهم على المستوى المحلي و العالمي و توفير المعلومة في الوقت و المكان المناسبين.
3. **توسيع عروض المنتجات و الخدمات** : و ذلك بتوسيع عرض المنتجات و الخدمات من أجل تلبية توقعات الزبائن و تحقيق رضاهم من خلال التميز والتفرد.
4. **تركيز إدارة الموارد البشرية على الأداء** : وذلك عن طريق الإهتمام بالموظفين و توفير كل وسائل الراحة لهم والمناخ المناسب لهم للعمل! مركزا في ذالك على الفئات الشابة و توظيفهم بعد منحهم تأطيرا لمدة لا تقل على ثلاثة أشهر، مع تكوينهم دوريا في إطار تبني الأساليب الحديثة و هذا حتى يتمكنوا من تقديم خدمات ذات جودة و كفاءة عالية.

[1]– بنك الخليج الجزائر. **https://read.opensooq.com/** تاريخ التصفح 17/05/2023 الساعة13:00

[2] بنك الخليج الجزائر. **http://www.ag.bank.com/article** تاريخ التصفح 17/05/2023 الساعة16:44

5. **السعي إلى إكتساب حصص في السوق** : من خلال النمو و التوسع في إكتساب حصص في السوق المشاركة و في تنمية في إقتصاد الجزائر.

ثانيا :إمتيازات بنك خليج الجزائر : يتميز بنك الخليج عن غيره من البنوك بمايلي :

– إستعمال الرسائل القصيرة : لإطلاع العميل على كافة العمليات التي تخص حسابه أو لإطلاعه على الخدمات الجديدة و ذلك عن طريق الرسائل القصيرة على الهاتف النقال.

– إستعمال البريد الإلكتروني : لإطلاع العميل على كافة العمليات التي تخص حسابه أو لإطلاعه على الخدمات الجديدة و ذلك عن طريق إرسال الرسائل الإلكترونية إلى بريده الإلكتروني.

تمكين العميل من الإطلاع على حسابه الخاص في أي وقت.

خدمة إرسال الأموال (حوالة الصراف الآلي) عبر الموزع MANDAT PAR DAB وهي خدمة يتميز بها البنك عن باقي البنوك في الجزائر.[1]

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك الخليج و وظائفه

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر من :

1– مجلس الإدارة : يضم الرئيس و هو الرجل الأول في البنك و صاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية kipco[2]

- ✓ الرئيس
- ✓ نائب الرئيس
- ✓ العضو الأول
- ✓ العضو الثاني
- ✓ العضو الثالث

2_اللجنة التنفيذية : هي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر تتكون من :

_ المدير العام : صاحب السلطة العليا للبنك

_ نائب المدير العام المكلف بالإدارة المالية

_ نائب المدير العام المكلف بالقروض، الشبمة، التسويق و التنمية

3–لإدارة : تمثل المصالح و الأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام :

[1] بنك الخليج– الجزائر **http**://.**banc**.**com**//**article** تاريخ التصفح 23/05/2023 الساعة 19:34

[2] بنك الخليج الجزائر وكالة الجلفة .

_ مساعد المدير المكلف بالقروض

_ مساعد المدير المكلف بالتنظيم، نظام المعلومات، العمليات و المحاسبة.

_ مدير العمليات

_ رئيس قسم التنمية

_ رئيس قسم النقدية

_ رئيس قسم إدارة القروض

_ رئيس قسم دعم المبيعات

_ رئيس قسم النظام، الشبكة، و أمن الإعلام

_ المكلف بالمهمات

_ رئيس قسم التحصيل

_ قسم الشؤون القانونية

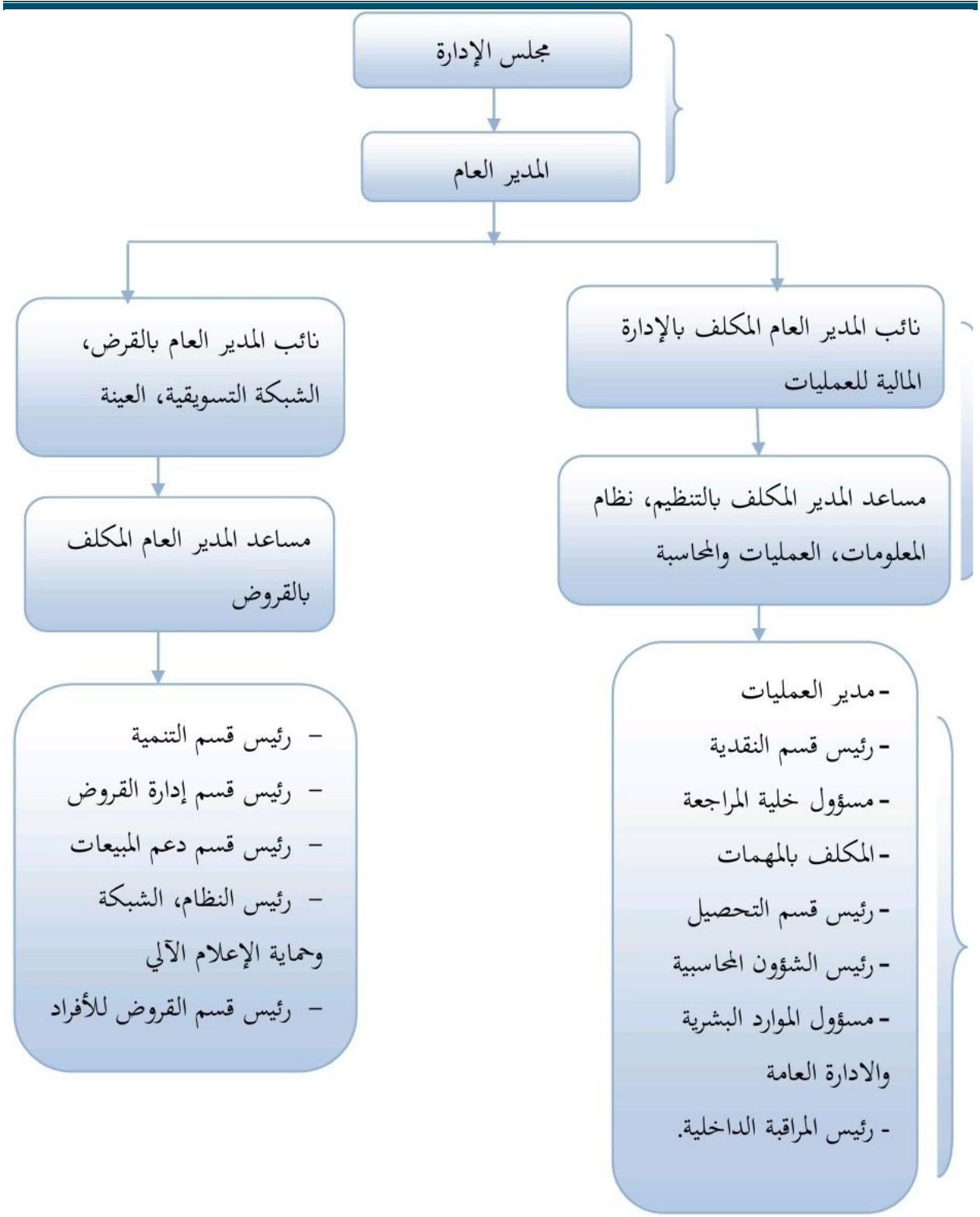
_ رئيس قسم القروض

_ مسؤول الموارد البشرية، و الإدارة العامة

_رئيس قسم المراقبة الداخلية.

حيث كل رئيس مكلف بالمهام المخول له.

المخطط رقم (1): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.



المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر

www.ag-banc.com

المبحث الثاني : الخدمات المقدمة من بنك الخليج الجزائر و وكالة الجلفة

المطلب الأول : التعريف بوكالة الجلفة

أولا: تعريف وكالة الجلفة

أنشأت وكالة بنك خليج (الجلفة) في 27/08/2013 بحي قناني بمحاذاة مفترق الطرق الرويني وهي الوكالة رقم 22 التي يفتتحها ذات البنك عبر التراب الوطني و حسب الموقع الرسمي للبنك، فانه يقدم خدمات متنوعة تعمل 7/7 و24/24.[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي ابنك خليج الجزائر وكالة الجلفة :

1_ مدير الوكالة: و يعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة و هو المسؤول عن التنظيم الإداري و التشغيلي للوكالة، مع الإهتمام المستمر بإدارتها، كذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية و المالية التي تحددها إدارة البنك،[2]

وضمان الشفافية الإقتصادية للبنك و إدارة ميزانية الوكالة، كذالك من مهامه السهر على مراقبة نظامية الحسابات داخل الوكالة و التأكد من سير العمليات الإدارية و التشغيلية و إجراءها في إطار القانون مع مهمة إدارة الوكالة والإشراف عليها.

2– نائب المدير: له نفس مهام مدير الوكالة تقريبا.

3– المراقب: تتمثل مهمة المراقب الأساسية في ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة أيضا التحقق من العمل اليومي، و كذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الإداري و التدقيق في الحسابات الإدارية و القانونية كما يقوم بالمراجعة الداخلية و مراقبة الحسابات و صحة المعلومات و إنسجامها مع القوانين.

4– مستشار الزبائن (مؤسسات و تجار) : من مهامه جمع المنتجات التي يقدمها البنك، و كذالك إدارة العملاء وفقا للقرارات التنظيمية، و تنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسات برعاية خاصة و تسيير الكفالات والضمان الإحتياطي، و إدارة قروض الإستثمار، بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية و معالجة العمليات مع الدول الأجنبية.

5– مستشار الزبائن (خواص و مهن حرة) :يقوم بنفس عمليات مستشار العملاء للمؤسسات، لكن لصالح الأفراد و أصحاب المهن الحرة و ليس للمؤسسات، لتسيير حسابات العملاء من الأفراد و تسيير القروض الموجهة للأفراد وتجميع و تحليل سجلات القروض.

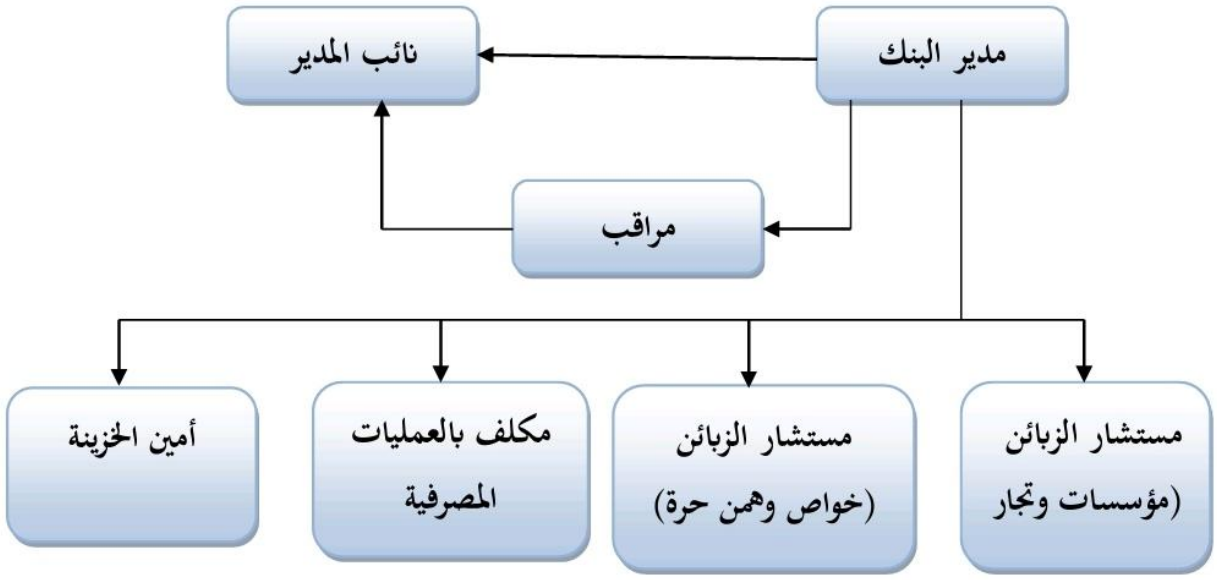
[1] بنك الخليج الجزائر وكالة الجلفة.

[2] بنك الخليج الجزائر **www.ag.banc.com** تاريخ التصفح 24/05/2023الساعة 13:30

6- مكلف بالعمليات المصرفية: لدى المكلف بالعمليات المصرفية مجموعة من المهم الرئيسية لتوفير ضمان إجراء عمليات بنكية مع إحترام القوانين المعمول بها في البنك في إطار الجودة و الدقة، كذالك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء و تسيير دفاتر الصكوك و التصريح بالشيكات غير المدفوعة، كذلك تجهيز المعاملات على الفواتيير و الشيكات و التحويلات، وفقا لإجراءات و إدارة السندات الأذنية و جميع الأوراق التجارية.

7-أمين الخزينة :أمين الخزينة و هو المسؤول عن الصندوق و عن ضمانه بشكل مستمر و عمليات الصندوق مع العملاء و خسن سيره للممارسات و الإجراءات الساري المفعول بها في البنك، كما أنه يسهر على ضمان تسوية الحسابات.

المخطط رقم (2): **الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر وكالة الجلفة.**



المصدر : من اعداد الطالبتين بنك خليج الجزائر وكالة الجلفة.

المطلب الثاني : الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك خليج الجزائر AGB

يقدم البنك عددا متنوعا من الخدمات المصرفية التجارية و المالية و الاستثمارية التي تلبي احتياجات العملاء على اختلاف فئاتهم، و هذه الخدمات تخضع لقوانين البنك المركزي ,و هي تتلخص في الآتي.

اولا :الخدمات الالكترونية من بنك الخليج الجزائر

يقدم البنك للعملاء عددا من الخدمات الالكترونية التي تسهل عليهم الحصول على بعض الخدمات المصرفية في اي وقت و من اي مكان، كما انها تسهل عليهم عددا من المعاملات اليومية التي يحتاجونها دون الحاجة الى زيارة الفرع [1]،و هده الحدمات يتم الاشتراك فيها عن طرثق زيارة الفرع و الحصول على المعلومات الضرورية، وهي كالاتي :

1– AGB online

2–خدمة الرسائل القصيرة SMS push

3–خدمات اجهزة الصراف الالي

1–خدمة AGB online

هي خدمة. تمنح العميل الراحة و تمكنه من الإطلاع على حسابه المصرفي بمجرد نقرة عبر الأنترنت و هي خدمة متوفرة 7/7ايام و24/24 ساعة، و هذه الخدمة متاحة لكل عملاء بنك الخليج الجزائر أيا كان نوع الحساب المفتوح، و هي في تطور مستمر إستجابة لإحتياجات العملاء.

2–خدمة الرسائل القصيرة SMS push

للإستفادة من هذه الخدمة ما على سوى وضع رقم هاتفه الجوال عند مستشار العملاء، و بالتالي سيبقى العميل على علم بكل التغيرات الحاصلة في حسابه من دفع و نقل و سحب أو غيرها و ذلك عن طريق رسائل قصيرة تصل على هاتفه دون عناء.

3 –أجهزة الصراف الآلي

وفر بنك الخليج الجزائر أجهزة الصراف الآلي في جميع وكالاته المنتشرة على كامل التراب الوطني، و على مستوى المطارات الدولية الجزائرية، علما أن بطاقات السحب متوفرة مجانا لكل العملاء الذين لديهم حساب في بنك الخليج الجزائر، و هذه الخدمة متاحة 7/7 ايام 24/24 ساعة و تمكن من سحب النقود بالدينار و كشف الحساب.

[1]بنك الخليج الجزائر **www.ag.banc.com** تاريخ التصفح 24/05/2023 الساعة 19:00

رابعا : خدمة الصندوق أو الخزانة الفولاذية :

لحماية أشياءك الثمينة و لتحتفظ بها بأمان ما عليك سوى تهيئت بيتك بخزانة فولاذية يقدمها لك البنك بتكلفة جيدة و بثمن قليل.

خامسا : خدمة البريد السريع

للحصول على خدمة البريد السريع يجب على العميل وضع بريده الإلكتروني عند مستشار العملاء و بالتالي فعند إجراء العميل لعملية استيراد و تصدير و عندنا يريد أن يعلم بالتقدم الحاصل في عملياته الدولية، فإن هذه ستسهل عليه الحصول على تلك المعلومات و في وقت حقيقي سيحصل على نسخ من الرسائل المرسلة و المستلمة على شبكة سويفت.

سادسا : الخدمات المصرفية الذاتية

هي الأول من نوعها في الجزائر، و تسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي إجراء مختلف العمليات المصرفية (سحب، إيداع الصكوك، الإيداع النقدي، طلب دفاتر الصكوك و البطاقات البنكية، الإطلاع على وضعية الحسابات، الحصول على الكشوف البنكية) و هذا دون تدخل من قبل موظفي البنك، و هي متوفرة 7/7ايام و24/24 ساعة.

سابعا :خدمة Drive Banking:

هو جهاز صراف آلي مصمم خصيصا ليسمح للعملاء سحب النقود دون أن يتركو سيرتهم و تتميز هذه الخدمة بالسرعة و الأمان و الراحة و ينفرد بنك الخليج الجزائر بتقديمه لهذه الخدمة فهو الوحيد في الجزائر الذي عرض و اقترح هذا النوع من الخدمات.

و بهذه الخدمات التي يقدمها فإن بنك الخليج يؤكد مكانته كشركة رائدة في مجموع الخدمات المصرفية، سواء من حيث التقنيات الحديثة أو من حيث منتجاتMasterCard nominative.

المطلب الثالث : الخدمات المقدمة من بنك الخليج الجزائر AGB وكالة (الجلفة)

يقوم البنك بتقديم خدمات عديدة نوجزها فيما يلي :

أولا :خدمات الودائع المصرفية

1. **الحساب الجاري** :يفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين و المعنويين (تجار مضؤسسات تجارية... الخ) يمارسون [1]نشاط تجاري و يمكن أن يكون هذا الحساب مدينا ورلا ينتج فوائد.

[1] بنك الخليج الجزائر وكالة الحلفة.

2. **الودائع لأجل** :هذه الحسابات مفتوحة لصالح الأشخاص الراغبين في الحصول على فوائد، مقابل تجميد المبالغ لمدة معينة في الغالب ستة أشهر، ولا يمكن لصاحب هذا الحساب سحب مبالغ قبل نهاية المدة المحددة.

3. **حساب الشيكات:** هي حسابات مفتوحة لجميع الأفراد و الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة..) و ذوي الأجور الراغبين في أغلب الأحيان الإستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

4. **دفتر التوفير** :**AGB** هو وسيلة ادخار سهلة، آمنة و لينة تمنح العملاء فرصة استثمار أموالهم و في نفس الوقت إمكانية التصرف بها بكل حرية و يتميز هذا الدفتر بالبساطة و الأمان، و هو حساب تخت الطلب مخصص للأفراد، يحرر بالدينار الجزائري خصري، و بدون دفع مصاريف التسيير و هو مجاني.

5. **دفتر التوفير التساهمي** : وسيلة إدخار آمنة و لينة تمنح فرصة إستثمار الأموال و في نفس الوقت إمكانية التصرف بها بكل حرية و في أي وقت و في إطار مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية.

6. **ثانيا : القروض** : تتمثل في:

7. **قروض مهنة** : هو قرض لتمويل أصحاب المهن الحرة و التجار لتمويل مشاريعهم المهنية لجميع الإحتياجات المصرفية، و يوجد عدة أنواع للتمويل منها تمويل المخزون و تمويل شراء المعدات... إلخ.

8. **قروض إسلامية (المرابحة و السلم و الإيجار المالي)** : و هي قروض يمنحها البنك لعملائه و هي الموافقة لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية، و يقتصر عمل بنك الخليج الجزائر وكالة (الجلفة) في العمل بهذه الصيغ الإسلامية على المنقولات فقط لسهولة المعاملات المرتبطة بالمنقولات، ولا يتعامل البنك بهذه الصيغ في مجال العقارات لصعوبة المعاملات في هذا النوع من العقود و تعقدها.

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لمساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل الاستثمار (قطاع الصناعة).

ترتكز دراستنا على تحليل و تقييم مدى مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع الصناعية من خلال مقارنة نسبة قروضه الممنوحة بتلك التي يتم منحها من البنوك الأخرى على مستوى الاقتصاد الوطني، و أيضا على مستوى المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالات البنكية بولاية الجلفة.

المطلب الاول :بيانات و معطيات دراسة الحالة

سنتطرق في هذا المطلب الى ذكر الوسائل المتيعة في استسقاء المعلومات و البيانات الخاصة بالموضوع محل الدراسة، والتعريج على تحليل و ذكر ابرز الماهيات التي تتعلق بوضعية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري لأخذ صورة شاملة تتيح لنا التطرق الى وضعية القروض تجاه هذا القطاع محل الدراسة.

الفرع الأول :طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التجريبي الذي يستند على دراسة الحالة، و تم فيه الاستناد على التقارير المالية السنوية و القوائم المالية لبنك الخليج الجزائر للفترة الممتدة بين 2017-2020 و تضم تقارير البيانات المالية التي تتضمن بيان المركز المالي نهاية كل سنة، و كذا الاعتماد على معطيات تقارير و مؤشرات بنك الجزائر(البنك المركزي).

و أهم التقارير التي تصدر باللغتين نجد:

- التقرير المالي السنوي .
- الوضعية المالية " القوائم المالية ".
- تقرير حول وضعية ملفات الاستثمار لمديرية الصناعة بولاية الجلفة .

و لقد حاولنا أن نقترح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن توضح مدى مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع الصناعية كالاتي :

- اجمالي حجم القروض لبنك الخليج الجزائر الى حجم القروض على المستوى الوطني .
- مدى ملامسة بنك الخليج الجزائر لتمويل المشاريع الصناعية الى نسبة القروض البنكية الممنوحة .
- تقدير حجم تمويلات المشاريع الصناعية بحجم نشاط المصرف ككل.

واجمالا يمكن حصر متغيرات الدراسة و مبرراتها الدلالية في الجدول الاتي :

الجدول رقم(1) :مؤشرات قياس دور التمويل المصرفي لبنك الخليج الجزائر في القطاع الصناعي :

الرقم	مؤشرات الدراسة	الدلالة
01	**اجمالي حجم القروض لبنك الخليج الجزائر الى حجم القروض على المستوى الوطني**	وذلك بمقارنة حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر مع حجم القروض الممنوحة كليا على المستوى الوطني والمشار اليها في تقارير بنك الجزائر "البنك المركزي"
02	**مدى ملامسة بنك الخليج الجزائر لتمويل المشاريع الصناعية الى نسبة القروض البنكية الممنوحة**	من خلال ابراز وتحليل نسبة التمويلات البنكية لبنك الخليج الجزائر الى نسبة القروض الفعلية المتداول في الاقتصاد الوطني، وتبيان مدى مساهمة البنك الحقيقية في النشاط الصناعي.
03	**تقدير حجم تمويلات المشاريع الصناعية بحجم نشاط المصرف ككل.**	من خلال مقارنة داخلية لنشاط البنك على مستوى أدائه المالي فيما يتعلق بنسبة قروضه الممنوحة لتمويل النشاطات الصناعية مقارنة بتمويله لباقي نشاطاته الأخرى.

المصدر :من اعداد الطالبتين بناءا على الدراسات و البيانات ذات الصلة

الفرع الثاني : واقع قطاع الصناعة في الجزائر

يعتبر الإستثمار في قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي تعول عليها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني بغرض تحقيق استقلالية اقتصادية خاصة و أن منحى التوجه العالمي حاليا يتركز على الإستثمارات بمختلف أنواعها.

ووضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير و تحديث و إدماج متزايد للصناعة الجزائرية تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة إستثمارية و خلق فرص الأعمال و تشجيع إنشاء استثمارات جديدة.

كما تهدف هذه البادرة إلى ترقية الإقتصاد و تنمية ووضع آليات جديدة مرنة و مبتكرة لتمويل المشاريع الإستثمارية متمثلة في تثمين الموارد الطبيعية، و تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة بغرض نشر وتوسيع الصناعة من خلال استغلال تركيز النشاطات الإقتصادية حسب تموقعها ، وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث و التكوين و الخبرة وتكثيف الاستثمارات.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2)مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام للفترة (2017–2020)

(القيم ب:مليار دينار)

البيان	2017	2018	2019	2020
المحروقات	3134.2	3025.6	3660	3346.9
الصناعة	904.6	9757.7	1062	9897.5
الفلاحة	1935.1	2140.3	2281.9	1947.1
خدمات	2910.7	3018.9	3064.5	2563.5
نسبة الصناعة في PIB %	3.13	3.20	3.31	3.71

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني:

-https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية

-https://www.e-gulfbank.com/ar/investors/reports/annual-reports

تاريخ التحميل: 2023/3/22

التحليل :

على الرغم من توجه الدولة الجزائرية بقوة نحو القطاع الصناعي الا أن واقع الحال يثبت غير وضعية مختلفة تماما بذلك فمن تقارير بنك الجزائر "البنك المركزي " لسنة 2020، و التي قمنا فيها بتجسيد الجزء محل الدراسة في جداول

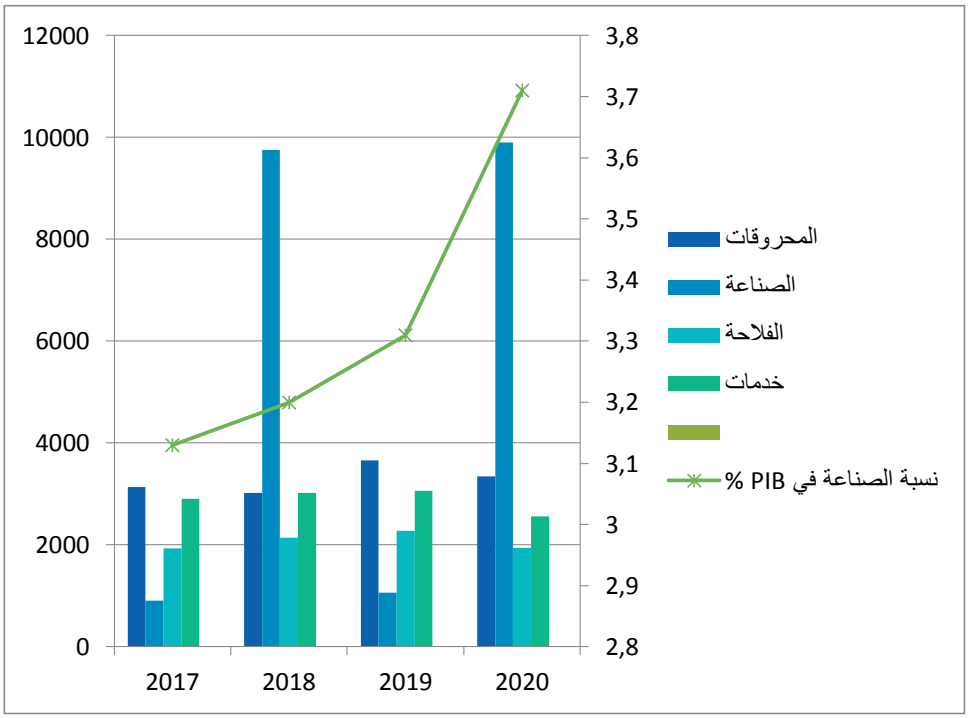
يتضح من خلال الجدول رقم (2) والشكل اعلاه ان مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام هو 989.5 مليار دينار أي بنسبة 3.7% و هي تعتبر نسبة قليلة جدا في ظل التأملات المسطرة من طرف الدولة لهذا القطاع، اذ انها تعبر عن اقل نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى المختلفة من فلاحة، محروقات، خدمات إدارية و غير إدارية، رسوم و ضرائب... الخ.

و بناءا على هاته الاحصائيات يمكن القول أن التمويلات الموجهة للقطاع الصناعي لا تزال محدودة، حيث نلاحظ ان قطاع الصناعة قد تساهم فقط ب 904.6 مليار دينار في سنة 2017 بنسبة 3.1% في الناتج الداخلي الخام.

و يمكن توضيح حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من خلال المنحنى البياني الآتي

الشكل البياني رقم (1)رسم بياني يوضح مختلف مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام

(القيم ب–مليار دينار)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم 2

ويتبين من المنحنى أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام ضعيفة جدا على مدى الخط الزمني من 2020 الى2017 بصورة كاملة، وتعتبر الأقل بين باقي القطاعات الأخرى حيث أنها كانت تقدر ب 3,1% في سنة 2017 و ب 3,2% في سنة 2018 و ب 3,3% في سنة 2019 و ب3,7% سنة 2020 اي

بمتوسط 3,3% في مدة خمس سنوات، و هي نسبة جد متواضعة في ضل الرهانات المرتبطة بتوجهات الدولة لهذا القطاع .

و مما سبق يمكننا القول أن قطاع الصناعة يلعب دورا مهما من ناحية شكلية فقط، اذا ان الاحصائيات المتاحة لا تثبت قوة هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى في الجزائر و ذلك لعدة عوامل مختلفة.

المطلب الثاني :حجم القروض الخاصة و الأداء التمويلي لبنك الخليج الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب الى ابراز حجم القروض الكلية الموجه للقطاع الخاص الذي يعبر على حجم القروض الموجهة للاستثمار و الصناعة مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع العام، و التطرق الى تحليل نسب المساهمة و حجم التعاملات المالية لبنك الخليج الجزائر مقارنة الى نشاط البنوك التجارية الاخرى الى حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص.

اولا: الوضعية النقدية للبنوك التجارية و البنك المركزي و توزيع القروض

1-1- الوضعية النقدية للبنوك التجارية و البنك المركزي من هلال القروض الموجهة للإقتصاد

نستعرض في الجدول التالي الحجم الكلي للقروض الموجهة للإقتصاد من طرف البنوك التجارية والبنك المركزي وهذا خلال سنوات2020/2017 كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(3): الوضعية النقدية للبنوك التجارية والبنك المركزي من خلال القروض الموجه للاقتصاد للفترة (2017-2020)

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2017	2018	2019	2020
البنوك التجارية	72757.6	79077.8	88777.9	97907.3
البنك المركزي	1.7	2.1	2.2	2.3

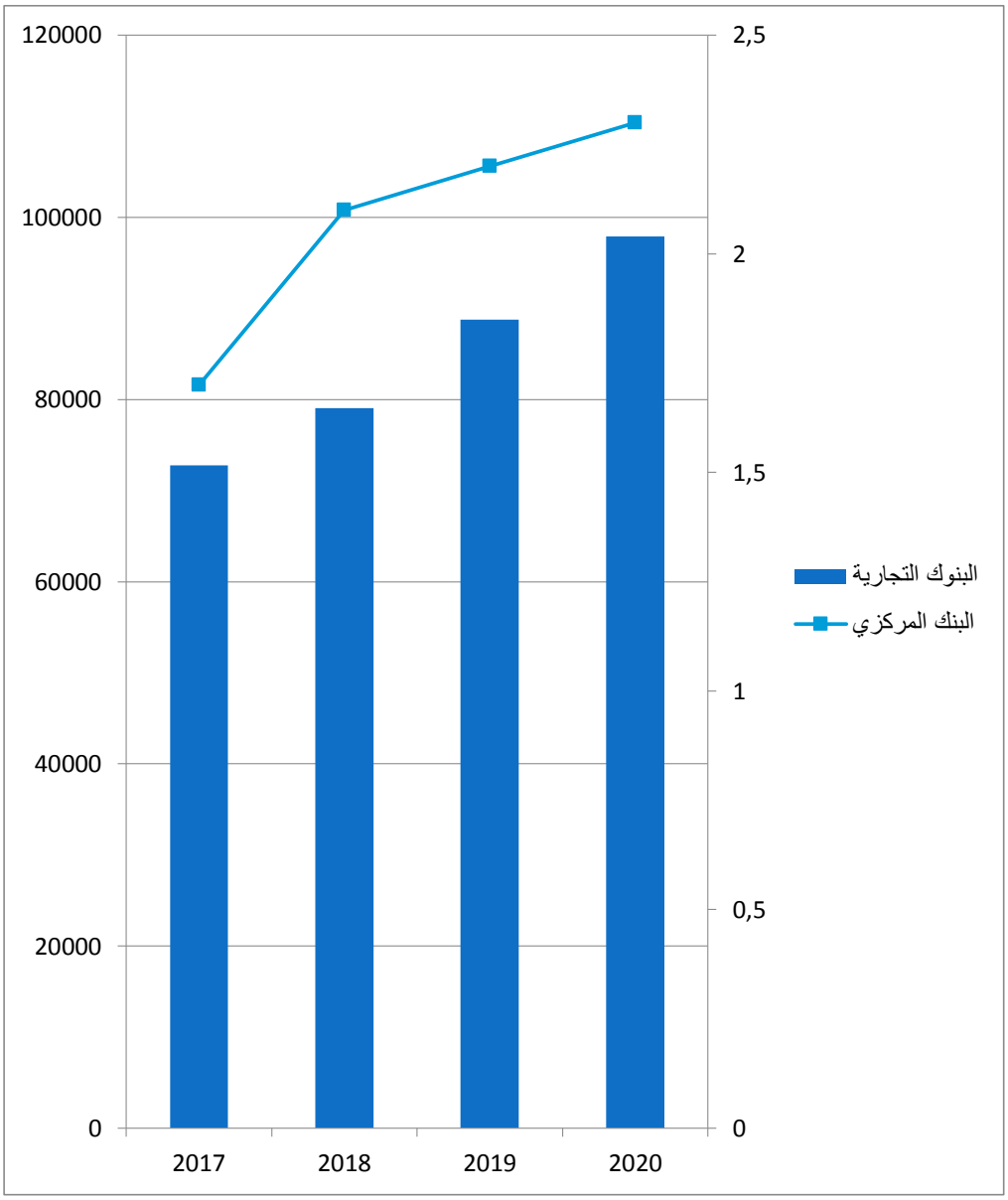
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني:

-https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية

-https://www.e-gulfbank.com/ar/investors/reports/annual-reports

تاريخ التحميل: 2023/3/22

الشكل البياني



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول رقم(3)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) والشكل اعلاه ان البنوك التجارية قدمت ما يقارب 99.97%من القروض الموجهة للاقتصاد خلال هذه السنوات ، بينما كان تدخل البنك المركزي فيها بنسبة لمتوسط الفترة تكاد تكون منعدمة قارب 0.03%من نسبة القروض الموجهة للاقتصاد، و منه فانه يمكننا اعتبار ان البنوك التجارية تقوم بتغطية كاملة لمبالغ القروض الموجهة للقطاع الخاص بصورة كلية، و بتغطية شبه كاملة للقروض الموجهة للقطاع العام.

ثانيا: قراءة توزيع القروض البنكية على القطاعات الكلية للاقتصاد

تعتبر قوة القطاع الخاص في الدول المتقدمة معيارا اساسيا للحرية المالية و لتحقيق نمو سريع و تنمية حقيقية وتوفير مناصب شغل فعلية، اذ ان القطاع الخاص يعبر عن الاستقلالية و الشفافية و المنافسة اللامحدودة من اجل تحقيق اكبر ربح ممكن و تعظيم الفوائد.

بناءا على مصادر المعلومات التي استسقينا منها معطيات بحثنا محل الدراسة فان نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص يمكن التعبير عنها بصورة ضمنية في شكل القروض الموجه للصناعة على مختلف أنواعها، خاصة هاته القروض الموجهة للقطاع الخاص تكون ممنوحة من البنوك التجارية و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(4): تقسيم القروض حسب نمطية القطاع للفترة(2018-2021)

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2018	2019	2020	2021
القطاع الخاص	35887.3	39577.1	45687.3	48647.8
القطاع العام	3688.2	3952.2	4311.3	4927.3

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني:

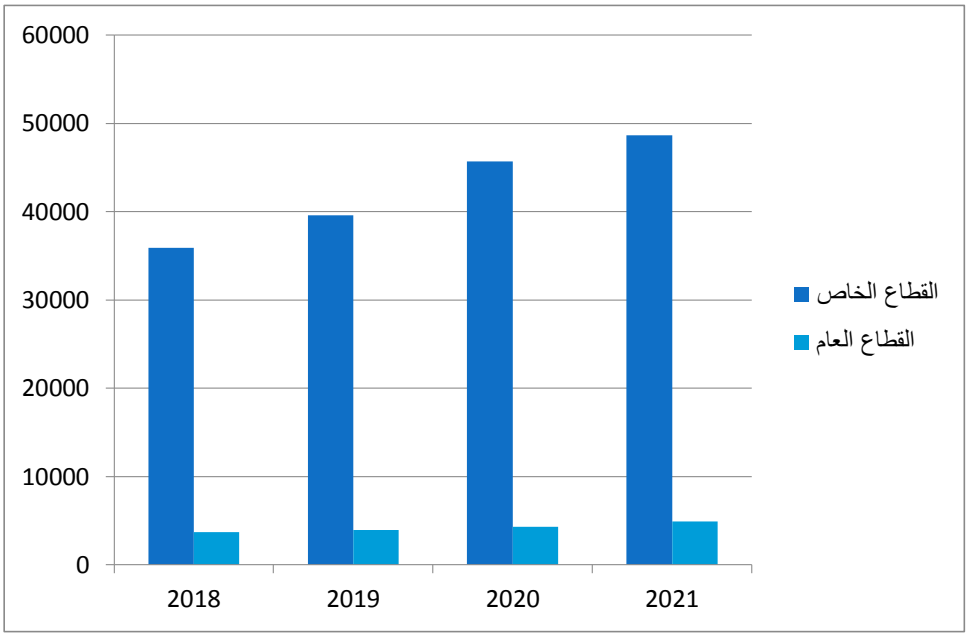
-https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية

-https://www.e-gulfbank.com/ar/investors/reports/annual-reports

تاريخ التحميل: 2023/03/29

يتبين لنا من الجدول رقم 4 والشكل اعلاه نسب القروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2018-2021) تمثل تقريبا نصف اجمالي القروض العامة و الخاصة أي انه خلال هذه السنوات فان توزيع القروض بين القطاعين الخاص و العام لذات الفترة تقريبا تقريبا متساوي في حدود 3500 الى 4000 مليار دولار لكلا القطاعين على حد سواء، وهو ما يعكس سياسة توجه الدولة في الاستثمارات الموجه للقطاع الخاص كما ان انسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص تحتل مكانة مهمة مقارنة الي القروض الموجهة الى القطاع العام فنجد انه في سنة 2021 مبلغ القروض الموجهة للقطاع الخاص المعبر عنه ب 4864.8 مليار دينار تكاد تساوي مبلغ القروض الموجهة للقطاع العام بفرق 62.5 مليار دينار، اي ان القروض الموجهة للقطاع الخاص تمثل ما نسبته 49.7%من مجموع القروض وهي نسبة حد متميزة تجسد التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني مقارنة بتدخلها في نشاط القطاع الخاص.

الشكل البياني



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول رقم(4)

من الشكل رقم نلاحظ أن نسب القروض الموجهة للقطاع الخاص على الخط الزمني 2017-2020 تقريبا تمثل نصف اجمالي القروض العامة و الخاصة، أي انه من خلال فترة الثلاث سنوات موضوع الدراسة فان توزيع القروض ما بين القطاعين الخاص و لعام تقريبا متساوي، تقريبا 3500مليار دولار 2017و تقريبا 4000مليار دينار في سنة 2018 و تقريبا 4500مليار دينار في سنة 2019، و تقريبا 3900في سنة 2020 لكل من القطاعين على حد سواء ,و هو ما يعكس سياسة توجه الدولة في الاستثمارات الموجهة للقطاع الخاص.

حيث تلعب البنوك التجارية دورا مهما في السياسة التمويلية لأي دولة من خلال سياستها الافتراضية والجدول رقم يوضح القيمة النقدية للقروض الموجهة للإقتصاد من طرف البنوك التجارية مقارنة مع البنك المركزي خلال الاربع سنوات محل الدراسة الزمانية.

و نشير الي أن اكبر قطاع صناعي يستفيد من القروض البنكية هو قطاع المحروقات الذي يتبع القطاع العمومي و في نفس الوقت فان القطاع الخاص تستحوذ عليه الأنشطة التجارية و الخدمية مع وجود قروض موجهة للمشروعات الخاصة الصناعية.

الفرع الثاني : حجم نشاط بنك AGB في النظام المصرفي الجزائري :

سنقوم بناءا على بيانات التقارير السنوية بتحديد مكانة بنك الخليج الجزائر المصرف الجزائري ككل و من ثم استخلاص النتائج و تحليلها و تفسيرها.

يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4.9% فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل 8.4% من الاقتصاد العربي.

و على الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها و رؤوس أموالها إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية والأجنبية، و تجدر الاشارة إلى ان المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك اجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، و هذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف و مستوى الخدمات المقدمة و على تطوير المنتجات المصرفية.

و قدر عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا شملت 6 بنوك حكومية و 14بنكا خاصا، و هذه الأخيرة تتوزع بين بنوك محلية، عربية، أجنبية، كما تنقسم البنوك في الجزائر إلى 18بنكا تجاريا، و مصرفيين إسلاميين، أما بالنسبة للتقسييم من حيث الملكية المحلية أو الأجنبية، فيوجد 7بنوك محلية و 13بنكا أجنبيا و تسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، اذ تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي و 85% من القروض و 90 % من الودائع.

و يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10بنوك جزائرية حوالي 77% من مجموع موجودات القطاع، و لديها أكثر من 75% من الودائع خوالي 62% من القروض.

2-1- مقارنة تمويلات بنك الخليج الجزائر إلى تمويلات البنوك التجارية :

دائما ما يقدم بنك خليج الجزائر نفسه على اساس أنه بنك المنتجين و المصنعيين و هو بنك المستثمرين الصناعيين بامتياز بما يفوق 90% من قروضه موجهة الى قطاع الصناعة و الاستثمار.

جدول رقم (5): مقارنة نسبة قروض البنوك التجارية الى قروض بنك الخليج الجزائر للفترة(2018-2020)

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2018	2019	2020
البنوك التجارية	727576.3	79077.8	88777.9
بنك الخليج	104.9	117.9	153.9
نسبة تمويل بنك الخليج الى البنوك التجارية	1.5%	1.4%	1.7%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني:

-https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية

-https://www.e-gulfbank.com/ar/investors/reports/annual-reports

تاريخ التحميل: 2023/3/22

التحليل :

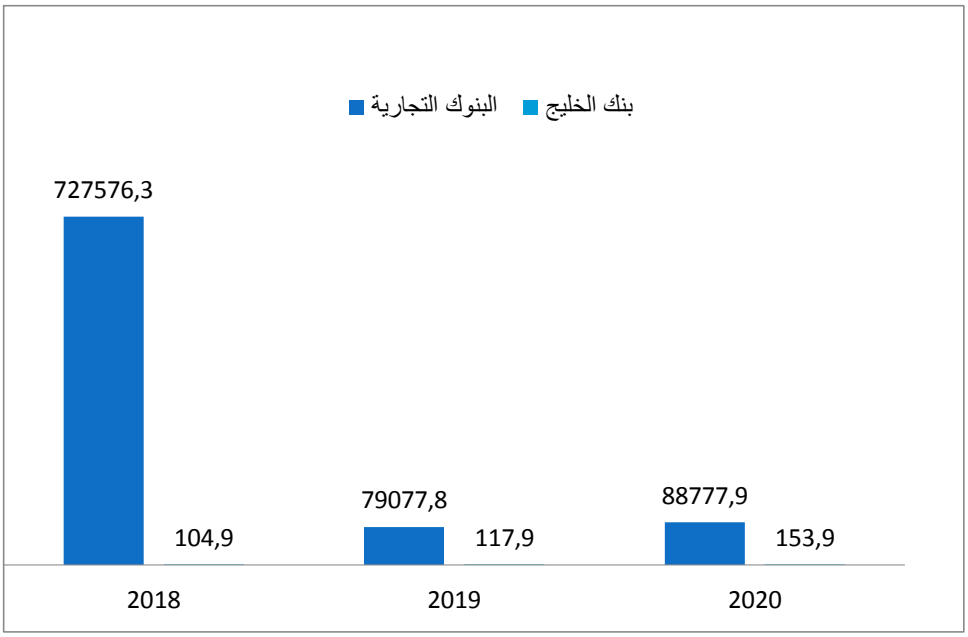
من خلال الجدول رقم(5) والشكل اعلاه نلاحظ ان النسب في مجملها تعبر عن مساهمة في نسبة القروض المقدمة مقارنة إلى باقي البنوك التجارية الجزائرية حيث ان نسب مساهمة بنك الخليج الجزائر إلى البنوك التجارية الأخرى بالجزائر بسيطة جدا ولا تتعدى ال 2% للفترة (2018-2020).

و حسب بنك خليج وكالة الجلفة، تعود هذه النسب المنخفضة إلى عدة. أسباب نذكر منها:

- الخلفية الذهنية للمواطن الجزائري تجاه البنوك التجارية الخاصة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة التي لاتزال لحد الآن مدوية في أذهان المواطنين الجزائريين.
- التضييق القانوني الذي يتعرض إليه بنك الخليج الجزائر من طرف البنك المركزي و ذلك لانتهاكه القانون و اللوائح المسيطرة في البنك المركزي في سنوات سابقة، ما جعله تحت الأنظار و مقيد في نشاطاته الكبرى خاصة فيما يتعلق بالقروض.

حداثة البنك الذي لا يتجاوز 13 سنة منذ انشائه في الجزائر، فهو بالنسبة لشريحة كبيرة من الجزائريين يبقى هيئة مجهولة، و ما يقابله من ضعف تسويقي للبنك و خدماته علي مستوى وطني.

الشكل البياني



المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم 5

2-2- مساهمة بنك الخليج الجزائر في قروض القطاع الخاص :

سنحاول في هذاالاطار التكلم عن مساهمة بنك الخليج الجزائر في مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (6) : مقارنة نسبة قروض البنوك التجارية الى قروض بنك الخليج الجزائر للفترة – 2020 2018

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2018	2019	2020
قروض القطاع الخاص (2)	35887.3	39577.1	45687.3
قروض بنك الخليج (1)	104.9	117.9	153.9
النسبة المئوية (2/1)	2.92	2.97	3.36

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني:

-https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية

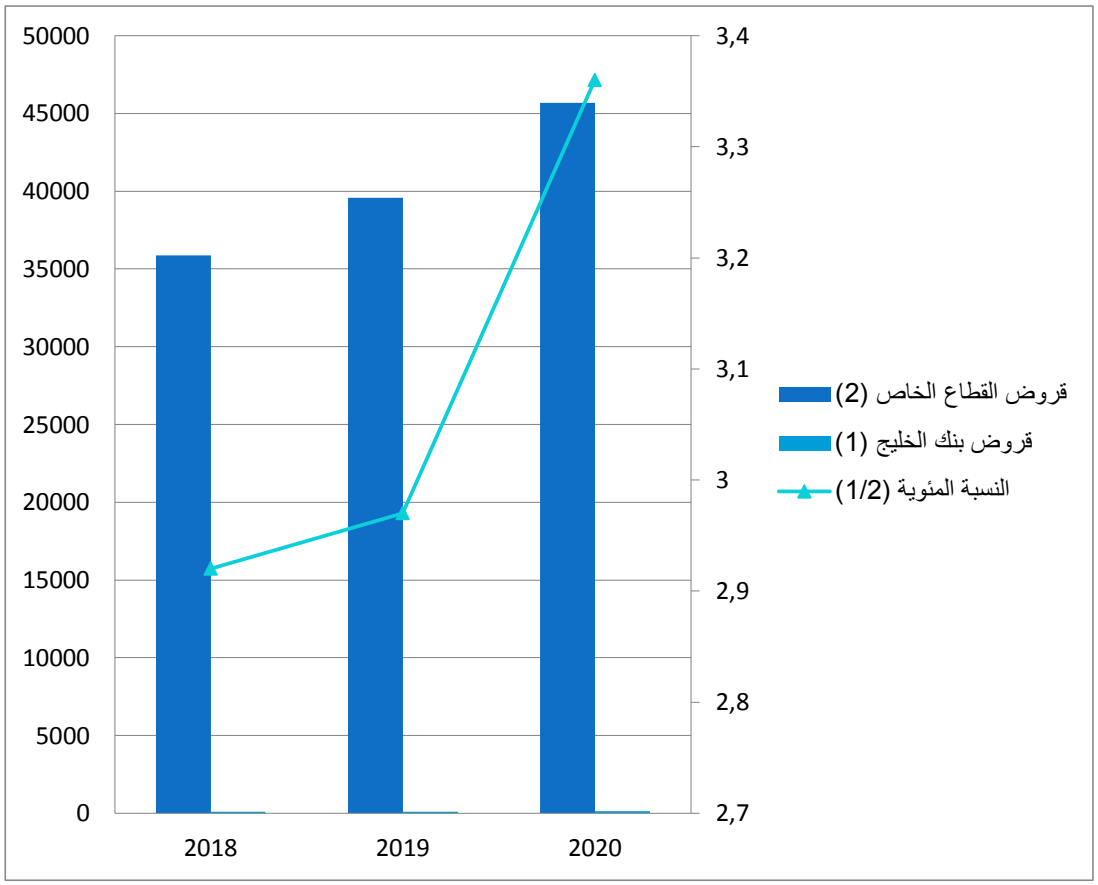
-https://www.e-gulfbank.com/ar/investors/reports/annual-reports

تاريخ التحميل: 2023/3/22

و اعتمادا على الجدول أعلاه قمنا بانشاء الشكل رقم 3 للتوضيح البياني لنسبة مساهمة قروض بنك الخليج

(الوحدة ب:مليار دينار)

الشكل البياني



المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على بيانات الجدول رقم(6)

التحليل :

ان المتبع للنتائج في الجدول رقم والشكل اعلاه يلاحظ ان كل القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر هي قروض موجهة إلى قطاع خاص بامتياز بوكالة الجلفة. ولم تتعدى نسبة مساهمة قروض بنك الخليج إلى إجمالي قروض البنوك التجارية سقف 3.5%. بجلاء أن القطاع العمومي الجزائري يلجأ إلى الاقتراض من البنوك الوطنية على حساب نظائرها من البنوك التجارية الخاصة، وذلك راجع لسياسة الدولة المنتهجة، خاصة بعد أزمة بنك الخلفية التي رسخت قناعات الدولة في اللجوء و التعامل مع البنوك الوطنية على حساب البنوك التجارية الخاصة.

المطلب الثالث :مساهمة بنك الخليج في التمويل الصناعي بولاية الجلفة .

سنحاول في هدا المطلب ابراز الاحصائيات المتحصل عليها و المتعلقة بقطاع الصناعة في ولاية الجلفة و من ثم توضيح اثر تمويل بنك الخليج الجزائر بالجلفة نسبة الى سياساته المسطرة و الى القيمة المضافة المحققة على مستوى الولاية.

الفرع الاول : قطاع الصناعة في ولابة الجلفة

بناءا على المعطيات التقديرية المحصلة من مديرية الصناعة بولاية الجلفة اعددنا الجدول التالي الذي يوضح القيمة التقديرية لمبالغ القروض الموجهة لقطاع الصناعة في ولاية الجلفة و عدد المشاريع المتعلقة بها خلال السنوات حدود الدراسة.

الجدول رقم (7) القيمة التقديرية للمشاريع الصناعية في وبلية الجلفة

السنة	2017	2018	2019	2020
عدد المشاريع	136	18	24	51
قيمة المشروع دج	25233924,346,76	406541574845	582930727247	662840090216

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على المعطيات المقدمة من مديرية الصناعة بولاية الجلفة

التحليل :

من خلال المعطيات المتحصل عليها نلاحظ ان عدد المشاريع سنة2017كان 136مشروعا بقيمة تقدر ب 25مليار دينار، و هو ما يعتبر مبلغا مهما جدا اذا ما قارناها بمثيله في سنة 2018حيث يلغ الميلغ التقريبي قيمة 4مليار دينار فقط ،بمعدل 18مشروع فقط. و في سنة 2019بمبلغ تقديري ب 6مليلر دينار مجسدة في 24مشروع و في سنة 2020 بمبلغ تقديري 6,5مليار دينار ممثلة في 51مشروع.

ان القيمة التقديرية المقدمة سنة 2017 كانت تقريبا ستة اضعاف مثيلاتها من السنة الموالية، و خمسة اضعاف من السنة التي بعدها، و اربعة اضعاف من السنة التي تليها .ان ارتفاع عدد المشاريع و قيمتها في سنة 2017 يعتبر قيمة شاذة اقتصاديا اذ ما قارناها بالسنوات محل حدود الدراسة، و هو ما يفسر و يعكس النوجهات الاقتصادية للدولة انذاك في محاولة سياسية مجسدة باستراتيجية اقتصادية لشراء السلم الاجتماعي ,حيث ان هاته الخطوة التاكتيكية كانت تشمل الاقتصاد الجزائري ككل، ففي هاته الفترة حيث كانت الاوضاع السياسية مضطربة بشكل كبير و بوتيرة متسارعة على صعيد الوطن العربي، حيث شهد ما يعرف بالربيع او الثورات، و هو ما جعل الدولة الجزائرية تنتهج انجع الحلول لتفادي هاته الاضطرابات و هو بدوره ما تجسد في سياساتها الاقتصادية من منح مكثف للمشاريع الاقتصادية على مختلف اشكالها دون دراسات اقتصادية و على سياسي الصرف.

و يلاحظ ان عدد المشاريع الممنوحة ومبالغها هي الاقل سنة 2018 و ذلك ما يفسر اقتصاديا بمحاولة التصحيح الاقتصادي للمنح المكثف غير المدروس للمشاريع خلال السنة التي سبقتها، و ما يفسر محاولة الصحيح الاقتصادي هو ان الغرض المراد تحقيقه من المنح المكثف للمشاريع سنة 2017 قد تم تحقيقه و الا لما تم تخفيض عدد المشاريع في السنة التي تليها , فلو لم يحقق الغرض السياسي المراد بهاته الالية الاقتصادية لكان واصل لسنة 2017بنفس المنهجية حتى تتحقق الرغبة السباسية للسلطة الحاكمة.

اما بعد سنة 2018 نلاحظ ان النسب متقاربة في السنوات الثلاث 2018-2019-2020و هو ما يعكس القيمة الحقيقية للمشاريع و المبالغ الفعلية التي تتماشى مع القدرة الحقيقية لاقتصاد الولاية، باستثناء سنة 2017 حيث ان عدد المشاريع فيها كان كخطوة للسنة التي قبلها.

الفرع الثاني :واقع تمويل بنك الخليج الجزائر للصناعة في الجلفة :

سنتطرق لتحليل مساهمة بنك الخليج الجزائر بالجلفة في قطاع الصناعة بالولاية، من خلال المعطيات المحصلة من وكالة الجلفة و مقارنتها بحجم الموال و المشاريع الموجهة للولاية ككل بناءا على الدراسات التقنية للمشاريع الصناعية المقدمة من طرف المستثمرين لمديرية الصناعة بولاية الجلفة .

و ذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 8:القيمة التقديرية للمشاريع الصناعية بولاية الجلفة

	قيمة المشروع في ولاية الجلفة	القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الخليج بالجلفة	نسبة قروض بنك الخليج الجزائر الى المشاريع
2017	**25,233,924,346,00**	**1,030,000,000,00**	**%4,08**

المصدر: من اعداد الطالبتين: بناءا على المعطيات المقدمة من مديرية الصناعة بولاية الجلفة

التحليل:

بلغت قيمة القروض التقديرية الممنوحة للمشاريغ الصناعية على مستوى الولاية لسنة2017بلغت قيمة : 25,233,924,3.00 دينار جزائري، و بلغت في ذات السنة القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الخليج الجزائر : 1,030,000,000.00دينار جزائري اي ما نسبته 4,08% من اجمالي قيمة المشاريع.

الفرع الثالث : مقارنة تمويل وكالة الحلفة الى بنك الخليج الجزائر ككل

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك الحديثة على المستوى الوطني، حيث ان هذا الاخير قد تأسس سنة 2003 و زاول عمله سنة 2004, و هو ايضا ما يعكس حداثة وكالته عبر ربوع الوطن ,و التي منها وكالة الجلفة و من خلال المعطيات و الجداول السابقة قمنا باعداد جدول نوضح فيه قيمة القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة الجلفة الى تلك القروض على مستوى بنك الخليج الجزائر ككل.

الجدول رقم(9) :قيمة القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر في فترة 2016-2019

(الوحدة ب:**1000**دج)

	2016	2017	2018	2019
بنك الخليج الجزائر	**101162236**	**104883046**	**117870551**	**153825301**
وكالة الجلفة	**819300**	**1030000**	**2280000**	**4329000**

المصدر: من اعداد الطالبتين: بناءا على التقارير المالية لبنك الخليج

التحليل :

ان وكالة بنك الخليج الجزائر بالجلفة تعتبر حديفة العهد ,اذ تم افتتاحها سنة (2013) و عادة ما يتبع المؤسسات الجديدة الانشاء بسيط جدا و ذلك لحداثة البنك في المنطقة و لا نستبعد انه لحد الان هناك نسبة لا بأس بها من المواطنين لا تعلم بوجود البنك على مستوى الولاية أو لا تعلم بمكان وجوده بدرجة اقل.

و يضيف مدير وكالة بنك الخليج الجزائر بالجلفة ان سبب ضعف الاقبال من طرف المتعاملين الاقتصاديين على بنك الخليج يعود لعدة اسباب اهمها هو ان الينك حصل على اعتماد من طرف البنك المركزي لتداول العملة الوطنية (الدينار) فقط ,بينما لم يتحصل على اعتماد التداول و التعامل بالعملات الاجنبية الا في 2019 اي بعد ثلاث سنوات و هو ما اثر على سمعة البنك في حدود هذه الفترة .

و ايضا العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بتحويلات اموال معتبرة و ترتكز عملياتها على الاستيراد لم تستطع التعامل مع البنك لعدم امتلاكه لاعتماد التعامل بالعملات الاجنبية و هو ما ضبط عمليات الاستيراد من اعتماد مستندي و تحصيل مستندي على مستوى الوكالة، و هذه الاخيرة تعتبر من اخطر الاسباب التي اثرت على الوضعية الاقتصادية لفرع بنك الخليج الجزائر بالجلفة.

خلاصة الفصل الثالث :

إن التغيرات التي عرفها الإقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الاساسية لأي إقتصاد، و قد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

ان معظم البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، لاسيما ما تعلق بأقدمية المؤسسة و نشاطها و طابعها القانوني و المركز المالي للمقرض و تعتبر الصناعة من أهم القطاعات التي تعول عليها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و رفع حصتها من الناتج الداخلي الخام بغرض تحقيق استقلالية اقتصادية خاصة و أن منحنى التوجه العالمي حاليا يرتكز على الصناعات بمختلف أنواعها .

و بناءا على النتائج التي تحصلنا عليها من خلال دراسة تطبيقية لبنك الخليج الجزائر وكالة الجلفة في تمويل المشاريع الصناعية فانه و بالرغم من التطور الملحوظ في قيم القروض ببنك الخليج الجزائر وصلت إلى أكثر من 50% بين سنتي 2018-2017 إلا أن القيمة الإجمالية للقروض لا تزال صغيرة مقارنة بمتوسط حجم التمويل البنكي الكلي ببنك الخليج الجزائر و قد تزايدت قيمة القروض ببنك الخليج الجزائر بالجلفة، إلا أن القيمة الاجمالية للقروض لا تزال صغيرة مقارنة بحجم التمويل الكلي بالولاية و بحجم التمويل الكلي في بنك الخليج الجزائر.

الـــخـــاتـــمـــة

الخاتمة :

تطرقت الدراسة إلى موضوع تمويل المشاريع الاستثمارية من قبل البنوك التجارية في ثلاثة فصول، تم التعرف فيها بالتفصيل للإطار النظري للبنوك التجارية، المشاريع الاستثمارية وإسقاط الجانب النظري على حالة بنك الخليج وكالة الجلفة .

يشكل موضوع تنمية وتمويل المشاريع الاستثمارية لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي للبلاد عنصرا جوهريا للسياسة الاقتصادية ، لما له من دور في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد الوطني،

ومن الملاحظ ان ما سبق يتطلب سياسة تمويلية ناجعة ركيزتها البنوك التجارية، حيث تمثل هذه الأخيرة في الجزائر بما تقدمه من قروض السبيل الوحيد لتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل غياب قنوات اخرى كالسوق المالية .

وامام جملة المشاكل التي تعترض المؤسسات ومشاريعها في تجنيد الموارد المالية، وفي ظل عدم قدرة الدولة على دعم المستثمرين ، يتضح الخيار جليا في التوجه نحو البنوك الخاصة ، وما لها من دور في دعم النشاط الاقتصادي، ويأتي في مقدمة هذه البنوك بنك الخليج، والذي رغم حداثة تأسيس فروعه، الا انه بدا يحظى بالقبول لدى المودعين و تحويل موارده الى مساهمات فعالة في تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الجدوى و النفع على الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة :

من خلال الفصول الثلاثة للدراسة يمكن التوصل الى اهم النتائج التالية :

-تعتبر البنوك التجارية الركيزة الأساسية في تمويل الاقتصاد الوطني لتقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية ,من خلال مواردها المالية و قدرتها على تعبئة المدخرات و توجيهها الى استثمارات تنموية خاصة في الدول النامية أين تغيب أو تنقص فعالية الأسواق المالية .

-توجه البنوك التجارية جزء كبير من مواردها لتلبية طلبات تمويل اصحاب المشاريع بحثا عن عائد و أرباح في تزايد المنافسة بين البنوك .

-يسعى أصحاب المشاريع الى الاستثمار غالبا في النشاطات أو القطاعات ذات المردودية المرتفعة .

-تتسم المشاريع الاستثمارية في الجزائر بتنوعها ,حيث تركز المشاريع الصغيرة و المتوسطة على برامج التشغيل التي تتدخل الدولة في تمويلها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ,و هذا ما يؤكد على أن دور البنوك التجارية في الجزائر غير كافي لاستيعاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة المقترحة من قبل فئة الشباب .

-وفقا لوضعية النظام المالي في الجزائر ,فان تمويله للمشاريع الاستثمارية يعتمد كليا على القروض البنكية و الالتزام بكافة الشروط التي تفرضها .

-تسيطر البنوك التجارية العمومية في الجزائر على النصيب الأكبر في السوق المصرفي الجزائري, و من ثم على تمويل الاستثمارات و هو ما يحد من كفاءة و فعالية البنوك الخاصة في تمويل المشاريع و منافسة البنوك العمومية.

يساهم بنك الخليج في تمويل مشاريع الاقتصاد الوطني، وخاصة قطاع الصناعة بمختلف التمويلات التي يقدمها، وتتميز حصته في التمويل بالضئيلة مقارنة مع البنوك العمومية، الا انه بدأ في استقطاب كبير لأموال المودعين وتوجيهها لاستثمارات تنموية نتيجة توسع فروعه و شبكاته و تقديمه لخدمات وتمويلات متميزة.

الاقتراحات :

بناء على نتائج الدراسة السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

الاهتمام بادارة المشاريع و دراسة جدواها في مجالات الاعمال و الخطط التسويقية من أجل توفير الضمانات- للبنوك و تطويرها أدائها .

تشكيل هيئة الاستعلامات و الدراسات حول مجالات الاستثمار ذات الجدوى للاقتصاد الوطني ,و التعريف بمزايا الاستثمار في الجزائر و تشريعاته و اهم القطاعات ذات المردودية-.

ضرورة اهتمام البنوك بالطرق الحديثة في تقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية و تحليل الوضعية المالية للمشاريع دون الاكتفاء الجانب الاقتصادي ودراسة الجدوى فقط- .

زياده البرامج الخاصة بتعريف المستثمرين بفرص الاستثمار في الجزائر و تحديث أنظمة الدفع الالكترونية بما يساهم في تفعيل دور الصيرفة الالكترونية في مجال الاعمال- .

ضرورة تعديل التشريعات الخاصة بمناخ الاستثمار , مما يسهل زيادة الاستثمارات المحلية و جذب المستثمرين- الاجانب

عدم اقتصار دور الوكالة البنكية لبنك الخليج على الامداد بالموارد المالية فقط, بل يتوجب تقديم الاشارة-

والنصح لأصحاب المشاريع لضمان استرداد امواله

افاق الدراسة :

يمكن مستقبلا اثراء الموضوع بدراسات أخرى , نظرا لتجدده و من أهمها ما يلي :

- ✓ دور البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية
- ✓ الطرق الحديثة لتقييم و تمويل المشاريع الاستثمارية
- ✓ دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الاقتصادية
- ✓ مقارنة طرق و أساليب تمويل المشاريع الاستثمارية بين الجزائر و عينة من الدول المجاورة .

و ختاما نقول : "ان اصبنا لنا أجرنا و ان اخطأنا فحسبنا أننا حاولنا ".

قائمة المراجع:

أ-الكتب باللغة العربية

1. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ،2000.
2. اسامة الفولي مجدي محمود شهاب ,مبادئ النقود و البنوك ,دار الجامعة الاسكندرية 1999.
3. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، دار النشر المنهل ALMANHAL 2014.
4. خالد أمين عبد الله اسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية دار وائل للنشر الطبعة 2006.
5. خبابة عبد الله الإقتصاد المصرفي، البنوك التجارية _البنوك الإسلامية _السياسة النقدية _الأسواق المالية_الأزمات المالية كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف_مسيلة.
6. رابح خوني حساين رقية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، انزاك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة مصر 2008.
7. ريد كامل آل شبيب، الاستثمار و التحليل الإستثماري، جامعة زيتونة الأردنية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية.
8. سليمان عمر عبد الهادي ،الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، اكاديميون للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان، الأردن 1429هـ/ 2009م.
9. عبد الباقي اسماعيل ابراهيم ، ادارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر و التوزيع عمان.
10. عقيل جاسم، عبد الله، النقود و المصارف، الجامعة المفتوحة ليبيا19
11. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، ادارة البنوك، دار وائل للنشر عمان.
12. محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة. العربية للطباعة و النشر بيروت 1979.
13. محمود حسين الوادي ،حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود و المصارف دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان 2010م.

ب– الاطروحات و الرسائل الجامعية

1. حياه نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 2014/2013.
2. رميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية و أثرها على الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة المالية جامعة العربي بن مهيدي ام بواقي 2021 /2022.

ج–مذكرات الماستر

1. بن حميدة صادق، دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2019/2020.
2. حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل و توجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2020/2019.
3. خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية الفلاحية و في ظل التوجهات الحديثة للجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ام البواقي2016 /2017.
4. خضراوي عبد النور، طرق تمويل المشاريع الإستثمارية في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة مسيلة 2012/2013.
5. روميطة حسينة، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية عامة جامعة آكلي محند أولحاج البويرة 2018/2017.
6. زيان حورية، اثر إصلاحات القطاعات المصرفية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2017/2016.
7. سالمة فندوقومة، مليكة بولال، أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال فترة 2018/1990، مذكرة لنيل شهادة الماستر 2019/2018.
8. سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، اكاديميون للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان _ الأردن 1429هـ/ 2009م.
9. سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة أم البواقي 2016/2015.
10. سمية خلاف ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة أم البواقي 2014/2013.
11. صحراوي سامية، تواتي وافية، زمور سمراء، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة آكلي محند أولحاج البويرة 2012/2011.

12. ضيف خلاف، البنوك التجارية دورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة أم بواقي 2015/2014.

13. عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، واقع النظام المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت 2016/2015.

14. عثماني محمد، ويس عائشة، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة الطاهر مولاي 2016/2015.

15. فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الإستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2013.

16. ماحي محمد أمين، قينان محمود، دور التمويل البنكي في ترقية الإستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية و بنوك جامعة ابن خلدون تيارت 2022/2021.

17. ماني فاطمة، قدواري خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر بجامعة أوكلي الحاج محند بالبويرة2018/2017.

18. مرابط مراد، أثر تكنلوجيا المعلومات على جودة الخدمات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014.

19. معروف عبد الحكيم، دور تقييم المشاريع الإستثمارية في تقليل من مخاطر منح القروض، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014.

20. مقشيش سالم، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013/2012.

21. ناقة رانيا، تأهيل النظام المصرفي الجزائري للإندماج في العولمة المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2021/2020.

22. نايلي محمد رياض، دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الإستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية عامة جامعة محمد خيضر 2016/2015.

23. وادي عبد المالك، سرين خالد، دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة آكلي محند أولحاج 2020/2019.

24. ياسين سبع، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية عامة المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت 2015/2014.

د–المجلات :

1. بن شاعة وليد علماوي أحمد، بن اوذينة بوحفص، دراسات الجدوى الإقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الإستثمارية، وجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية المجلد 3العدد 20جوان 2019.

2. سعيد نعيمة بوشناقة أحمد، دراسة و تقييم جدوى المشاريع الإستثمارية العمومية القطاعية وميزانية التجهيز _مجلة البشائر الإقتصادية جامعة بشار المجلد الثالث العدد 02 جوان 2017.

3. عبد المطلب عثمان محمود دليل عبد اللطيف ابراهيم أحمد علي، أهمية دراسة الجدوى في تمويل مشروعات البنية التحتي، مجلة العلوم الإدارية كلية العلوم الإدارية جامعة إفريقيا العالمية العدد الثاني 2018.

هـ-المواقع الإلكترونية :

1. بنك الخليج الجزائر. https://read.openooq.com
2. بنك الخليج الجزائر http://www.ag.bank.com.article.
3. بنك الخليج وكالة الجلفة.